

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

معهد اللغة العربية وآدابها

الموضوع

الاحتجاج النحوي بالقرآن الكريم
في " الكتاب "

رسالة علمية مقدمة لنيل شهادة الماجستير في أصول النحو العربي

من إعداد الطالب : عبد العزيز ابليله

إشراف الدكتور : عبد الجليل مرتاض

السنة الجامعية : 1418 - 1419 هـ
1997 - 1998 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

ولكن نظرة غير عاجلة في تراثنا اللغوي، تؤدّي إلى ملاحظة خلاف ذلك بوضوح، وبخاصّة في كتب النحو البواكير وهو أمر يدعو الباحث إلى فضل تأمل لتحليل أسبابه ودواعيه.

و بعد قراءتي لعدّة دراسات حول الموضوع، مثل " أصول النحو العربي " للدكتور محمد خير الحلواني، و " في أصول النحو " للأستاذ سعيد الأفغاني، و " القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية " للدكتور عبد العال سالم مكرم، و " نظرية النحو القرآني " للدكتور أحمد مكّي الأنصاري، و " إحياء النحو " للأستاذ إبراهيم مصطفى، و جدت ما يدفعني للإدلاء برأيي، و سأوجز تلك الدوافع في النقاط التالية، ذاكرًا النموذج التراثي النحوي الذي اخترته ميدانًا تطبيقيًا في هذه الدراسة.

الدوافع الرئيسية لاختيار البحث :

أولاً : الرغبة الذاتية في البحث في ميدان الدراسات النحوية و القرآنية.
ثانياً : إنكار بعض الباحثين لما ذكرته من عدم اعتماد النحاة الأوّل القرآن مصدراً أساسياً في احتجاجاتهم.
ثالثاً : و قد اخترت " كتاب سيبويه " نموذجاً شاهداً على صحّة الملاحظة السابقة، و يبرّر هذا الاختيار عندي أسباب :

- أ- كون " الكتاب " صالحاً لاستيعاب جوانب الموضوع إلى حدّ بعيد.
- ب- كونه أحسن ما يعين على توضيح السمات المنهجية للبصريين في تعاملهم مع القرآن.
- ج- تحظوته لدى النحاة الذين كانوا له تلاميذ أوفياء، لعظيم تأثيره فيهم.

أهداف البحث :

توخيت من معالجة هذا الموضوع أهدافاً و نتائج أجمّلها في الأمور التالية :

أولاً : وضع القرآن موضعه اللائق في الاحتجاج اللغوي و النحوي عملياً.

ثانيا : استخلاص سمات منهج البصريين في تعاملهم مع القرآن، بواسطة الاتصال المباشر بدستورهم النحوي، تلبية لمقتضى البحث العلمي الموضوعي، ولدعوة باحثين إلى ذلك.

ثالثا : تكوين رأي وسط إزاء الاحتجاج بالقرآن عند البصريين بعمامة و سيبويه يخاصة.

رابعا : تقوية اتجاه منهج الوصف في دراسته اللغة، لكونه الأقدر على استيعاب ظواهرها.

و قد استقرّ عندي بعد تحديد الدوافع و الأهداف أن يكون عنوان البحث " الاحتجاج النحوي بالقرآن في "الكتاب" "

فلاحتجاج مركز البحث الذي تدور حوله جوانبه المختلفة، و بذلك يكون هذا البحث في قضية من قضايا أصول النحو لا النحو ذاته.

وتقييده بوصف النحو حصراً للمسائل المبحوثة بما يتعلّق بالعلاقات التركيبية بين الكلمات بعضها و بعض، و إخراجاً لمسائل الأصوات و الصرف و غيرها.

و حدّدت المصدر المراد بحث تلك القضايا في ضوئه بالقرآن خاصّة، فإن وجد القارئ شاهداً من مصدر آخر، فإنّما أن يكون إirاده من باب العفو و التبعية، و إمّا أن تكون ضرورة قد أملت أو حاجة.

وأما " الكتاب " فهو - كما تقدّم - النموذج التراثي الذي رأيتُه كفيلاً بإعطاء الصورة الأقرب إلى الصحّة لما أريد بحثه و دراسته.

منهج البحث :

لم يكن ممكناً - مع تعدّد أنحاء البحث - الاقتصار على نمط منهجي واحد، و لذلك أفدت من مناهج ثلاث في هذه الدراسة : التاريخي و الوصفيّ و التحليلي. و كانت هذه تتصاحب أحياناً لاقتضاء المقام ذلك.

فكان المدخل و الفصل الأول أسعد بالمنهج التاريخي مع ظهور المنهج التحليلي فيهما أحياناً، بينما كان المنهج الوصفي أنسب للفصل الثاني الذي كان يهدف إلى نقل الصورة العامة لاحتجاج مؤلّف " الكتاب " بالقرآن - كما هي للقارئ الكريم.

وأما الفصل الثالث فكان طبيعياً جداً أن أوظف فيه المنهج التحليلي، لكونه يطلب معرفة الدوافع و الأهداف، و يسعى إلى استنباط الأحكام و تقرير النتائج.

مصادر البحث و مراجعه :

تنوعت مادة البحث العلمية كذلك لتنوّع مصادرها، فكانت منها كتب القراءات، كـ " المحتسب " لابن جنّي، و " السبعة " لابن مجاهد، و " النشر " لابن الجزري، و كان منها كتب التفسير، كتفسير الطبري و الفخر الرازي، و كتب الحديث كالصّحاحين، و كتب النحو، كـ " الكتاب "، و " الخصائص " و " الأصول " لابن السّراج، و " التسهيل " و " شرحه " و " شواهد التوضيح " لابن مالك و " ارتشاف الضّرْب " لأبي حيان الأندلسي، و كتب الشعر كـ " الشعر و الشعراء " لابن قتيبة، و " ضرائر الشعر " لابن عصفور، و غيرها كثير يجده القارئ في فهرس المصادر.

و لم أغفل كتب باحثينا اللغويين المحدثين و دراساتهم، فعُدت إلى العديد منها، مثل " إحياء النحو " للأستاذ إبراهيم مصطفى، و " أصول النحو العربي " للدكتور الحلواني، و " اللغة بين المعيارية و الوصفية " للدكتور تمام حسّان، و " مدرسة الكوفة " و " في النحو العربي : نقد و توجيه " للدكتور المخزومي، و غيرها كثير أيضاً.

و قد تجلّت فائدة الدراسات الحديثة للبحث، في التحليل و النقد و الجوانب المنهجية، كما برزت أهميّة المصادر القديمة في زادها العلمي الثري.

غير أنه لا بد من كلمة عن الصعوبات التي واجهتها - كما هو شأن كلّ باحث في بلادنا - في الحصول على المصادر و المراجع، و بخاصة المُهمّ منها، فقد تعذّرت الإفادة من الكثير منها إمّا لفقدانها أصلاً، أو لعدم توفرّها في الوطن.

ولكم وِدْتُ أن تتوافر للسفر فرصة، لئُمكنني الاتصال ببعض أهل العلم و البحث، وبالكتب التي لا بلوغ لها إلا بالمطايا، و لكن قصر اليد كان عقبة في تحقيق ذلك.

و لكنني لم أقف عندها عاجزاً، فقد حاولت إدراك بعض المراد، فاتّصلت بأساتذة كرام لم ييخلوا عني بما عندهم، من الكتب و الإرشادات و التوجيهات، فلهم شكري وتقديري العميقان.

كما اتّصلت ببعض المكتبات في أماكن مختلفة، و استمحت ذويها في الإفادة مما بحوزتهم، ففسحوا الصدر و المكان، مشكورين مأجورين بإذن الله.

هذا بعض ما قمت به لجلب الزاد لهذا البحث، اجتزئ عن سائره لأن ذكره يطول، وليس هذا مقامه.

خطة البحث :

اقتضت المادة المجموعة و المنهج المناسب - في تقديري - تصميم هيكل البحث في ثلاثة فصول يسبقها مدخل و تلحقها خاتمة.

في مدخل البحث عرضت لتعريف القرآن الكريم لغة و اصطلاحاً، و نبذة عن تاريخ علم القراءات و شروط صحتها و المقصود بالأحرف السبعة، كما تتبعت مراحل توثيق النص القرآني منذ نزوله إلى كتابه في المصحف العثماني، و تناولت إعجاز القرآن للعرب و مكن ذلك فيه، و ختم المدخل ببيان ما لهذا الكتاب من أهمية في الاحتجاج اللغوي تجعله مقدماً على غيره.

و خصّصت الفصل الأول لأثر القرآن في نشأة الدراسات اللغوية و تطوّرهما عند العرب، بادئاً بتحقيق القول في عربيّة القرآن، متناولاً ما حدث من خلاف بين العلماء حول بعض ألفاظه.

ثم طرقت باب الرواية اللغوية و نشأتها بعد الإسلام، فظهر آفة اللحن على الألسنة، و الذي كان أحد أسباب وضع النحو العربي.

و نقلت بعض الروايات في وضع النحو واضعه، و كذا آراء الباحثين المتباينة في تأثر النحو العربي بالثقافات الأجنبية، و ذكرت موقفي من ذلك، ثم ذيلت الفصل برصد عام

للحركة اللغوية بعد جيل أبي الأسود الدؤلي من خلال جمع اللغة و تدوينها، و المجالس العلمية، و الاحتجاج.

وقصدت في الفصل الثاني إلى إعطاء صورة عامة لاحتجاج سيبويه للقضايا النحوية بالقرآن إيجاباً و سلباً.

و رأيت قبل فعل ذلك أن أبرز المفهوم الوحيد للقرآن عند النحاة و غيرهم، عندما قرأت كلاماً لأحد الأساتذة قد يُفهم غير ذلك.

ثم اخترت نماذج من الشواهد القرآنية كان صاحب " الكتاب " قد احتجّ بها لقضايا نحوية، و هذا من شأنه أن يُثبت الجانب الإيجابي في احتجاج سيبويه بالقرآن.

و فعلت في مبحث لاحق عكس ما فعلته في سابقه، فعُدّدت مسائل نحوية لم يحتجّ لها بالقرآن، مع إمكان ذلك، و قد أشرت ثمّ إلى بعض من احتجّ من النحاة لتلك المسائل بالقرآن.

وقد قسّمت هذه المسائل قسمين : قسمٌ يختصّ بمسائل لم ترد الشواهد القرآنية التي يمكن أن يحتجّ بها لها، و آخر يختصّ بمسائل وردت شواهدا القرآنية في " الكتاب "، و لكنها تُنوّلت بعوارض الصناعة النحوية، كالتأويل و التضعيف و الحمل على الشذوذ أو الضرورة الشعرية.

وعالجت في آخر الفصل مسألة العدد الوارد من الشواهد القرآنية، و الدلالة التي يحملها وجوده في " الكتاب "، معلناً رأبي في ذلك.

و في الفصل الثالث اجتهدت في الوصول إلى دوافع سيبويه إلى مخالفته ما خالف أو تأويله تأويلاً بعيداً، أو حمله إياه على الضرورة أو القلة أو غيرهما، و رسمت لذلك طريقاً من ثلاث محطّات يجمعها القياس النحوي، و هي التعليل و التأويل و المخالفة أو المعارضة.

و بحثت آخرّاً أسباب طغيان لغة الشعر على لغة القرآن في كتب النحو، و منها كتاب سيبويه، و ناقشت آراء بعض الباحثين في ذلك.

أما الخاتمة فضمّنتها ما خرجت به من هذه الدراسة من نتائج، ألحقتها اقتراحين أراهما غير خاليين من الجدوى.

ثمّ ذيّلت البحث بعد تمامه بمجموعة من الفهارس.

و آخراً، أشكر لله عونه و توفيقه على إتمام هذا العمل، و أرجوه أن ينفع به منجزه وقارئه، ثم أشكر لأستاذي القدير الدكتور عبد الجليل مرتاض، قبوله تحمّل عبء الإشراف على هذا البحث، و ملاحظاته القيّمة، و توجيهاته المهمّة، التي قوّمت الكثير من مظاهر الاعوجاج و القصور في هذا البحث.

و أشكر كذلك لجميع الأساتذة و الزملاء الطلبة و غيرهم مساعدتهم لي على القيام بهذا المشروع المبكر في حياتي العلمية.

كما أرجو من كلّ ناظر في هذا البحث و قارئ له إهدائي ما يراه فيه من عيب أو نقص، وسأكون شاكراً لصنيعه، سعيداً به، و لله الحمد أولاً و أخيراً.

تلمسان في : 1419هـ

27 جويلية 1998م

المدخل

القرآن الكريم

تعريفه - توثيقه - إعجازه - أهميته في الاحتجاج اللغوي

إذا كنّا ذكرنا في مقدّمة البحث أنّ القرآن سيكون المحور الأساسيّ له، فقد بات من الطبيعيّ أن نبتدئه بالتعرّف على حقيقته و ماهيّته، و ما يتّصل بتوثيق نصّه، و بإعجازه، وأهميّة الاحتجاج به في علوم اللغة العربية.

تعريف القرآن:

أ- التعريف اللغوي للقرآن:

اختلفت مذاهب العلماء في التخرّيج اللغوي لهذه الكلمة اختلافاً يمكن رجعه إلى مذهبين:

المذهب الأوّل: يرى صاحبه - وهو الشافعيّ (ت204هـ) - أنّ الكلمة غير مشتقة فهي علم على كتاب الله، كالإنجيل و التوراة، كما أنها غير مهموزة⁽¹⁾.

و المذهب الثاني: يرى أن الكلمة مشتقة، على اختلاف في مصدر الاشتقاق⁽¹⁾.

فالزجاج (ت 311 هـ) يذهب إلى أنه من القراءة، و من القُرء بمعنى الجمع، و وزنه عنده " فعلان "⁽¹⁾.

و الأشعريّ (ت 324 هـ) و من معه على أن اشتقاق الكلمة من: قرنت الشيء بالشيء، و قريب منه هذا ما قال به الفراء (ت207هـ) من أنه من القرائن⁽¹⁾، و حُكي ذلك عن القرطبي (ت592هـ)⁽²⁾.

و قد رجّح السيوطيّ (ت911هـ) مذهب الشافعيّ⁽³⁾.

¹ - الإتيان في علوم القرآن: 67/1، السيوطي، دار المعرفة؛ بيروت، د.ط، د.ت.

² - البرهان في علوم القرآن: 278/1، الزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت، ط2 (1972م).

³ - المصدر السابق: 68/1

ب- التعريف الاصطلاحي:

تلك أهم أقوال العلماء في معنى "القرآن" من الوجهة اللغوية؛ أمّا تعريفه في اصطلاح العلماء فهو "كلام الله المعجز، المنزّل على خاتم الأنبياء والمرسلين، بواسطة الأمين جبريل -عليه السلام- المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا بالتواتر، المتعبّد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة المختوم بسورة الناس"⁽¹⁾

فيخرج بكلام الله كلام غيره من المخلوقات⁽²⁾، و بكونه منزلاً على خاتم الأنبياء -صلى الله عليه وسلم- الكتب السماوية الأخرى، و بالكتابة في المصاحف الشاذّة من القراءات كقراءة ابن مسعود، و بالتواتر قراءات الآحاد،⁽³⁾ و بالتعبّد أنواع الوحي الأخرى كالحديث النبويّ، و القدسي، فإنّهما غير متعبّد بتلاوتهما⁽⁴⁾.

أمّا ما جاء في "البرهان" من أن القرآن "هو الوحي المنزّل على محمد -صلى الله عليه وسلم- للبيان والإعجاز"⁽⁵⁾، فيمكن اعتباره إذا أريد به أصل القرآن عند نزوله قبل أن يجمع و يكتب في مصحف عثمان برسم موحد.

و القراءات عبارة عن "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف و تثقيل و غيرهما"⁽⁵⁾

و قد اخترع العلماء لهذه الاختلافات علماً مستقلاً يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، و طرق أدائها اتفاقاً و اختلافاً مع عزو كل وجه لنقله"⁽⁶⁾.

¹ - التبيان في علوم القرآن: 6. محمد علي الصابوني، دار البعث، قسنطينة، ط3، (1407هـ/1986م)، و دراسات في علوم القرآن: 10، الدكتور

أمير عبد العزيز، دار الشهاب، باتنة، ط2، (1408هـ/1988م)،

² - مباحث في علوم القرآن: 21، مناع القطان، مؤسسة الرسالة، ط9، (1402هـ-1982م).

³ - تقريب الوصول إلى علم الأصول: 114، ابن جزي، تحقيق محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي، جريدة، ط1، (1410هـ/1990م)،

⁴ - المرجع السابق: 21.

⁵ - البرهان في علوم القرآن: 318/1.

⁶ - المذهب في القراءات العشر و توجيهها من طريق طيبة النشر: 6/1 الدكتور محمد سالم محسن، دار الأنوار للطباعة، مصر ط2،

(1389هـ/1978م)،

و قد استندوا في ذلك إلى أحاديث نبوية منها حديث ابن عباس " أن رسول الله - صلى الله عليه و سلم - قال : أقرأني جبريل على حرف فراجعته. فلم أزل أستزيده و يزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف "(1).

و منها قوله -ص- لهشام بن حكيم و عمر بن الخطاب الذي سمعه يقرأ القرآن على غير الوجه الذي قرأ به : " .. إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه "(2).

غير أنّ العلماء لم يتفقوا على معنى واحد لما أسمته الأحاديث " الأحرف السبعة "، حتى إن منهم من ذهب إلى أنّها من المشكل الذي لا يُدرى معناه(3).

و قال آخرون : إن العدد غير مراد بذاته، و إنما المراد التوسعة على القراء(4).

و رأى غيرهم، كالقاسم بن سلام (ت224هـ)، و ثعلب (ت291هـ)، أنّ المراد سبع لغات لسبع قبائل من العرب(5). و هو رأي رجّحه الأزهرى صاحب "التهذيب في اللغة" (ت370هـ)(6)، و بعض الدراسين المعاصرين(7).

و نقل عن القراء، أن المراد هو الأوجه التي يختلف العرب في أدائها كالإظهار و الإدغام والإمالة و التفخيم و المدوّ المقصر و الهمز و التليين، إلى سبعة أوجه(8).

¹ - صحيح البخاري: 226/3 و معه حاشية السندي، دار إحياء الكتب العربية (الجلي)، صحيح مسلم: 98/6-99، بشرح النووي- دار الفكر بيروت، ط2، (1392هـ/1978م)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري: 23/9، العسقلاني، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، و تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر.

² - صحيح البخاري: 226/3، و صحيح مسلم: 98/6، و فتح الباري: 23/9.

³ - البرهان: 213/1 و صاحب الرأي هو محمد بن سعدان الضرير، أحد القراء كوفي المذهب، و له كتب في النحو و القراءات، توفي سنة 231هـ. الفهرست: 316، النديم، تحقيق مصطفى الشومى، الدار التونسية للنشر، (1406هـ / 1985م).

⁴ - البرهان: 212/1، و فتح الباري: 23/9.

⁵ - البرهان: 217/1، و الفتح: 24/9.

⁶ - المصدر نفسه: 218/1.

⁷ - لمحات في علوم القرآن و اتجاهات التفسير: 171، الدكتور محمد علي الصّباغ، ط المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، (1406هـ/1986م)، ودراسات في علوم القرآن: 89، و مباحث في علوم القرآن: 162 و 168.

⁸ - البرهان: 226/1.

أمّا الخليل (ت175هـ)، فحُكي عنه أنّ الأحرف السبعة هي قراءات سبع منسوبة إلى سبعة قرّاء، و قد ذكر الزّركشيّ (ت794هـ) أنه أضعف الآراء في المسألة⁽¹⁾.

و رأينا أنّ نسبة هذا الرأي للخليل بعيدة الثبوت، ذلك أنّ مكانة الخليل العلميّة الفدّة أعلى من أن يؤدّيّه النظر إلى القول بهذا، و لأنّ تلك القراءات السبع لم تكن معروفة بهذا التحديد في عهد الرسالة، و إنّما كان ذلك في القرن الرابع الهجري - كما سيأتي -

و قد عرض ابن قتيبة (213-276هـ) لبعض هذه الآراء و قال : " و ليس شيء من هذه المذاهب لهذا الحديث بتأويل "⁽²⁾، يعني حديث " نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شاف كاف فاقروا كيف شئتم"، الذي ذكره قبيل هذا الموضع⁽³⁾.

ثم أعرب صاحب " التأويل " عن مذهبه فقال : " و إنّما تأويل قوله -صلى الله عليه و سلم- (نزل القرآن على سبعة أحرف) : على سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن، يدلك على ذلك قول رسول الله -صلى الله عليه و سلم- "...فاقروا كيف شئتم "⁽¹⁾.

و هذه الأوجه السبعة التي فسّر بها ابن قتيبة الأحرف هي :

أوّلا : الاختلاف في إعراب الكلمة أو بنائها، دون تغيير الصورة أو المعنى الأصليّ لها، نحو : ﴿هؤلاء بناتي هنّ أطهر﴾⁽⁴⁾، برفع " أطهر " و نصبها، و نحو : ﴿فتلقّى آدم من ربّه كلمات﴾⁽⁵⁾، برفع " آدم " و نصب " كلمات "، و العكس.

ثانيا : الاختلاف في وجوه إعراب الكلمة و حركات بنائها، بما يغيّر معناها، و لا يغيّر صورتها مثل : ﴿ربّنا باعد بين أسفارنا﴾⁽⁶⁾، بنصب " ربّنا " على النداء، و جعل الفعل للأمر المفيد للدعاء، و برفع " ربّنا " على الخبر، و جعل الفعل للماضي المفيد للإخبار أيضا.

¹ - البرهان: 214/1.

² - تأويل مشكل القرآن: 34، ابن قتيبة، شرحه و نشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، ط2 (1401هـ / 1981م).

³ - المصدر نفسه: 33.

⁴ - سورة هود: 78.

⁵ - سورة البقرة: 37.

⁶ - سورة سبأ: 19.

ثالثا : الاختلاف في الحروف بتغيير المعنى دون الصورة باختلاف النقط، مثل: يعلمون و تعلمون"، أو بتغيير الصورة دون المعنى مثل ﴿المصيطنون و المسيطرون﴾⁽¹⁾، وكذلك باختلاف الاسماء تذكيرا و تأنيثا، أو أفرادا و تثنية و جمعا، نحو قوله تعالى: ﴿والذين هم لأماناتهم و عهدهم راعون﴾⁽²⁾، فقد قرئ بإفراد الأمانة قصدا إلى الجنس و ما فيه من معنى الكثرة، و يجمعها الذي يفيد استغراق أفراد الجنس من حيث الرعاية للأمانة.

رابعا : الاختلاف بإبدال كلمة بأخرى غالبا ما تكون مرادفة لها نحو قوله تعالى: ﴿كالعهن المنفوش﴾⁽³⁾، فقد قرئ ﴿كالصوف﴾، و قوله: ﴿إن كانت إلا صيحة واحدة﴾⁽⁴⁾، قرئ ﴿زقية﴾.

خامسا: الاختلاف بالتقديم و التأخير، فيما يعرف فيه وجه أحد الأمرين نحو قوله تعالى: ﴿إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم أموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فَيَقْتُلُونَ و يُقْتَلُونَ﴾⁽⁵⁾ فقد قرئ ﴿فَيَقْتُلُونَ و يَقْتُلُونَ﴾. ففي التعبير الأول يسرعون إلى قتل الأعداء، و في الثاني كأنما يتلهفون إلى القتال ليتخذهم الله شهداء.

سادسا : الاختلاف في الحذف و الإثبات لبعض الأدوات جريا على عادة العرب في ذلك، في مثل قوله سبحانه: ﴿و أعدّ لهم جنات تجري تحتها الأنهار﴾⁽⁶⁾، قرئ ﴿من تحتها الأنهار﴾، و قوله: ﴿و ما عملت أيديهم﴾⁽⁷⁾، قرئ ﴿و ما عملته أيديهم﴾.

⁶ - سورة سبأ: 19.

¹ - سورة الطور: 37.

² - سورة المؤمنون: 8.

³ - سورة القارعة: 5.

⁴ - سورة يس: 29 و 53.

⁵ - سورة التوبة: 111.

⁶ - سورة التوبة: 100.

⁷ - سورة يس: 35.

سابعاً : اختلاف اللهجات، في الفتح و الإمالة، كما في قوله تعالى : ﴿ و هل أتاك حديث موسى ﴾⁽¹⁾ في ألف " أتى " و " موسى "، و في الترقيق و التفخيم في الراء و اللام، نحو : ﴿ خبيراً بصيراً ﴾⁽²⁾، و ﴿ الصلاة ﴾⁽³⁾، و إشباع ميم الذكور و عدمه، في قوله تعالى : ﴿ عَلَيْهِمُ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾⁽⁴⁾، و إشتام بعض الحركات، كما قرئ قوله تعالى : ﴿ و غيض الماء ﴾⁽⁵⁾ بإشتام كسرة الغين الضم⁽⁶⁾.

و قد ذكر العلماء و الباحثون حكماً و أسراراً عديدة لهذا الاختلاف، أهمها : التخفيف و التيسير على الناس في القراءة⁽⁷⁾، و شرح معاني ألفاظ القرآن، و بيان الأحكام، و دفع توهم غير مراد، و غيرها⁽⁸⁾.

و لما كان التيسير على الناس من أهم أهداف الاختلاف في القراءة، فقد رأى الدكتور إبراهيم أنيس أن المراد بالأحرف السبعة الظواهر الصوتية التي يختلف العرب في أدائها؛ و قد بنى ذلك على ما نقله الزركشي عن القراء من " أن الإنزال على الأحرف السبعة كان توسعة من الله و رحمة على الأمة، إذ لو كلّف كل فريق منهم ترك لغته و العدول عن عادة نشأوا عليها، من الإمالة و الهمز و التليين و المدّ و غيره، لشقّ عليهم " ⁽⁹⁾.

و بعد نقل الدكتور أنيس هذا الرأي، و تعليل الزركشي له، قال : " و يجب ألا تعدو تلك الأحرف النواحي الصوتية من اختلاف في مخرج الصوت و تباين في صفته من

¹ - سورة طه: 9.

² - سورة الاسراء: 17.

³ - سورة البقرة: 3.

⁴ - سورة التوبة: 98.

⁵ - سورة هود: 44.

⁶ - تأويل مشكل القرآن: 36-37، و ينظر أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري: 55-58، د. عبد الله محمد الكيش، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط1، (1412هـ/1990م).

⁷ - تأويل مشكل القرآن: 35، و فتح الباري: 26/9 و 27. و لمحات في علوم القرآن: 178.

⁸ - لمحات في علوم القرآن: 179-180.

⁹ - البرهان: 1/227.

جهر و همس أو شدة و رخاوة، أو تباين في موضع النبر من الكلمة، أو مقاييس أصوات اللين إلى غير ذلك من الموضوعات التي يعرض لها علم الأصوات اللغوية، لأنّ لكلّ شعب من الشعوب صفات تميّزه عن غيره، و تكون جزءاً هاماً ممّا يسمّيه المحدثون بالعادات الكلاميّة^(١).

و إنّما ذهب الأستاذ أنيس إلى ما ذهب إليه، لأنّ الإعراب - الذي جعل أحد الأحرف السبعة - ليس ممّا يجد العربي في النطق به عناء أو مشقّة، فيحتاج إلى التيسير فيه، أيّا كانت قبيلته^(٢).

و أمّا الأستاذ الدكتور عبد الجليل مرتاض، فقد ذهب إلى أن في أحاديث السبعة أحرف، ما يشير إلى معجزة لسانية، تستوعب اللغات الإنسانيّة، التي لا تكاد أقسام الخطاب فيها تتجاوز السبعة - على حدّ تعبيره^(٣).

ثم وصل - بعد تحليل هذا الرأي - إلى القول بأن المقصود من الأحرف السبعة، سبعة أقسام أساسيّة، نزل القرآن بها، وفق سنن التعبير في اللغة العربيّة^(٤).

و بعد تسجيلنا لهذه التفسيرات لمعنى تلك الأحرف، التي شغلت العلماء و الباحثين قديماً و حديثاً، ننقل إلى بيان المقصود من القراءات السبع.

إن هذا المصطلح يطلق على قراءات سبعة قرآء^(٥)، وقع اختيار أبي بكر بن مجاهد

^١ - اللهجات العربية: 38-39، الدكتور إبراهيم أنيس، دار الكتاب العربي، د. ط. د. ت.

^٢ - ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم: 215 و 216، الدكتور أحمد سليمان ياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1 (1401هـ/1981م).

^٣ - دراسات سانتاكسية في اللهجات العربية: 106-107، الدكتور عبد الجليل مرتاض، رسالة دكتوراه (مخطوطة)، جامعة تلمسان، (1415هـ-1995م).

^٤ - المرجع نفسه: 113.

^٥ - و هم: عبد الله بن عامر (ت118هـ)، و عبد الله بن كثير (ت120هـ) و عاصم بن أبي النّجود (ت128 أو 127هـ)، و أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) و حمزة بن حبيب الزيات (ت156هـ)، و نافع بن عبد الرحمن المدني (ت169هـ)، و علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ). تنظر تراجمهم في: التيسير في القراءات السبع: 17-19، الدّاني، صحّحه أو تويرنزل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، (1416هـ/1996م). و غيرها من كتب التراجم كطبقات القرّاء.

(324هـ) عليهم، و على قراءاتهم، عند تأليفه كتاب " السبعة في القراءات " ⁽¹⁾ و هو أحد البواكير في هذا العلم، علم القراءات.

و قد كان اقتصار ابن مجاهد على هؤلاء، سببا - عند بعض العلماء - في توهم كثير من الناس، أنّ قراءات السبعة هي الأحرف التي وردت بها الأحاديث، " و هو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، و إنما يظنّ ذلك بعض أهل الجهل " - كما قال أبو شامة ⁽²⁾.

بل اشتدّ بعضهم في نقده لابن مجاهد، فقال : " لقد فعل مسبّع السبعة ما لا ينبغي له، و أشكل الأمر على العامة بإيهامه كلّ من قلّ نظره أنّ هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، و ليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة، و وقع له أيضا في اقتصاره عن كل إمام على راويين أنه صار من سمع قراءة راو ثالث غيرهما أبطلها، و قد تكون هي أشهر و أصحّ و أظهر و ربّما بالغ من لا يفهم، فخطأ أو كفر " ⁽³⁾.

و نحأ أبو حيّان (ت745هـ) المنحى ذاته، فأرجع اقتصار ابن مجاهد وغيره على السبعة، إلى نقص العلم ⁽⁴⁾.

و في مقابل هؤلاء، وجدنا من دافع عن صاحب " السبعة " بقوله : " لم يرد ابن مجاهد ما نسب إليه، بل أخطأ م نسب إليه ذلك، و قد بالغ أبو طاهر ابن أبي هشام صاحبه في الرّدّ على من نسب إليه أن مراده بالقراءات السبع الأحرف السبعة المذكورة في الحديث " ⁽²⁾.

و قال مكّي بن أبي طالب القيسيّ (ت437هـ) : " و السبب في الاقتصار على السبعة مع أنّ في أئمة القراء من هو أجلّ منهم قدرا و مثلهم أكثر من عددهم أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيرا جدّا. فلما تقاصرت الهمم اقتصروا - ممّا يوافق الخطّ - على ما يسهل حفظه و تنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة و الأمانة و طول العمر في ملازمة

¹ - طبعته دار المعارف بتحقيق الدكتور شوقي ضيف.

² - فتح الباري: 30/9.

³ - المصدر نفسه : 30/9، و القائل أبو شامة.

⁴ - المصدر نفسه: 31/9.

القرّاء و الاتفاق على الأخذ عنه فأفردوا من كلّ مصرٍّ إماما واحدا، و لم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات و لا القراءة به كقراءة يعقوب و عاصم الجحدريّ و أبي جعفر و شيبه و غيرهم⁽¹⁾.

و أعطي هذا الاقتصار تفسيرات و تخريجات غير ما ذكر القيسي⁽³⁾.

و قد اشترط العلماء لقبول القراءة ثلاثة أمور : صحّة نقلها و تواترها على الرسول -ص-، و موافقتها العربية و لو من وجه، و موافقة رسم المصحف⁽²⁾، و سيأتي الحديث عنه.

و عماد هذه الشروط إنما هو صحة النقل، فالقرّاء لا يعملون في شيء " من حروف القرآن على الأفشى في اللغة و الأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، و الأصح في النقل و الرواية، فإذا ثبتت عنهم لم يرُدّها قياس عربية و لا فشو لغة، لأن القراءة سنّ متّبعة، يلزم قبولها و المصير إليها⁽³⁾.

و من ثمّ فإنّه لا يسمّى قرآنا إلّا ما تواتر نقله عن النبي -ص- من الوحي، بوساطة جمع من الناس الثقات و أهل الضبط و الإتقان⁽⁴⁾.

أما موافقة العربية فهي حاصلة بالنقل الصحيح المتواتر، لأن القرآن عربيّ بدليل آياته الصريحة في ذلك⁽⁵⁾.

و مثل موافقة العربية رسم المصحف، فهو ليس إلّا دليلا على اللفظ المنزل، و ضابطا صوريّا له، و مرجعا للمسلمين بعد وفاة الرسول -ص- في حال الخطأ و النسيان⁽⁶⁾.

¹ - فتح الباري: 32-31/9.

² - البرهان: 331/1، و تقريب الوصول إلى علم الأصول: 115، و الإتقان: 99/1.

³ - النشر في القراءات العشر: 11-10/1، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، د. ط. د. ت.

⁴ - لغة القرآن الكريم: 119، الدكتور عبد الجليل عبد الرحيم، مؤسسة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن، ط1 (1400هـ/1981م).

⁵ - من هذه الآيات: ﴿إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون﴾، الآية: 2، سورة يوسف.

⁶ - المرجع السابق: 119.

و هذا يعني أن الشرطين، الثاني و الثالث، فنيّان صناعيّان، تواضع عليهما العلماء، فحدّدهما ضوابط لمعرفة المقبول من القراءات من غيره⁽¹⁾، بعد استقراء لدرجات إسناده المختلفة صحّة و ضعفاً، و ثبوتاً و ضعفاً؛ و قد بلغ بها السيوطي في " الإتيقان " السّت⁽²⁾.

ذلك هو مفهوم القرآن و ما يتصل به من القراءات التي تعرف بها وجوه أدائه، فكيف وصل هذا الكتاب إلينا محفوظاً غير منقوص و لا مزيد؟

توثيق نص القرآن الكريم :

استغرق نزول القرآن بضعا و عشرين سنة⁽³⁾، و قد تم ذلك على صفتين: صفة النزول الإجماليّ، و صفة النزول المفرّق أو المنجّم، و كان ذلك كله لحكم و أسرار جليّة، منها ما يختصّ بالقرآن نفسه⁽⁴⁾، و منها ما يخص الرسول -ص-⁽⁵⁾، و منها ما يختصّ بالناس⁽⁶⁾.

¹ - تاريخ توثيق نص القرآن الكريم: 91، خالد عبد الرحمن العكّ، دمشق، (1987م).

² - هذه الدرجات هي :

(1) المتواتر: و هو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم و هو الغالب في القراءات.

(2) المشهور: و هو ما صحّ سنده و لم يبلغ درجة التواتر، و وافق العربية و الرسم، و اشتهر عن القراء، و يقرأ به.

(3) الآحاد: و هو ما صحّ سنده، و خالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر بين القراء و لا يقرأ به.

(4) الشاذّ: و هو ما لم يصحّ سنده.

(5) الموضوع: و هو الذي لا أصل له من حيث الثبوت، كقراءة الخزاعي، و لا يقرأ به.

(6) أمّا الدرجة أو النوع الذي استخرجه السيوطي فهو "المدرج" و هو ما زيد على وجه التفسير، و قال: "إنه يشبه من أنواع الحديث المدرج" ينظر:

الإتيقان: 102/1، و الحديث المدرج هو "ما كانت فيه زيادة ليست منه" و مثاله حديث عائشة: "كان النبي -ص- يتحنّث في غار حراء، -و هو

التّعبد- الليالي ذوات العدد"، فجملة "و هو التعبد" تفسير من أحد الرواة و ليس داخلا في أصل الحديث. ينظر: الباعث الحثيث، شرح اختصار

علوم الحديث: 61-62، أحمد شاكر، طبع دار التراث، القاهرة، ط3 (1399هـ/1979م).

³ - الإتيقان: 102/1.

⁴ - البرهان: 230/1 و الإتيقان 54/1 و دراسة في علوم القرآن: 23، و مختصر علوم القرآن: 45-48، الدكتور فتحي الرديني، دار الشهاب، بانتة

(1988م).

⁵ - البرهان: 231/1، و الإتيقان: 55/1، و مختصر علوم القرآن: 53.

⁶ - الإتيقان: 57/1، و مختصر علوم القرآن، 53-54.

و قد اتّجه المسلمون منذ بدء نزول الوحي إلى صيانة القرآن من التحريف و التبديل، و لم يغفلوا عن ذلك لحظة واحدة، و ذلك تحقيقاً لوعد الله بحفظه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾⁽¹⁾.

و هذا موجز لمراحل التوثيق الذي حظي به النص القرآني الجليل.

أولاً: في عهد الرسالة عُني الناس بحفظ القرآن في الصدور، و كان رائدهم في ذلك النبي -ص- الذي كان من شدّة حرصه على ذلك، يسابق الوحي خشية أن يضيع منه شيء، حتى نزل عليه : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَ قِرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قِرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾⁽²⁾.

فطمئن -ص- بأنّ حفظه للقرآن ميسّر من الله، و هو الذي عبّرت عنه الآيات بالجمع، كما عبّرت بالقرآن عن قراءة جبريل، التي أمر النبي -ص- بالاستماع إليها حتى تنقضي⁽³⁾.

و إلى جانب الحفظ في الصدور، منع الرسول كتابة غير القرآن، إلّا إذا توفّر للكاتب القدرة العلمية التي تمكّنه من التمييز بين القرآن و غيره؛ و لذلك أُذِن في الكتابة لبعض الصحابة كعبد الله بن عمرو⁽⁴⁾.

يضاف إلى ذلك أن القرآن جمع في عهد الرسول -ص- بأمر منه، فقد كان -كما قال عثمان - رضي الله عنه - "إذا نزل عليه شيء دعا بعض من كان يكتبه فقال: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يُذكر فيها كذا و كذا"⁽⁵⁾.

¹ - سورة الحجر: 9.

² - سورة القيامة: الآيات: 16 و 17 و 18 و 19.

³ - تفسير ابن كثير: 4/392-393، تصحيح خليل الميس، طبع دار القلم للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، د.ت. د.ط.

⁴ - القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية: 2-3، الدكتور عبد العال سالم مكرم، طبع دار المعارف (1968م).

⁵ - البرهان: 1/234-235، و مباحث في علوم القرآن: 123.

و كما اشتهر بقراءة القرآن و حفظه جمع غفير، كالخلفاء الأربعة، و زيد بن ثابت، و معاذ، و أبي بن كعب، و عائشة و حفصة⁽¹⁾، عرف بكتابته أربعة نفر هم: زيد، و عبد الله بن الزبير، و سعد بن أبي وقاص، و عبد الرحمان بن الحارث بن هشام⁽²⁾.

أما آخر ما تمثل فيه توثيق القرآن في عهد الرسالة، فهو معارضة جبريل للرسول -ص- بالوحي مرّة كلّ عام، و مرّتين عام وفاته -ص-⁽³⁾.

"ومعنى ذلك أنّ القرآن الكريم - كما هو مكتوب في المصحف العثمانيّ الذي بين أيدينا- هو القرآن الكريم الذي نزل على رسول الله -ص- في العرصة الأخيرة بترتيبه من غير تقديم أو تأخير، و بدون زيادة أو نقصان"⁽⁴⁾.

ثانيا: و بعد لحاق الرسول -ص- بالرفيق الأعلى، و تولّى أبي بكر لخلافته، أطلّت الفتن بقرونها على المسلمين، فارتدّ عن الملة من ارتدّ، و منع الزكاة من منعها، و ادّعى النبوة من ادّعاهها؛ فاستوجب ذلك على أبي بكر أن يشرع في مرحلة أخرى من مراحل توثيق القرآن، فيجمعه في مصحف واحد، صيانة له من التحريف أو الضياع، و مبالغة في ضبط حروفه و ألفاظه⁽¹⁾.

و قد اشتدّت الدواعي لذلك، بعد أن استحرّ القتل بقراء القرآن في موقعة اليمامة، فاجتمع أبو بكر بعمر بن الخطاب، و زيد بن ثابت، و لكنّ الخليفة الأوّل تردّد بادئ الأمر في أن يستجيب لما أشار به عمر من جمع القرآن، بيد أنه - أي أبا بكر - لم يلبث أن اقتنع بعد ذلك و أقنع زيدا بالأمر، و عند ذلك قال زيد مستشعرا ثقل المهمة التي أوكلت إليه: "فو الله لو كلّفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ ممّا أمرني - يقصد أبا بكر - به من جمع القرآن..."، ثم قال: "فتتبعت القرآن أجمعه من العُسب^(*) واللّخاف^(**)

¹ - البرهان: 243/1.

² - المصدر نفسه: 238/1.

³ - المصدر نفسه: 232/1، و القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية: 6.

⁴ - القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية: 6.

^{*} - العُصب: جمع عسيب - و هو جريد النخل، لسان العرب: مادة (عسب)، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط2، (1388هـ/1968م).

وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره : ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم﴾...⁽¹⁾.

وقد أوهمت كلمة زيد حول جمعه القرآن بعض الناس أن الجمع لم يكن على عهد الرسول -ص-⁽²⁾، و استند آخرون في تقوية هذا الوهم إلى ما أبداه أبو بكر و عمر من خوف على القرآن بعد الإمامة⁽³⁾.

و لكن الأمر غير ذلك، فكلمة زيد تعني عدم جمع القرآن في العهد النبوي في مصحف واحد، و ذلك بسبب توقّع النسخ الذي "كان يرد على بعض فلو جمعه -أي الرسول -ص- ثم رفعت تلاوة بعض لأدى إلى الاختلاف و اختلاط الدين، فحفظه الله في القلوب إلى انقضاء زمن النسخ، ثم وفق لجمعه الخلفاء الراشدين"⁽⁴⁾.

أمّا خوف الخليفين فزيادة في تحري الحفظ بالتقاء الملفوظ بالمكتوب، لأن الأداء لا يتأتى إلا بالرواية و المشافهة، و في موت القرّاء تعثر حصول ذلك⁽⁵⁾.

و تحقيقاً لذلك، زاوج زيد في عملية الجمع، بين اعتماد المكتوب و المحفوظ في صدور الرجال، "و قوله : " حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة "، ليس معناه إثبات الآية بخبر الواحد، لأن زيدا كان قد سمعها و حفظها و علم موضعها في سورة التوبة من رسول الله -صلى الله عليه و آله و سلم-، فكان زيادة في التوثيق و التحري و التأكيد"⁽⁶⁾.

و يميّز هذا الجَمْعُ عدّة مميّزات، أهمّها ستّ:

^{**} - اللخاف: جمع لخرة، و هي الحجارة الدقاق، لسان العرب : مادة (لخف).

¹ - صحيح البخاري: 98/6-99، ط بولاق (1296هـ)، و البرهان: 233/1-234، و الاتقان: 76/1، و الآية 128 من سورة التوبة.

² - البرهان: 238/1.

³ - و منهم المستشرق الدكتور آرثر جفري، و ذلك عند تحقيقه لكتاب "المصاحف" لابن أبي داود. ينظر القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية: 4.

⁴ - البرهان: 235/1، و مختصر علوم القرآن : 81-83.

⁵ - القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية: 5.

⁶ - تاريخ توثيق نص القرآن الكريم: 64.

الأولى : مشاركة كل من تلقى عن الرسول -ص- من القرآن بإدلائه به لزيد.

و الثانية : مشاركة من كتب شيئا بحضرته -ص-.

و الثالثة: عدم أخذ زيد إلا مما كتب بين يدي النبي -ص-.

و الرابعة: المقابلة بين المحفوظ و المكتوب، و المقارنة بينهما.

و الخامسة: عدم قبول ما يأتي به الواحد من الناس حتى يشهد معه شاهدان على

سماعه ذلك عن الرسول -ص-، ليتم التدوين بصفة جماعية، و أقل الجمع ثلاثة.

و السادسة: كون هذا الجمع قد تم -ضبطا و ترتيبا- على حسب العرضة

الأخيرة⁽¹⁾.

و بهذا يكون أبو بكر أول من جمع القرآن في مصحف واحد⁽²⁾ بعد أن كان مفرقا

في الرقاع و العصب و غيرها، لئلا يضيع منه شيء⁽³⁾.

ثالثا: و ظلّ الناس يقرأون القرآن بقراءات مختلفة باختلاف ألسنتهم، حتى كاد ذلك

يكون مثار فرقة و فتنة، و استدعى ذلك تصرفا جديدا يحذ من تفاقم الخطب، فماذا كان

ذلك التصرف؟

بعد أن أصبح عثمان خليفة للمسلمين، اشتغل بمغازاة أهل العراق الشام في فتح

أرمينية أو أذربيجان، و في هذه الأثناء كثر اختلاف الناس في القرآن حتى " قالوا : قراءة

ابن مسعود و قراءة سالم مولى خذيفة "⁽⁴⁾.

فما لبث خذيفة بن اليمان، بعد أن راعه ذلك، أن جاء عثمان و قال له : " أدرك

هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود و النصارى "⁽⁵⁾.

1 - تاريخ توثيق نص القرآن الكريم: 64.

2 - البرهان: 235/1.

3 - المصدر نفسه: 238/1.

4 - مقدمتان في علوم القرآن: 44-45، ابن عطية و مؤلف مجهول، تحقيق آرثر جفري، مطبعة السنة المحمدية. د.ت.

5 - صحيح البخاري: 98/6-99، و البرهان: 236/1.

و لم يكن من الاستجابة لنداء خديفة بدّ، فبعث عثمان إلى حفصة بنت عمر " أن أرسلني إلينا الصحف ننسخها في المصاحف ثم نردّها إليك، فأرسلت بها إليه، فأمر زيد بن ثابت و عبد الله بن الزبير و سعد بن أبي وقاص و عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف "(5).

و الصحف التي طلب عثمان إلى حفصة أن ترسلها إليه، كانت عند أبي بكر حتى توفي، ثم عند عمر، ثم آلت إليها⁽¹⁾، و قد كتبت تلك الصحف على عهد النبي-ص-(2)، و ربّما يكون أبو بكر قد اعتمد عليها في كتابه المصحف⁽³⁾.

و لم يدع عثمان أمر الكتابة لمن كلّفهم بها دون ضبط، و إنما يبيّن لهم المنهج الذي يسرون عليه بقوله للرهط الثلاثة القرشيين، و هم سعيد بن العاص، و عبد الله بن الزبير، و عبد الرحمن بن الحارث بن هشام : " إذا اختلفتم أنتم و زيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم "(4).

و قد اختار هؤلاء الكتاب للقرآن طريقة تستوعب جميع القراءات المتواترة عن الرسول-ص-، و هي عدم نطقه و تحريكه، حتى لا يُحدّ من عدد القراءات الثابتة و يبقى أساس القراءة الرواية و الإسناد⁽⁵⁾.

و ثبوت القراءة بالرواية، أمر ألمعنا إليه في موضع سابق، و نزيده هنا بعض الإيضاح. قرأ ابن عامر : ﴿ و كذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شرّ كائهم ﴾⁽⁶⁾. فاصلاً بين المضاف و المضاف إليه بمفعول، لا بظرف و لا بجارّ و مجرور- كما هي القاعدة النحوية.

¹ - صحيح البخاري: 98/6-99، و البرهان: 236/1.

² - مباحث في علوم القرآن: 124. و تاريخ توثيق نص القرآن الكريم: 68.

³ - مقدمتان في علوم القرآن: 64، و تاريخ توثيق نص القرآن: 68.

⁴ - البرهان: 236/1، و التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول: 34/4، منصور علي ناصف، دار الجليل، بيروت، د.ط. د.ت.

⁵ - هدى الفرقان في علوم القرآن: 256/1، و القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية: 23-24.

⁶ - سورة الأنعام: 138، و ينظر السبعة في القراءات 270، و النشر: 263/2.

و لما عرض الزمخشري (ت 538هـ) لهذه القراءة، عدّها سمجة مردودة حتى في ضرورة الشعر، ثم قال : " و الذي حمّله - يقصد ابن عامر - على ذلك أن رأى في بعض المصاحف " شركائهم " مكتوبا بالياء. و لو قرئ * بجرّ الأولاد و الشركاء، لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب "(1).

و قد ردّ أحمد بن المنير (ت 633 هـ) على صاحب الكشف كلامه هذا ردّا قويا⁽²⁾، كما تعقبه حديثا الأستاذ سعيد الأفغاني مبينا أنّ به زلتين اثنتين؛ تتعلق أولاهما بتوهمه أن ابن عامر و غيره من القراء أحرار في اختراع القراءة و اختيارها - كما تشعر به الجملة الأخيرة؛ و تتعلق الثانية بظنه أن القراء رهنا الرسم، الذي علّل به قراءة ابن عامر⁽³⁾.

و قد فتح هذا الوهم من الزمخشري الباب أمام المستشرقين، ليطعنوا في القرآن، و من هؤلاء المجريّ " جولد تسيهر " الذي زعم أن اختلاف القراءات يعود إلى رسم المصحف⁽⁴⁾، و لكنّه وجد من يفنّد كلامه بأقوى الحجج و الدلائل⁽⁵⁾.

و رجوعا إلى توثيق القرآن في عهد عثمان، فإنّه قد نسخ من المصاحف بضع نسخ، اختلف في عددها من الأربعة إلى الثمانية، و بعث بها إلى الأمصار، و استبقى واحدا عنده⁽⁶⁾.

أمّا الفرق بين جمعي الخليفين، فقد حدّدهما العلماء في شيئين؛ الأول في الدافع، فقد كان جمع أبي بكر لحفظ القرآن من الضياع بموت حفّاظه، و كان جمع عثمان بدافع جمع

* - هكذا صيغ الفعل في الطبعة التي بين يديّ، و السياق يقتضي أن يبنى للمعلوم كما سبقت بذلك صياغة الفعلين المتقدمين و الفعل المتأخّر

1 - الكشف: 54/2، ط دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ط 1 (1397هـ/1977م).

2 - الإنصاف فيما تضمّنه الكشف من الاعتزال: 53/2-55 (هامش الكشف).

3 - في أصول النحو: 42 و 43، سعيد الأفغاني، ط دار الفكر، (1964م).

4 - مذاهب التفسير الإسلامي: 8-9، جولد تسيهر، دار اقرأ، بيروت، ط 5 (1413هـ/1992م).

5 - ينظر ما كتبه الدكتور عبد الحليم النجّار ردّا على زعم "تسيهر": الصفحة: 9 (الهامش).

6 - البرهان: 240/1، و الإنقاذ: 80/1، و هدى الفرقان في علوم القرآن: 265/1، الدكتور غازي عناية، دار الشهاب، باتنة، د.ط (1988م).

الناس على قراءة واحدة،⁽¹⁾ و لذلك أحرق ما خالف قراءة مصحفه المتواترة عن الرسول -ص-⁽²⁾.

و ثاني ما يتجلى فيه الفرق بين الجمعين، أن جمع الصديق كان نقلا لمفرق الآيات في الرقاع^(*) و الأكتاف و العصب، في مصحف واحد، مرتب الآيات دون السور، ومشملا على الأحرف السبعة⁽³⁾.

و جمع عثمان آخر مراحل التوثيق الرئيسة التي عرفها النص القرآني، و بسبب الجهود التي بذلت تم لهذا النص ما وعد الله به من حفظه و صيانتة، و هو ما لم يتوافر لغيره من النصوص.

إعجاز القرآن :

و هذا ثاني ميزة فات القرآن بها غيره من الكلام، كائنا ما كان مصدره.
و معنى الإعجاز في اللغة الفوت و السبق⁽⁴⁾، و مما جاء في ذلك قول الأعشى⁽⁵⁾:
فذاك و لم يعجز عن الموت ربّه و لكن أتاه الموت لا يتأبّق
و يراد بالإعجاز -في اصطلاح علوم القرآن- إثبات عجز العرب عن معارضة القرآن الذي هو المعجزة الخالدة لمحمد -ص-⁽⁶⁾.

و لقد تنوّعت وجوه إعجاز القرآن في أنظار العلماء، فذكروا كمال المعنى و جمال اللفظ، و تفرّد النظم و تميز جنسه عن سائر أجناس الكلام البشري، و الإيجاز الرصين،

¹ - القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية: 17، و هدى الفرقان: 266/1.

² - القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية: 22.

³ - جمع رقعة، و هي ما يرقع الثوب، و التي تكتب، و قد تكون من جلد أو ورق أو كاغد. لسان العرب: مادة (رقع).

⁴ - البرهان: 238/1، و هدى الفرقان: 266/1.

⁵ - لسان العرب: مادة (عجز).

⁶ - ديوانه: 117، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.

⁶ - مباحث في علوم القرآن: 258-259، و دراسات في علوم القرآن: 117-118.

ودوام سلاسته و طلاوته و جدّته مع كثرة التكرار، و استيلاءه على النفوس، و إنباءه عن الماضي و المستقبل، و لفتاته العلمية و تشريعاته، و النماذج البشرية التي صنعها⁽¹⁾.

و لعلّ ما يعيننا في بحثنا هذا الجانب اللغوي لهذا الإعجاز؛ و قد كان عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) جدّ موجز و معجز حين حدّد كنه إعجاز القرآن للعرب خاصّة، بأنه في " مزايا ظهرت لهم في نظمهم، و خصائص صادفوها في سياق لفظه و بدائع راعتهم من مبادي آيه و مقاطعها، و مجاري ألفاظها و مواقعها، و في مضرب كلّ مثل، و مساق كلّ خبر، و صورة كلّ عظة و تنبيه و إعلام، و تذكير و ترغيب و ترهيب، و مع كلّ حجة و برهان، و صفة و تبيان، و بهرهم أنهم تأملوه سورة سورة، و عشرا عشرا و آية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها، و لفظة ينكر شأنها أو يرى أنّ غيرها أصلح هناك و أشبه، أو أخرى و أخلق، بل وجدوا اتّساقا بهر العقول، و أعجز الجمهور، و نظاما و التثاما و اتقاناً و إحكاماً، لم يدع في نفس بليغ منهم و لو حكّ بيافوخه السماء طمع حتى خرست الألسن عن أن تدّعي و تقول و خلدت الروم فلم تملك أن تقول⁽²⁾".

فموقع الإعجاز في القرآن - كما يراه عبد القاهر - هو طريق نظم كلماته و تأليف بعضها مع بعض، فالحروف هي الحروف، و الكلمات كذلك، و لكن قيمة هذه العناصر اللغوية إنّما تظهر في النسق الذي يضمّ بعضها إلى بعض، و يربط بينهما بالعلاقات المختلفة و ذلك هو النظم.

و قد سبّب البحث في إعجاز القرآن دافعان أساسيان - كما استنتج ذلك الدكتور العمري - أولهما الدّفاع عن القرآن ضدّ الطاعنين عليه من أصحاب العقائد الفاسدة، بعد

¹ - مباحث في علوم القرآن: 261-263، و دراسات في علوم القرآن: 123-135، و المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني: 22-23، الدكتور أحمد جمال العمري، مكتبة الخانجي، د. ط (1410هـ/1990م).

² - دلائل الإعجاز: 36-37، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية و الدكتور فايز الداية، دار قتيبة، ط 1 (1403هـ/1983م).

امتداد حركة الفتوح الإسلامية، و ثانيهما الإجابة عن سؤال يتعلّق بمواطن ذلك الإعجاز، كان يلقيه الملاحدة و الزنادقة على المسلمين آنذاك⁽¹⁾.

و هذا الإعجاز ثاني مظاهر أفضلية القرآن على غيره من أنواع الكلام، و هذا يقودنا إلى التعرف على أهميته في ميدان الاحتجاج اللغوي.

أهمية القرآن في ميدان الاحتجاج اللغوي :

لا شك أن الكتاب الذي بلغ تلك الدرجة من الحفظ و التوثيق، على مستوى النطق و الكتابة معاً، و فاقت لغته سائر أنواع الكلام، أيّاً كان مصدرها أو قائلها، من حيث السموّ البياني، و القدرة التبليغية؛ كل ذلك يكسبه أهمية خاصة في ميدان الاحتجاج اللغوي، بمستوياته المختلفة، من مفردات و تراكيب و جمل و دلالات.

و لابدّ - إذا أردنا بيان تلك الأهمية - أن نوضح المقصود من الاحتجاج، ونتعرّف مصادره، و منزلة القرآن اللغوية بينها.

فأما الاحتجاج فهو " إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليلٍ نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السلقة "⁽²⁾.

و يلاحظ على هذا التعريف، أنه اقتصر على النقلي من تلك المصادر، دون العقلي منها، و ربما كان مرجع ذلك إلى أن النوع الثاني تابع للأول، من حيث تأسيسه عليه، فصحّ الاستغناء بهذا مبدئياً عن قسمه.

و حدّد اللغويون الكلام المستشهد به بـ " ما ثبت عن الفصحاء الموثقون بعريبتهم "⁽³⁾.

¹ - المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني: 24-25.

² - في أصول النحو: 6، و أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة: 298.

³ - الاقتراح في علم أصول النحو: 14، السيوطي، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1 (1976م).

و على هذا، انحصرت مصادر الاستشهاد النقلية في علوم العربية : القرآن،
و الحديث، و كلام العرب نثراً و شعراً⁽¹⁾، و الاستشهاد بهذه الثلاثة يُسمّى استدلالاً
لغوياً⁽²⁾.

قال أبو جعفر الرعيّني الأندلسي (ت 779هـ) : " علوم الأدب ستة : اللغة
والصرف و النحو، و المعاني و البيان و البديع؛ و الثلاثة الأول لا يُستشهد عليها إلا
بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة، فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين، لأنها
راجعة إلى المعاني، و لا فرق في ذلك بين العرب و غيرهم، إذ هو أمر راجع إلى العقل،
ولذلك قُبِلَ من أهل هذا الفنّ الاستشهاد بكلام البحري، وأبي تمام، و أبي الطيب،
و هلمّ جرّاً"⁽³⁾.

وذهب العلماء إلى أنّ القرآن الكريم يستشهد به سواء كان متواتراً أو شاذّاً،
ولكنّ بين تطبيقهم لذلك و تقريرهم له، هُوّة عميقة⁽⁴⁾ - كما يبدو في مؤلفاتهم الأولى
خاصّة.

أما الحديث الشريف فكان حظه في الاحتجاج به أقلّ بكثير من القرآن، و كانت
حجّة المانعين للاحتجاج به أنه لم يُنقل بلفظه عن الرسول ﷺ و لكن بمعناه⁽⁵⁾، و أن في
روايته أعاجم، قد لا يؤدّونه، كما سمعوه⁽⁶⁾، و أن أئمة النحو المتقدّمين لم يَحْتَجُّوا به⁽⁷⁾.
غير أن هذه الحجج الثلاث أضعف من أن تكون مبرراً مقنعاً لعدم الاحتجاج
بالحديث؛ فالرواية بالمعنى غايتها تبديل لفظ بآخر يصحّ الاحتجاج به لأن ذلك التبديل
كان المصدر قبل فساد الألسنة⁽⁸⁾.

¹ - خزاعة الأدب و لبّ لباب العرب: 5/1-6، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة، دط (1967م).

² - تحليل النص النحوي: 88، الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط1 (1418هـ/1997م).

³ - المصدر نفسه: 5/1.

⁴ - الرواية و الاستشهاد في اللغة: 126، الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، د.ط (1972م).

⁵ - المصدر السابق: 9/1.

⁶ - نظرات في اللغة و النحو: 21، الأستاذ طه الراوي، المكتبة الأهلية، (1962م).

⁷ - خزاعة الأدب: 10/1.

و رواية الحديث الأعاجم من التابعين و تابعيهم، كالعرب، " عُرفوا بصدق الرواية و الحرص على حرفية النصوص، و خاصة في نقل أحاديث النبي عليه الصلاة و السلام اعتقاداً منهم أن هذا الأمر دين، كما ورد على لسان المحدث الفقيه الإمام أبي بكر محمد بن سيرين البصري (ت 110هـ) "(1).

ثم إن العجمة ترد على رواية الشعر و النثر أكثر، فليس في وسع المانعين للاحتجاج بالحديث " أن يذكروا لنا محدثاً يُعتدُّ به يمكن أن يُوضع في صفِّ حماد الرواية الذي كان يكذب و يلحن و يكسر، ومع ذلك لم يتورَّع الكوفيون و من نهج نهجهم من الاحتجاج بمروياته، ولكنهم تخرجوا في الاحتجاج بالحديث "(2).

و أما كون المتقدمين من النحاة لم يحتجوا بالحديث ليس حجة في ذلك، و الصواب الجواز - كما قال البغدادي (3).

والمصدر الثالث الذي اعتمده هو كلام العرب، و كان الأكثر اعتباراً عندهم، و بخاصة قسمه الثاني، وهو الشعر.

وكان الخط الذي التزمه اللغويون في الإفادة من هذا المصدر، اعتبار الفصاحة و النقاء في لغة المأخوذ عنهم، و تجنب الأغذ عن أهل الحضر و المحاذين لأمم أعجمية (4). و حدّدوا القبائل التي يؤخذ عنها، بقيس و تميم و أسد، و هذيل و بعض كنانة و بعض الطائيين (5).

و جعلوا من لغة قريش اللغة النموذجية التي ينبغي أن تقعد القواعد وفقها، لخلوها من بعض الظواهر الرديئة في نظر العلماء (6)، و لكونها اللغة التي نزل القرآن بها ابتداءً، أو

⁸ - خزاعة الأدب : 9/1.

¹ - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة : 323.

² - نظرات في اللغة و النحو: 21-22.

³ - خزاعة الأدب : 10/1.

⁴ - الاقتراح: 56-57. علوم اللغة و أنواعها : 210/1-211، السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى و رفيقه، المكتبة العصرية.

⁵ - المزهري : 210/1، و الاقتراح : 56-57.

⁶ - المزهري : 221/1-222.

بمعظمها⁽¹⁾ و غير هذين من الآراء في فهم قول عثمان للنفر الثلاثة الذين جمعوا القرآن بأمر منه⁽²⁾.

وبهذا الحصر ضيِّفَ على قبائل أخرى نائية عن الأمصار و الأرياف، و لم يؤخذ منها. و هو ما حرم الدرس اللغوي الإفادة من تلك المنابع الغنية⁽³⁾، وجعله قاصراً عن تفسير ظواهر لا وجود لها في غير لهجات تلك القبائل⁽⁴⁾.

هذه خلاصة عن موقف اللغويين من القبائل العربية المأخوذ عنها عموماً، فإذا انتقلنا إلى الشعر خاصة، وجدناهم يقسمون الشعراء أربع طبقات : الجاهليون، والمخضرمون، و الإسلاميون، و المحدثون⁽⁷⁾ و اتفقوا على الاستشهاد بالطبقتين الأوليين، و منعه بالرابعة، فاختلفوا في الثالثة، فكان أبو عمرو بن العلاء و عبد الله بن أبي إسحاق و الحسن البصري و عبد الله بن شبرمة " يلحّثون الفرزدق و الكميّ و ذا الرمة و أضرابهم،... في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهراً؛ و كانوا يعدّونهم من المولّدين لأنهم كانوا في عصرهم و المعاصرة حجاب "⁽⁵⁾.

غير أن ابن رشيق (ت 456هـ) لم يرض هذا الموقف المتشدّد في مسألة رآها نسبيّة مرنة، فقال : " كل قديم من الشعراء فهو محدّث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله. و كان أبو عمرو يقول : " لقد حسن هذا المولّد حتى هممت أن آمر صبياننا برواية شعره " - يعني بذلك شعر جرير و الفرزدق - فجعله مولّداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية و المخضرمين، و لا يعدّ الشعر إلا ما كان للمتقدّمين "⁽⁶⁾.

¹ - تاريخ توثيق نص القرآن الكريم : 96، و لغة القرآن لغة القرآن العرب المختارة : 42، الدكتور محمد رؤاس قلعه جي، دار النفائس، بيروت، ط1 (1408هـ/1988م).

² - البرهان : 236/1.

³ - مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو : 54، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط3 (1406هـ/1986م).

⁴ - في نحو اللغة و تراكيبها - منهج و تطبيق - : 31، الدكتور أحمد عمارة، دار المعرفة، بيروت، ط1 (1404هـ/1984م).

⁵ - الخزائن : 5/1.

⁶ - العمدة في محاسن الشعر و آدابه : 197/1، ابن رشيق القيرواني، تحقيق الدكتور محمد قرقزان، دار المعرفة، ط1 (1408هـ/1998م).

و خالف أبا عمرو و شركائه الزمخشري الذي كان يستشهد في تفسيره بشعر أبي تمام (ت 283هـ)، و جعل كلامه بمنزلة روايته، و تبعه الرضي الأستراباذي⁽¹⁾.

و هذه المخالفة تشعّر بأن " فكرة تقسيم الشعراء إلى طبقات لم تكن تلقى القبول التام سواء في بيئة الشعراء أم في بيئة العلماء، و لكن هذا لا ينفي أن قطاعاً كبيراً من علماء العربية سلّم بهذا التقسيم و اتّخذوه أساساً أقام عليه أحكاماً لغوية⁽²⁾.

و هذه القيود التي وضعها في أيدي الاحتجاج أوائل اللغويين العرب بتحديد جنسه البشري و مكانه و زمنه الذي حدّد بمنتصف القرن الثاني الهجري، حصرت دراسة اللغة العربية في مرحلة معيّنة من تاريخها، فحالت دون تعرّف التطورات التي شهدتها في مراحل حياتها المختلفة⁽³⁾.

و قد لوحظ أن النحاة استكثروا من الشعر مقارنة بغيره من مصادر الاحتجاج⁽⁴⁾، بالرغم ممّا دمع به من العيوب، كضياع أكثره، و كثرة المصنوع و المنحول فيه⁽⁵⁾، و قد اشتهر بذلك حماد الراوية الذي كان " غير موثوق به، و كان ينحل شعر الرجل غيره، و ينحله شعر غيره، و يزيد في الأشعار "⁽⁶⁾.

و ستُبحث علّة هذا الأمر، أي الإكثار من الاحتجاج بالشعر، في موضع لاحق. وهناك مسائل لا يوجد لها نظائر منقولة عن العرب لجأ النحاة إلى الاحتجاج لها بوسيلة عقلية، وهي القياس.

¹ - خزانة الأدب: 7-6/1.

² - المولد في العربية: 173، الدكتور حلمي خليل، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، ط2 (1405هـ/1985م).

³ - اللغة العربية بين المعيارية و الوصفية: 80 و 89-90، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دط (1400هـ/1980م).

⁴ - في أصول النحو : 59.

⁵ - طبقات فحول الشعراء: 5/1 و 26، ابن سلام، شرح أحمد محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة (1394هـ/1974م).

⁶ - المصدر نفسه : 48/1.

و يقصد به عند النحاة " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "(1)،
و هو - بتعبير أحد المحدثين - " حمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنه الذاكرة، و حفظه
ووعته من تعبيرات و أساليب كانت قد عُرِفَت أو سُمِعَت "(2).

و يتبع القياسَ وسائلَ أخرى كاستصحاب الحال و مراعاة النظرير و العلة و السير
والتقسيم و غيرها ممَّا يطلق عليه مصطلح " الاستدلال الذهني "(3).

هذا إيجاز شديد لمجموعة المصادر اللغوية، ووسائل استنباط القواعد منها عند
النحاة، فما موقع القرآن بينها؟

لقد عرفنا - و نحن نتبَّع مراحل توثيقه - أن ذلك التوثيق لم يتوافر لغيره من تلك
المصادر، و هذا يعطي الباحث ثقة أقوى بهذا النص، تدفعه إلى اعتماده حجة من موقع
قوي، و هذا خلاف ما يميّز موقفه من سائر النصوص الأخرى، فهذا احد المرجّحات لأن
يجعل أولى بالاعتماد من غيره.

و من الناحية التاريخية التي ترصد تطوّر العربية، نجد القرآن خير كلام " ينطوي
على تاريخ العربية و أصول منابعها الثرة، و إذا طمعنا في كتابة تاريخ للغتنا، عليه سمة
علمية، يجب أن نفتش عن قراءات القرآن أولاً.. "(4).

و تتأكد أهمية الاحتجاج بالقرآن بكونه اشتمل على أحسن ما في هذه اللغة، من
ظواهر صوتية، أو صرفية، أو نحوية، أو دلالية، و تحدّى العرب أنفسهم في ما يعرفونه
و يحسنونه أفضل من غيرهم، فأعجزهم ذلك.

وإذا كان للقرآن هذه الأهمية اللغوية الكبرى، فهل كان له أثر يذكر في نشأة
الدراسات اللغوية عند العرب و تطوّرهما؟

ذلك ما نسعى لمعرفة في أول فصول هذه الدراسة.

¹ - الاقتراح: 94.

² - في النحو العربي نقد و توجيه : 20، الدكتور مهدي المخرومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2 (1406هـ/1986م).

³ - تحليل النص النحوي : 88.

⁴ - اللهجات العربية في التراث : 113/1، الدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، دط (1398هـ/1978م).

الفصل الأول

القرآن و أثره في نشأة الدراسات اللغوية عند العرب

عروبة القرآن

نشأة الرواية اللغوية بعد الإسلام

ظهور اللحن على الألسنة

وضع النحو العربي و واضعه

الحركة اللغوية بعد جيل الدّوّلي حتى يونس بن حبيب

بعد إثارتنا لإشكالية ماهية القرآن في اللغة و اصطلاح العلماء، و تناولنا عملية توثيق النص القرآني، و محاولتنا بيان أوجه الإعجاز فيه، نعالج في هذا الفصل الأول من عملنا إرهابات الحركة اللغوية عمومًا عند العرب، و تتبع ظروف نشأتها، و الملابس المحيطة بها، و الأسباب الداعية إليها، و دور القرآن وأثره فيها.

و نحسب أن تحقيق القول في عروبة القرآن -أو عروبه- يشكّل أساساً لما سبقت الإشارة إليه، ولذلك نفرد له حديثاً خاصاً في هذه الفقرة التالية.

عروبة القرآن:

ذكرنا في مدخل البحث أن القرآن نزل بلسان الذين أنزل عليهم، ليبينه لهم النبي -ص- الذي بعث به إليهم، و يمكنهم فهمه و استيعاب معانيه -كما نصت على ذلك بعض آياته.

بيد أنه وقع -مع ذلك- اختلاف بين العلماء في بعض الألفاظ الموجودة في القرآن، و يمكن حصر آرائهم إزاء المسألة بما يلي:

أولاً: فأما أبو عبيدة (ت210هـ)، فقد أنكر أن يكون في القرآن شيء بغير لغة العرب إنكاراً شديداً، حتى رأى أن "من زعم ذلك فقد أكبر القول"⁽¹⁾.

أما الكلمات التي توهم بعض الناس عجمتها فقد خرّجها على أنها من باب الموافقة في وضع الألفاظ، نحو: الإستبرق -الذي هو بالفارسية إستبره، أي الغليظ من الديباج-، و المشكاة، و القسطاس، و غيرها⁽¹⁾.

و مثله في ذلك فخر الدين الرازي (ت605هـ)، الذي ذهب إلى أن وضع العرب في مثل تلك الألفاظ "وافق لغة أخرى كالصابون، و الثنور؛ فإن اللغات فيها متّفقة"⁽¹⁾.

ثانياً: و أما ابن جرير الطبري (ت310هـ)، فقد كان هذا الموضوع أوّل ما تناوله في مقدمة تفسيره، فيما يزيد عن الصفحتين، مترجماً له بقوله: "القول في البيان عن اتفاق معاني أي

¹ - المزهر في علوم اللغة و أنواعها: 266/1 و 268، السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى و رفيقه، ط المكتبة العصرية - بيروت (1408هـ/1987م)

القرآن ومعاني منطق من نزل بلسانه من وجه البيان، و الدلالة على أن ذلك من الله - جلّ و عز- هو الحكمة البالغة، مع الإبانة عن فضل المعنى، الذي باين القرآن سائر الكلام" (1).

و بعد أن أشار إلى عظم نعمة البيان، و اختلاف درجات الناس فيه⁽¹⁾ و علو القرآن تلك الدرجات جميعاً⁽²⁾، و أنّ "المخاطب و المرسل إليه، إن لم يفهم ما خوطب به وأرسل به إليه، فحالاه قبل الخطاب و قبل مجيء الرسالة إليه و بعده سواء، إذ لم يفده الخطاب و الرسالة شيئاً، كان به قبل ذلك جاهلاً"⁽³⁾، قال بعد هذا : "و الله - جل ذكره - يتعالى عن أن يخاطب خطاباً، أو يرسل رسالة لا توجب فائدة لمن خوطب أو أرسلت إليه، لأن ذلك فينا من فعل أهل النقص والعبث، و الله - تعالى - عن ذلك متعال، و لذلك قال - جل ثناؤه - في محكم تنزيله : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾" (4).... (5).

ثم وصل إلى القول : "و إذا كان لسان محمد -ص- عربياً، فبيّن أن القرآن عربي، وبذلك أيضاً نطق محكم تنزيل ربنا، فقال - جل ذكره - : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾" (6)، وقال ﴿وَأَنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾" (7).... (8).

و خلص الطبري من كلّ ما سبق، إلى أنّه إذا وضحت صحّة ذلك، فإنّ الواجب - كما قال - " أن تكون معاني كتاب الله المنزل على محمد -ص- لمعاني كلام العرب

¹ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 5/1، ط دار الفكر، (1405هـ/1984م).

² - جامع البيان 5/1-6.

³ - المصدر نفسه: 7/1.

⁴ - سورة إبراهيم: 4.

⁵ - المصدر السابق: 7/1.

⁶ - سورة يوسف: 2.

⁷ - سورة الشعراء: 192 و 193 و 194 و 195.

⁸ - المصدر السابق، 7/1.

موافقة، و ظاهره لظاهر كلامها ملائما، و إن باينه كتاب الله بالفضيلة، التي فضل بها سائر الكلام و البيان، بما قد تقدم وصفنا...⁽¹⁾.

و أما الإشكال الذي تقتضيه الأخبار الواردة⁽²⁾ بنسبة بعض ألفاظ القرآن، إلى لغات أخرى كالحبشية، و الفارسية و النبطية، و الرومية، فقد أجاب عليه بعد ذكره بعض تلك الأخبار، فقال : " إن الذي قالوه من ذلك، غير خارج من معنى ما قلنا، من أجل أنهم لم يقولوا: هذه الأحرف و ما أشبهها لم تكن للعرب كلاما، و لا كان ذاك لها منطقا قبل نزول القرآن، و لا كانت بها العرب عارفة، قبل مجيء الفرقان، فيكون ذلك قولنا لقولنا خلافا و إنما قال بعضهم: حرف كذا بلسان الحبشة معناه كذا و حرف كذا بلسان العجم معناه كذا، و لم يستنكر أن يكون من الكلام، ما يتفق في ألفاظه جميع أجناس الأمم المختلفة الألسن بمعنى واحد، فكيف يجنسين منهما؟ "⁽³⁾.

و ذهب إلى أن من المتفق عليه في العربية و الفارسية: الدرهم، و الدينار و الدواة، و القلم و القرطاس⁽⁴⁾.

و لا يوافق ابن جرير من يرى أن أمثال هذه الألفاظ منتمة إلى إحدى اللغات دون غيرها، أو أن مخرج أصلها كان من إحداها، فوقع إلى المتكلمين بالأخرى، فنطقوا به على سمتها و نهجها، لأنه ليس أحد من الأجناس - عنده - بأولى من غيره، بأن يكون مخرج أصل الألفاظ من لغته، ما دامت موجودة بمبانيها و معانيها في لغاتهم جميعا⁽⁴⁾.

و ما دام بعض الكلام شأنه في التداخل كذلك، فإن الطبري يميل إلى أن الصواب فيه " أن يسمّى عربياً أعجمياً، أو حبشياً عربياً، إذا كانت الأمتان له مستعملتين في بيانها و منطقتها، استعمال سائر منطقتها و بيانها، فليس غير ذلك من كلام كل كلمة و اسم،

¹ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 7/1

² - المصدر نفسه: 8/1

³ - المصدر نفسه: 9-8/1

⁴ - المصدر نفسه: 9/1 و 10

اتَّفقت ألفاظ أجناس أمم فيها و معانها، و وجد ذلك مستعملا في كل جنس منها، استعمال سائر منطقهم...⁽¹⁾.

و خلاصة رأي صاحب " جامع البيان " في المسألة، أنّ في القرآن ألفاظا يصدق عليها وصفا العربية و العجمة في الوقت ذاته، لأنّها ممّا وافق فيه وضع لغة العرب وضع لغة أو لغات من لغات العجم، و أنّه - أي ابن جرير - يرفض - كما سلف الذكر - مذهب القائلين بأنّ تلك الألفاظ المتنازع فيها، أعجمية عربتها العرب بعد أن وقعت إليها، ثم نزل القرآن بها.

و نحن نلاحظ تميّز هذا التفسير لوجود تلك الكلمات في القرآن، و هو تفسير اشترك فيه الثلاثة الذين ذكرنا رأيهم و استدلالهم له. و ممكن التميّز فيه - أي في التفسير - أنّه يحقق مقتضى ما وردت به الآيات من النصّ على عروبة اللسان القرآنيّ، و يلفت النظر إلى القدر المشترك بين اللّغات الإنسانية في الآن نفسه.

ثالثا: و ممّن يحسب من أنصار مذهب عدم وجود كلمات أعجميّة في القرآن - بمعنى عدم كونها عربيّة باقتصارها على وصف العجمة - أبو عبيد القاسم بن سلام، حيث نقل عنه قوله: "و الصّواب من ذلك عندي- و الله أعلم- مذهب فيه تصديق القولين جميعا. و ذلك أنّ هذه الحروف و أصولها أعجميّة - كما قال الفقهاء - إلّا أنّها سقطت إلى العرب فأعربتها بألستها، و حولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربيّة. ثم نزل القرآن و قد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال إنّها عربيّة، فهو صادق، ومن قال: عجميّة، فهو صادق"⁽²⁾.

و قد يظهر للباحث - أوّل الأمر - أن تفسري ابن سلام لرأيه - و هو كما قال مذهب الفقهاء -، يوافق التفسير السابق، لما بينهما من شدة التشابه. غير أن الفرق بينهما

¹ - جامع البيان: 9/1

² - الصّاحبي في فقه اللغة و العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها: 62-63، ابن فارس، نحو. د. عمر فاروق الطّباع، ط مكتبة المعارف، بيروت ط1، (1414هـ/1993م).

إنّما يتجلّى في أن الأوّل يرى أصالة تلك الكلمات في لغتي العرب و العجم جميعاً، وأما الثاني فيذهب إلى عجمتها بالأصالة، و تعريب العرب لها إذ سقطت إليهم - كما قال ابن سلام -.

و في التفسير الثاني دلالة هامّة، فحواها أن قدامى علمائنا اللغويين، قد فطنوا إلى ظاهرة التفاعل بين اللّغات المختلفة، و ما ينتج عنها من أخذ و عطاء، و ذلك ما يسمّى عند المحدثين بـ " الاحتكاك اللّغوي " ⁽¹⁾. و هو احتكاك تسببه عوامل مختلفة، و تجاور الشعوب كنزوح عناصر أجنبيّة إلى بلد معيّن ⁽²⁾، و تجاور الشعوب ⁽³⁾، و الحروب الطويلة الأمد ⁽⁴⁾، و العلاقات التجارية والثقافية ⁽⁵⁾، و غيرها، ممّا لسنا في معرض التفصيل فيه.

رابعاً: و قد حكى ابن فارس كلام أبي عبيد، ثم وافقه رابطاً ذلك بفكرة الإعجاز في القرآن، إذ " لو كان فيه من غير لغة العرب شيء، لتوهّم متوهّم أنّ العرب إنّما عجزت عن الإتيان بمثله لأنّه أتى بلغات لا يعرفونها، و في ذلك ما فيه " ⁽⁶⁾.

و صنيع ابن فارس يتفق مع ما كان ينبغي للمدافعين عن القرآن فعله، و هو البدء بإثبات عربية القرآن، و بيان خصائص الأسلوب العربي فيه، لإثبات فكرة إعجازه للعرب الذين نزل عليهم ⁽⁷⁾.

خامساً: و ذكر أحد الأساتذة رأياً، مفاده أن ما توهّم أنه أعجمي من تلك الألفاظ، إنّما مرّده لسعة العربية، ممّا يجعل خفاء بعض ألفاظها أو معانيها ممكناً في حقّ كبار العلماء أنفسهم، كما خفي على ابن عباس معنى " فاطر " و غيرها ⁽⁸⁾.

¹ - علم اللغة: 210، الدكتور علي عبد الواحد وافي، ط نهضة مصر، القاهرة، ط6، (1387هـ/1967م).

² - المرجع نفسه: 210-219.

³ - المرجع نفسه: 219-224.

⁴ - المرجع نفسه: 225-226.

⁵ - المرجع نفسه: 226.

⁶ - الصاحبي في فقه اللغة: 63.

⁷ - المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني - نشأتها و تطوّرها حتى القرن السابع الهجري: 32.

⁸ - دراسات سانتكسية: 89.

و الواقع أنه لا اختلاف بين الآراء التي ذكرناها -على الأقل- في ما تؤدي إليه، من القول بوجود ألفاظ غير عربية في القرآن أو عدمه، و إنما الاختلاف في التفسير والتأويل. ذلك أن الثلاثة الأخيرة منها، و إن لم تجزم في عبارتها جزم عبارة أبي عبيدة، فإن النتيجة التي تؤول إليها أربعة الآراء هي خلوص القرآن من الألفاظ الأعجمية غير العربية، أي غير المشتركة بين العربية و غيرها. و هذا الوصف لازم الإثبات لدفع توهم أعجمية تلك الألفاظ مطلقا.

و لعل في شبه الاتفاق في نتيجة تلك الآراء، ما يشير إلى شيء من الإعجاز اللغوي للقرآن، و سرّ من أسرارهِ الخفية، مما يجعل الاكتفاء بالنص على أنه عربي، أولى بالباحثين، و أمثل لهم، دون أن يُفهمَ هذا على أن محاولة البحث في ذلك الموضوع أمر عارٍ عن الفائدة. و بعيد أن يكون ذلك اللسان غير لسانهم.

و سواء كان الصواب نصيب هذا الرأي أو ذاك، فإنّ المفروغ منه تأكيداً، أن القرآن نزل على العرب بلسان يفهمونه، و هم مفتونون بضروب كلامهم المختلفة، من شعر وخطب و أمثال و حكم و أسجاع و غيرها، فكانوا ينشؤونها و يتناشدونها؛ فهل جدّ على حالهم تلك بعد ذلك النبأ العظيم جديد؟

نشأة الرواية اللغوية بعد الإسلام :

لم يكن للعرب حاجة إلى رواية اللّغة و الشّعْر في الجاهلية، غير إشباع النزوع الفني لدى الرواي و السامع كليهما؛ فقد كان شغفهم بتحقيق ذلك شديداً، بالاضافة إلى ما يفرضه منطق العصبية للقبيلة من واجب الدفاع عنها، بذكر مآثرها، و إبراز مثالب خصومها.

و لأجل تحقيق الغرضين المذكورين، كان العرب يقيمون أسواقاً أدبية كثيرة في الجاهلية، مثل " عكاظ " و " ذي المجاز "، و " دومة الجندل "، و " مجنة " التي

كانت تقام قبيل موسم الحج، و غيرها كثير⁽¹⁾.

و كانت تلك الأسواق مسرحاً لتناشد الأشعار، و روايتها، و إلقاء الخطب،
والتحاكم إلى كبار الشعراء و الأدباء؛ ففي عكاظ -مثلاً- " ضربت للنابعة الذبياني قبة
من آدم ليتحاكم إليه الشعراء في أيهم أشعر، و قد أنشده فيها الأعشى و الخنساء
و حسنان في قصة مشهورة " - كما يقول الرافعي⁽²⁾.

و ظلت الرواية مقتصرة في غايتها على ذلك في الجاهلية، فكانت وسيلة لتلبية
الحاجة الفنية، و استجابة لمنطق العصبية القبلية عند العرب، حتى جاء الإسلام.

و بنزول القرآن على النبي العربي -ص- الذي بلغه إلى قومه أولاً، نشأ عندهم
شعور بضرورة الرجوع إلى آثارهم الأدبية، و بخاصة الشعر، ليتمكنهم فهم ألفاظه
و نصوصه و معانيه، التي تتضمن أحكام الدين الجديد⁽³⁾.

فالتفسير اللغوي للقرآن - إذا - دافع جديد و قويّ لرواية كلام العرب شعراً
ونثراً، و الاستشهاد به. و كان منطلق ذلك مجالس التفسير و القراءات⁽⁴⁾.

و مما يوضح ذلك الأمر تلك الإجابات التي كان ترجمان القرآن ابن عباس يجيب
نافع بن الأزرق (ت 65هـ) و صاحبه نجدة بن عويمر بها على أسئلة و جهّاهما إليه عن
كلمات في القرآن، و طلبا إليه أن يذكر نظيرها من كلام العرب.

و قد نقل السيوطي تلك الأسئلة إلا بضعة عشر منها، و نحن نذكر بعضها، كما
وردت في " الاتقان "، إرادة التمثيل.

أ- قال نافع مخاطباً ابن عباس : " أخبرني عن قوله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ
عِزِّينَ﴾⁽⁵⁾.

1 - تاريخ أدب العرب: 95/1-96، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4 (1394هـ/1974م).

2 - تاريخ آداب العرب: 97/1.

3 - رواية اللغة: 57. الدكتور عبد الحميد الشلقاني، دار المعارف، مصر، ط(1971م).

4 - المرجع نفسه و الصفحة.

5 - سورة المعارج: 37.

و قال: العزّون: حَلَقُ الرَّفَاقُ. قال: و هل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم. أما سمعت عبيد بن الأبرص و هو يقول:

فجاءوا يُهرعون إليه حتى يكونوا حول منبره عزيزاً⁽¹⁾

ب- و " قال: أخبرني عن قوله: ﴿و ابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾⁽²⁾. قال: الوسيلة: الحاجة. قال: و هل تعرف العرب ذلك؟ قال: أما سمعت عنزة و هو يقول:

إنّ الرجال لهم إليك وسيلة إن يأخذوك تكحلي و تخضبي⁽³⁾.

ج- و قال: " أخبرني عن قوله: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾⁽⁴⁾، قال: الشريعة: الدين، والمنهاج الطريق، قال: و هل تعرف العرب ذلك؟ قال- و القائل ابن عباس-: نعم، أما سمعت أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطلب و هو يقول:

لقد نطق المأمون بالصدق و الهدى و بين للإسلام ديناً و منهجاً⁽²⁾.

د- و قال نافع: " أخبرني عن قوله تعالى ﴿إِذَا أَثْمَرَ وَ يَنْعِهِ﴾⁽⁵⁾.

قال- ابن عباس-: نضجه و بلاغه، قال: و هل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:

إذا ما مَشَتْ وَسَطَ النساءِ تَأَوَّدَتْ كما اهتزَّ عُصْنٌ ناعمٌ النَّبتِ يانِعٌ⁽²⁾.

ه- و " قال: أخبرني عن قوله تعالى ﴿و رِيشًا﴾⁽⁶⁾، قال: الريش: المال، قال، وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الشاعر:

فَرِشْنِي بِخَيْرِ طَالٍ مَا قَدْ بَرَيْتَنِي وَخَيْرُ المَوَالِي مَنْ يَرِيشُ وَ لَا يَبْرِي⁽²⁾.

¹ - الاتقان: 158/1.

² - سورة المائدة: 35.

³ - المصدر السابق و الصفحة.

⁴ - سورة المائدة: 48.

⁵ - سورة الأنعام: 99.

⁶ - سورة الأعراف: 26.

و يلاحظ أنّ الشعر كان أحظى من النثر بالرواية و الاستشهاد، من خلال ما يظهر من هذه المسائل و غيرها و هذا تُفسره منزلة الشعر عند العرب، " إذ كان يتعلقُ بأنسابهم و أحسابهم وتاريخهم وما يجري مع ذلك، حتّى كأنّه الحياة المعنوية لأولئك القوم المعنويين، فلم يكن عجباً أن يدور فيهم مع الشمس و الريح، و أن تسخرّ له ألسنتهم فينصرفوا إلى قوله وروايته، حتّى بلغ منهم مبلغه..."⁽¹⁾.

بل إنّ ابن عباس نفسه -و غيره من علماء التفسير- كانوا يعرفون هذه الأهمية التي يكتسيها الشعر عند العرب، و خطره في تفسير ما يُستغَمَضُ من ألفاظ القرآن؛ فقد قال بعض التابعين: " سمعنا ابن عباس يُسألُ عن الشيء من القرآن فيقول فيه: كذا و كذا أما سمعتم الشاعر يقول: كذا و كذا "⁽²⁾.

و يقول ابن فارس: " و الشعر ديوان العرب، و به حفظت الأنساب، و عرفت المآثر، و منه تُعلِّمُ اللّغة. و هو حُجّة فيما أشكل من غريب كتاب الله -عز و جل ثناؤه- و غريب حديث رسول الله -ص- و حديث صحابته و التابعين "⁽³⁾. فابن فارس يُضيف إلى تفسير القرآن بالشعر، تفسير الحديث النبوي، و كلام الصحابة و التابعين لهم به أيضاً.

و ممّا سبّب الاهتمام برواية الشعر بعد الإسلام، الحنين إلى الوطن، الناتج عن البعد عنه، بسبب ما فرضه على المسلمين من السفر للدعوة أو الغزو أو غيرهما. و كان الشعر " من أقوى ما يربط العربيّ بوطنه، و يعيد إلى وجدانه صورة البادية بما اشتملت عليه من أهل و صديق، و إلى سمعه ما حُبّبَ إليه من فصاحة و لغة "⁽⁴⁾.

و تقدّم العهد حتّى كانت دولة بني أمية، التي عانى فيها غير العرب من الأعاجم والموالي، ما عانوا من أصناف الإهانة و الإبعاد من المهامّ الكبرى كالإمامة و القضاء. وقد

¹ - تاريخ آداب العرب: 351/1.

² - الجامع لأحكام القرآن: 24/1، القرطبي، ط دار الكتب، د. ط. (1354هـ/1935م).

³ - الصاحبي: 267.

⁴ - رواية اللغة: 51.

أدى ذلك كله إلى تيقُّظ النِّزعات القوميَّة في الصدور، ممَّا دفع هؤلاء إلى تحرِّي ما يثبت وجودهم، و يعزِّز مكانهم في المجتمع، فلم يجدوا لتحقيق ذلك خيراً من تعلُّم اللغة وروايتها ودراستها⁽¹⁾.

و منهم آخرون، رأوا أن ارتفاع مكانتهم و علو ذكرهم بين الناس، رهن بذكر مثالب العرب، و بيان معاييبهم و نقائصهم، فألفوا فيها الكتب؛ و كان الهيثم بن عدي (ت207هـ)⁽²⁾، و علان الشعبي⁽³⁾. من أولئك المؤلفين في ذلك.

يضاف إلى تلك العوامل أن الحريصين من الناس على سلامة ألسنة أولادهم، وخاصة خلفاء الأمويين و أمرائهم، خشوا عليها الفساد، فأصبحوا يستقدمون لأولادهم المؤدِّبين، ليروِّوهم الشعر، و يعلموهم اللغة، أو يبعثون بهم إلى البوادي حيث استقامة الألسنة، و فشوا الفصاحة⁽⁴⁾.

و لهذا لما أسرع الخطل إلى لسان الوليد بن عبد الملك، قال أبوه في أسف : " أضرَّ بنا في الوليد حبُّنا له، لم نلزمه البادية "⁽⁵⁾.

على أن إرسال العرب أبناءهم إلى البادية، لم تكن غايته لغوية فحسب؛ و إنما توخَّوا من ورائه اكتساب صفات أخرى، منها النَّفسيَّة، كالقساوة، و الشهامة، و اعتياد حياة الشطف، و إتقان الفروسية، و معرفة أماكن المياه و الكلاء من غيرها؛ و منها الأخلاقية، كالكرام و الإجارة و الصبر و حماية الجار⁽⁶⁾.

و يحسن هنا أن ننبه إلى أمرين هامَّين، أولهما يتعلق بما ذكرناه من أسباب لنشأة الرواية اللغوية بعد الإسلام؛ ذلك أننا إذا عدّنا أربعة منها، فإننا نرى أن تفسير القرآن

¹ - رواية اللغة: 59.

² - ترجمته في الفهرست : 448-449.

³ - ترجمته في المصدر نفسه: 471-472.

⁴ - المرجع السابق: 58-59.

⁵ - العقد الفريد : 480/2، ابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين و آخرين، لجنة التأليف و الترجمة والنشر، مصر، د.ط (1956م).

⁶ - دراسات سانتاكسية في اللهجات العربية : 86.

أهمّها وأصلها، أما الثلاثة الأخرى فليست - عند إنعام النظر فيها - إلاّ أموراً ثانوية إذا قيست به، لأن فهم القرآن بتفسيره أصبح واجبا على كلّ من آمن به، ولا سبيل إلى تحصيل ذلك إلا بالعودة إلى كلامهم، وبخاصّة الشعر لما ذكرناه قبل ممّاله من مكانة عندهم، ومنزلة في نفوسهم.

و من وجه آخر، لم تصبح الرواية غاية في نفسها - على خلاف أمرها في الجاهلية، الذي لم يعد الترف الفني، أو الدفاع عن القبيلة و المدح لها - لم تصبح كذلك إلا بعد نزول آخر الكتب السماوية، و لذلك فإن الشعر - خاصّة - الذي استولى على معظم جهود العلماء و الرواة ما هو إلا أثر من آثار القرآن. و فضل من أفضاله على النحو واللغة، إذ ما جمع و اهتم به الرواة، فحفظوا منه عشرات المئات، بل مئات الآلاف من أبياته⁽¹⁾.

و أما الأمر الثاني الذي لا بدّ من لفت النظر إليه، فهو أن الرواية المقصود إليها - هنا - غير الرواية اللغوية بالمعنى الاصطلاحي - كما سيأتي -، و إنّما المعنى امتداد الرواية الأدبية بشكلها الجاهلي و دوافعها الجديدة⁽²⁾، و إن هذا الامتداد قد شكّل الجذور الأولى لنضج الرواية اللغوية⁽³⁾ - بمعناها الاصطلاحي - و التي " أصبحت تطلب لذاتها بعد أن ألحّت دواعيها "⁽⁴⁾.

ظهور اللحن على الألسنة :

لما كان الإسلام ديناً عالمياً، جاء لهداية الناس جميعاً، انطلق اتباعه في الآفاق يفتحون القلوب، و يشرحون الصدور لاعتناق عقيدته و مبادئه. و قد كان العرب - بحكم

¹ - القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية : 329.

² - الدراسات اللغوية عند العرب : 65.

³ - المرجع نفسه و الصفحة.

⁴ - رواية اللغة : 68.

رسالتهم الجديدة، مكلفين بأن يفتحوا على غيرهم، و يختلطوا بهم، قياما بذلك الواجب الخطير.

كما كان طبيعيا جدًا أن يترك ذلك الاختلاط بين العرب و غيرهم آثارا مختلفة، على مستويات عديدة، كالعادات و التقاليد و اللغة و غيرها.

و ما يهمنا -في هذا المقام- من تلك الآثار، هو ما يتعلق بالجانب اللغوي، إذ إن اللغات الإنسانية يحتك بعضها ببعض، و يتفاعل بعضها مع بعض، فيحدث بينها تأثير و تأثير متبادلان.

فالواجب إذا أن نطرح هذا السؤال: ما الذي طرأ على ألسنة العرب بعد الإسلام، و بخاصة بعد اتصال أتباعه منهم بالأعاجم؟

و الإجابة على هذا السؤال مرتبطة بالتعرّف على معنى كلمة " لحن " التي نريد معالجة الظاهرة المسماة بلفظها، و قد آثرنا أن ننقل كلام ابن فارس عنها في معجمه، حيث يقول: " اللام و الحاء و النون له بناءان يدلّ أحدهما على إمالة شيء من جهته، ويدل الآخر على الفطنة و الذكاء.

" فأما اللّحن بسكون الحاء فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية. يقال: لحن لحنًا. و هذا - عندنا - من الكلام المؤلّد، لأن اللحن محدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة. و من هذا الباب قولهم: هو طيب اللحن، و هو يقرأ بالألحان؛ و ذلك أنه إذا قرأ أزال الشيء عند جهته الصحيحة بالزيادة و النقصان في ترنّمه. و منه أيضا: اللّحن: فحوى الكلام و معناه. قال الله تعالى: ﴿و لتعرفنهم في لحن القول﴾⁽¹⁾. و هذا هو الكلام المورّى به المزال عن جهة الاستقامة و الظهور.

¹ - سورة محمد: 31.

" و الأصل الآخر اللحن، و هو الفطنة، يقال لحن يلحن لحنًا، و هو لحنٌ و لاحتن. وفي الحديث : " لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض " (1) " (2).

فكلام ابن فارس هذا يعطي أن للحن معنيين، أحدهما الخطأ، و هو الذي عبّر عنه صاحب " المقاييس " بإمالة الكلام عن جهته الصحيحة؛ و ثانيهما الفطنة و الذكاء؛ على أن المعنى الأول ليس أصيلاً في دلالة الكلمة فهو - كما قال ابن فارس - محدث جديد.

و بهذا نصل إلى بداية الإجابة على السؤال الذي طرحناه قبل قليل؛ فالطّاري على ألسنة العرب بعد الإسلام - إذا - هو الخطأ و الفساد، أي من العلماء و الباحثين، من ذهب إلى وقوعه بكثرة في الجاهلية، في لغات القبائل التي تطرّفت الجزيرة العربية، و احتكت بالأعاجم⁽³⁾، مستندا إلى قول البيد :

متعوّد لحنًا يعيد بكفه قلما على عسبِ ذبلن و بان⁽⁴⁾.

و منهم من رأى أن فساد الألسنة، قد ظهرت بوادره منذ عهد الرسالة، كأبي الطيب اللغوي (ت 351هـ)، و ابن جنّي (392هـ)، لما ورد عنه -ص- من قوله : " أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ "⁽⁵⁾، حين لحن رجل في حضرته، و قوله : " أنا من قريش و نشأت في بني سعد، فأنتى لي اللحن "⁽⁶⁾.

و ثمن قال بهذا الرأي، الدكتور عبد العال سالم مكرم⁽⁷⁾، الذي احتجّ بأن صهيب

¹ - فتح الباري: 339/12، و هذا جزء من حديث نعه (إنما أنا بشر، و إنكم تختصمون إلي، و لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار).

² - مقاييس اللغة : مادة (لحن)، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الخيل، ط 1 (1411هـ / 1991م)، و لسان العرب : مادة (لحن)، و المعجم الوسيط : مادة (لحن)، مجمع اللغة العربية، دار المعارف، ط 2 (1393هـ / 1973م).

³ - الدراسات اللغوية عند العرب: 34-35.

⁴ - لسان العرب : مادة (لحن).

⁵ - الخصائص: 8/2، ابن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة و النشر، بيروت، ط 2، د ت، و إرشاد الأربب لمعرفة الأدب (معجم الأدباء) : 22/1، ياقوت الحموي، تصحيح مريحيوت، مطبعة هندية بالموسكي، مصر، ط 2 (1923م).

⁶ - المزهر : 397/2.

⁷ - القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية : 47.

ابن سنان الصحابي (38هـ) كان يرتضخ لكنة روميّة - كما قال الجاحظ (1).

و هناك رأي قريب من سابقه، و هو للرافعي، إذ يقول تعليقا على أول الخبرين :
" فلو كان اللحن معروفا في العرب قبل ذلك العهد، مستقرّ الأسباب التي يكون عنها،
لجاءت عبارة الحديث على غير هذا الوجه، لأنّ الضلال خطأ كبير، و الإرشاد صواب
أكبر منه في معنى التّضادّ. بل إن عبارة الحديث تكاد تنطق بأن ذلك اللحن كان أوّل
لحن سمعه أفصح العرب -ص- " (2).

أمّا الدكتور عبد الله الكيش، فقد خالف السابقين جميعا، و بخاصّة الذين تبّنوا
الرأي القائل بنفيه -ص- اللحن بمعنى الخطأ في الكلام، اعتمادا على الأخبار الواهية، أو
الموضوعة في رأيه؛ لأن اللحن لم يظهر " بوضوح تامّ في تاريخ اللّغة العربيّة قبل اختلاط
العرب بالأعاجم و الموالي في غضون العشرية الأخيرة من النّصف الأول للقرن الهجري
الأوّل، فمنذ ذلك الحين فقط، أخذ العرب في التّفرة بين سلامة اللّسان و فسادة، فكيف
يستعمل النّبيّ الكريم - عليه الصّلاة و السّلام - اللحن، بمعنى الخطأ في اللّغة، و يحرص
على نفيه عن نفسه، حينما قال : " أنا من قريش... الحديث.. " (3).

ثم ذهب الباحث إلى أنّه -ص- ربّما أراد بالحديث " أن ينفي عن لسانه المبين،
و لغته الفطريّة عيوباً تلحق اللّسان العربيّ فتنغصّ من فصاحته و بيانه " (4)، و أنّ وصف
اللسان العربيّ في القرآن بأنّه " مبين " و أنّ الكتاب الذي نزل به " عربيّ غير ذي
عوج " كلّ هذا " ممّا يدلّنا على أن لحنا ما، متأتيا من غير العرب كان موجودا زمن
الرّسالة، و إن كان هذا لا يدفعه -ص- إلى أن يحرص على نفي مثل هذا اللحن
عن نفسه " (5).

1 - البيان و التبيين: 72/1، الجاحظ، لجنة التّأليف و الترجمة و النشر، د. ط، د. ت، و العقد الفريد: 477/2.

2 - تاريخ أدب العرب: 237/1.

3 - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة: 129.

4 - المرجع نفسه: 130.

5 - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة: 130.

و لكنّ الباحث لم يبيّن المقصود من تلك العيوب، فلم يذكر لها و لو مثالا واحدا. و قد يكون من هاتيك العيوب، ما نصّ عليه من ظواهر لهجيّة لبعض القبائل العربية، كعننة تميم، و كشكشة أسد، و كسكسة ربيعة، و غيرها⁽¹⁾، ممّا وصفه العلماء بالرداءة و القبح⁽²⁾، و إن كان بعض المعاصرين، لا يرى تأثير تلك الظواهر، التي خلت منها لهجة قریش⁽³⁾، ذا خطر بالنسبة للفصاحة، لأنها ليست أكثر من تغيّرات صوتيّة⁽⁴⁾.

هذا عن تاريخ ظهور اللّحن على ألسنة الناس؛ أمّا أوّل لحن سجّلته المصادر، فهو ما سمع من قول أحدهم بالبادية : " هذه عصاتي "، بدل : عصاي⁽⁵⁾، و أوّل لحن سمع بالعراق - كما ذكر الجاحظ - " حيّ على الفلاح " عوض : حيّ، بفتح الياء⁽⁶⁾.

و في بعض المراجع تحديد لموضع اللحن من الكلام، بكونه في الإعراب، و ذلك بتسكين حركاته في أواخر الكلمات⁽⁷⁾.

و قد احتفظت لنا مصادر اللّغة، و تراجم اللّغويين، بكمّ معتبر من صور اللّحن المختلفة، و وقائعة العديدة، التي تمكّن الباحث و الدارس من تكوين فكرة متكاملة، عن هذه الظاهرة أو " المشكلة اللغويّة " عند العربيّ و هذه نقول و صور منها.

أ- قال رجل للحسن : " يا أبي سعيد. فقال الحسن : أكسب الدوانيق شغلك عن أن تقول : يا أبا سعيد؟ " ⁽⁸⁾.

¹ - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة : 130.

² - العننة إبدال همزة المدوّء بها عينا و الكشكشة إبدال كاف المخاطبة شينا في الوقف، و الكسكسة جعل كاف المخاطبة أو ما بعده سينا.

المزهر : 221/1-222، و الهامش، و ينظر الممولد في العربية : 147.

³ - المزهر : 221/1-222.

⁴ - دراسات سائتاكسية في اللهجات العربية : 86.

⁵ - البيان و التبيين : 219/2، بتحقيق الأستاذ هارون، ط3 (1388هـ/1968م).

⁶ - المصادر نفسه و الصفحة.

⁷ - فقه اللّغة: 132، الدكتور علي عبد الواحدواقي، نهضة مصر، دط، دت.

⁸ - البيان و التبيين : 172/1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط (1968م).

ب- قال رجل يقال له : يوسف السَّمِّيّ، يقول : " هذا أحمر من هذا "، يريد هذا أشدّ حمرة من هذا⁽¹⁾، فصاغ اسم التّفْضِيل من اللّون، و ذلك غير جائز عند النحاة.

ج- كان زياد الأعجم (ت100هـ) يرتضخ لكنة فارسية، فكان يبدل العين همزة و الطاء تاء و السّين شيئاً، فينشد :

فتى زاده السّلطان في الودّ رفعة إذا غيّر السّلطان كلّ خليل

فيقول " الشلتان " مكان " السلطان " ⁽²⁾.

د- جاء تاجر داوبّ خراسانيّ لبيع الحجاج بضاعته، فسأله الحجاج -و كان واليا على العراق -عن بيع الدوابّ المعيبة لجنده، فقال التاجر : " شريكنا في هوازها و شريكنا في مدانيها و كما تجيء تكون " فقال له الحجاج : " ما تقول ويلك " فقال بعض من كان قد اعتاد كلام أولئك العلوج : إنه يقول : " شركاؤنا بالأهواز و بالمدائن يبعثون إلينا بهذه الدوابّ فنحن نبيعها على وجوهها " ⁽³⁾.

فلما لم يعرف الخراساني صيغة جمع التكسير لكلمة " شريك "، أضاف إليها علامة الجمع في الفارسية " آن " و كذلك صاغ " الأهواز " و " المدائن " على نهج لا تعرفه العربية الفصحى ⁽⁴⁾.

ه- كان عبيد الله بن زياد بن أبيه، يرتضخ لكنة فارسية، أصابته من زوج أمّه " مرجانة "، و هو " شيرويه " الفارسيّ. و كان عبيد الله يبدل الحاء هاء، فقال يوماً لجلس من جلسائه : " أهروريّ سائر اليوم؟ يريد أحروري " ⁽⁵⁾.

¹ - البيان و التبيين : 168/2، و العربية، دراسات في اللغة و اللهجات و الأساليب : 88، يوهان فك، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، الخانجي، دط (1400هـ/1980م).

² - البيان و التبيين : 71/1.

³ - المصدر نفسه : 161/1-162.

⁴ - المولد في العربية : 243.

⁵ - المصدر السابق : 72/1-73، و العقد الفريد : 277/2.

و- كان الوليد بن عبد الملك يلحن في الكلام، بعد أن أهمل أبوه تأديبه؛ و لما يروى من لحنه، أنه قال ذات يوم : " يا غلام، ردّ الفرسان الصّادان عن الميدان " (1).
و لم يقتصر اللّحن على كلام النّاس، بل تعدّاه إلى قراءة القرآن ذاته، كما تظهره هذه الأمثلة.

أ- سأل أحد الأعراب رجلاً أن يقرئه شيئاً من القرآن -في عهد عمر بن الخطّاب- فقرأ عليه قوله تعالى : ﴿و أذان من الله و رسوله إلى النّاس يوم الحجّ الأكبر أن الله بريء من المشركين و رسوله﴾ (2) بجرّ " رسوله " فقال الأعرابيّ : " أو قدّ برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى بريء من رسوله فأنا أبرأ منه " فلمّا بلغ ذلك عمر بن الخطّاب، دعا الأعرابيّ و صحّح له، ثم " أمر ألاّ يقرئ القرآن إلا عالم باللغة..." (3).

ب- و روي أن الحجاج -على فصاحته- كان يلحن (4)، و ممّا نقلته المصادر (5) من وقائع اللحن في القرآن، أنه كان يرفع كلمة "أحبّ" من قوله تعالى : ﴿قل: إن كان آباؤكم و أبناءكم و إخوانكم و أزواجكم و عشيرتكم و أموال اقترفتموها و تجارة تخشون كسادها و مساكن ترضونها أحبّ إليكم﴾ (6).

ج- و ذكروا أن الحسن البصريّ (110هـ) غلط في حرفين من القرآن : ﴿ص والقرآن﴾ (7)، قرأه بالرفع بدل الجرّ؛ و الثّاني : ﴿و ما تنزلت به الشّياطين﴾ (8)، فقرأه " الشّياطون " لا لتباسه بجمع المذكّر السّالم (9).

1 - البيان و التبيين : 204/2-205.

2 - سورة التوبة : 6.

3 - نزهة الألباء : 16، ابن الأنباري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، دط (1967م).

4 - طبقات النحويين واللغويين : 28، الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، دط (1973م).

5 - المصدر نفسه و الصفحة.

6 - سورة التوبة : 24.

7 - سورة ص : 1.

8 - سورة الشعراء : 210.

9 - البيان و التبيين : 171/2 ط. دار إحياء التراث: القاهرة، د.ت.

و الأمثلة التي أوردناها للتمثيل بها لظاهرة اللحن، تحمل دلالات مختلفة؛ فهي تشير إلى أن الظاهرة مسّت مختلف مستويات الكلام العربيّ، من صوت و صرف، و تركيب⁽¹⁾؛ بل تحدث الجاحظ عن اللّحن البلاغيّ الأسلوبى، فبيّن أن وصف البلاغة لا ينطبق على كلّ ما فهم من الكلام، على أيّ وجه أدّى، و إنما هي - أي البلاغة - "إفهامك العرب حاجتك على مجاري كلام العرب الفصحاء"⁽²⁾

و الدلالة الثانية لتلك الأمثلة، أن الفساد لحق ألسنة الفصحاء أنفسهم، كالحجّاج و الحسن، اللّذين اشتهرا بالفصاحة، و سلامة اللغة، حتى قال فيهما رؤية بن العجّاج (ت145هـ) و أبو عمرو بن العلاء: "لم نر قرويين أفصح من الحسن و الحجّاج"⁽³⁾.

و ثالثة دلالات أمثلة اللّحن، أنه تمكّن من الألسنة حتى عادت لا تستطيع منه فكاكا و آية ذلك وقوعها في قبضته و هي تؤدي آيات القرآن؛ إذ ما كان الناس ليستمرّثوا الخطأ و يقيموا عليه و هم يقرأون آيات الكتاب الذي يتعبّدون به لرّبهم.

على أن الأستاذ عبد الجليل مرتاض، رأى ضرورة التّريث في إطلاق اللّحن على كلّ تبدّل صوتيّ أو صرفيّ أو اختلاف تركيبيّ، حتى تعرف أسباب تلك الظواهر و أسرارها، و بخاصّة إذا كانت صادرة عن عرب فصحاء، كإعمال "ما" عند الحجازيين، و إهمالها عند التّميميين⁽⁴⁾

لكنّ الأهم - مع ذلك - أن اللّحن تأكّد نيله من الألسنة، و أصبح ظاهرة كاشفة عن نفسها لكلّ ذي سمع و وعي باللغة السليمة، و صار معضلة لسانية كبرى، في نظر الغيورين على القرآن و لغته، و الذين لم يعد يسعهم غضّ الطرف عنها، و لا إغفال التفكير في أمرها. فما الذي رأوه كفيلا بحلّ هذه العقدة، و علاج هذ الداء، بل وقاية من

¹ - العربية قبل سيبويه و بعده: 76، إبراهيم العريض، مقال بمجلة "اللسان العربي"، المجلّد: 12، ج: 1 عدد (1395هـ/1975م)، الرّباط - المغرب.

² - البيان و التبيين: 162/1.

³ - المصدر نفسه: 219/2.

⁴ - بوادى الحركة اللسانية الأولى عند العرب: 66-67، د. عبد الجليل مرتاض، مؤسسة الاشراف، بيروت، ط1، (1988م).

لم يصب به بعد منه؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عليه، و نحن نتناول ما قام به أو لو الأمر من علماء و حكماء، من أعمال حفاظا على لغة الضاد، و الكتاب الكريم.

وضع النحو العربي :

كثيرة هي الروايات التي ضمّتها كتب اللّغة و التراجم و غيرها، حول أولى البوادر التي سعى أصحابها إلى إيجاد علاج ناجع لما أصاب ألسنة العرب و غيرهم من اللّحن و الفساد.

أ- روى الزّجاجي (ت337هـ) أن أبا الأسود الدؤلي سمع لحن أبناء العرب المولدين في البصرة فأنكره كما قالت له ابنته ذات يوم : " يا أبه، ما أشدّ الحرّ، فقال لها : الرمضاء في الهاجرة يا بنية. أو كلام نحو هذا، لأن في الرواية اختلافاً فقالت له : لم أسئلك عن هذا إنما تعجبت من شدة الحرّ، فقال لها : فقولي إذا : ما أشدّ الحرّ. ثمّ قال : إنّ الله، فسدت ألسنة أولادنا. و همّ أن يضع كتاباً يجمع فيه أصول العربية، فمنعه من ذلك زياد " ثم أمره بعد أن فشى اللحن أن يفعل ما نهاه عنه فوضع كتاباً في العربية ثمّ قال لهم : انحوا هذا النّحو، أي اقصدوه، و النحو القصد، فسمّي لذلك نحوا "(1).

و يقال إنّ أبا الأسود " أول من سطر في كتاب: الكلام اسم و فعل و حرف جاء لمعنى " و لما سئل عن ذلك قال: "أخذته من أمير المؤمنين على بن أبي طالب..." (2).

ب- و ذكر ابن النديم (ت382هـ) عدّة أخبار بهذا الشأن؛ فمنها أن أبا الأسود أخذ النحو عن علي⁽³⁾، و منها قول آخرين : " رسم النحو نصر بن عاصم الدؤلي، و يقال الليثي⁽⁴⁾، و منها ما رواه صاحب " الفهرست " عن أبي عبيدة من أنّ أبا الأسود أخذ النحو عن علي، و كان لا يخرج شيئاً ممّا أخذه عنه، حتى طلب إليه زياد أن يعمل شيئاً

1 - الإيضاح في علل النحو : 89، الزّجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط4 (1402هـ/1982م).

2 - المصدر نفسه و الصفحة.

3 - الفهرست : 189.

4 - المصدر نفسه و الصفحة.

يكون للناس دليلاً يعرف به كتاب الله، فاستعفاه الدوليّ حتى سمع لحناً في قراءة الآية السابقة فقال : " ما ظننت أنّ أمر الناس آل إلى هذا ". فرجع إلى زياد فقال : " أنا أفعل ما أمر به الأمير ". فأتي إليه بكاتب من عبد القيس فردّه، ثم أتى إليه بآخر، فأمره أن يضع نقطة فوق الحرف المفتوح، و مثلها تحت المكسور، و ثلاثة بين يدي المضمون، و اثنتين للمنون⁽¹⁾.

و من روايات " الفهرست " أيضاً، أنّ فارسياً لحن بحضرة أبي الأسود، حين سأله عن سبب عدم ركوبه فرسه، فقال أبو الأسود : " هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام و دخلوا فيه فصاروا لنا إخوة، فلو عملنا لهم الكلام "، فوضع باب الفاعل و المفعول⁽²⁾. ج- و قد ذكرنا من قبل، أن رجلاً استقرأ أحدهم القرآن -على عهد عمر- فلحن القارئ في القرآن، ممّا سبّب للأعرابي أن يفهم معنى غير مراد، فاستدعاه عمر فصحّح له، ثم " أمر ألاّ يقرئ القرآن إلّا عالم باللغة، و أمر أبا الأسود أن يضع النحو "⁽³⁾. هذه بعض الروايات التي وصلت إلينا عن واضح النحو و وضعه و سببه، و أوّل ما يلاحظ عليها ثلاثة أمور :

الأوّل اشتغالها على حوادث لحن في الكلام عامّة، و في القرآن خاصّة و الثاني دوران اسمين بارزين فيها، و هما: عليّ بن أبي طالب، و أبو الأسود. و الثالث نصّ بعضها على أخذ أبي الأسود النحو عن عليّ، و نصّ أخرى على أنّ واضح النحو أبو الأسود نفسه، و نصّ طائفة ثالثة على أن نصر بن عاصم رسم النحو.

فأمّا الملاحظة الأولى فإنّها تتضمّن أحد الأسباب الرئيسة و المباشرة لوضع هذا العلم الجديد على العرب نظرياً لا عملياً؛ و ذلك السبب فساد الألسنة و خباها؛ فما الأسباب الأخرى التي دعت إلى ذلك؟

¹ - الفهرست : 190-191.

² - المصدر نفسه : 191-192.

³ - نزهة الألباء : 16.

قبل أن نعرض لتلك الأسباب، لابد من وقفة مع السبب الأول؛ فالغالب على نظرة العلماء⁽¹⁾ إلى اللغة عند العربيّ الأصيل، أنّها سليقة فيه، بمعنى الطبع و الجبلة، وأنّ هذه السليقة تغيّرت بفعل اختلاط العربيّ بأهل الحواضر، و شعوب العجم. و قد روي عن أحد الأعراب قوله، و هو يفتخر بتلك السليقة:

فلست بنحويّ يلوك لسانه و لكن سليقيّ يقول فيعرب⁽²⁾.

لكنّ بعضاً من العلماء، لا يوافق على هذا الفهم، إذ اللغة عندهم ملكة تكتسب بطول السماع و التلقين.

و من المحدثين الذين يرون هذا الرأي، الذي يؤيّده الواقع و تسنده المشاهدة، الدكتور تمام حسّان، حيث يقول عن ظاهرة اللغة و الكلام لدى الفرد: " المسألة إذا مسألة تدريب مستمرّ على نطق أصوات اللغة، و على الإحاطة بصيغها، و ما يكون ضرورياً للفرد من مفرداتها، و على معرفة طرق صياغة جملها المفيدة، على غرار التدريب الذي يقوم به الراغبون في اكتساب العادات، و ليس صحيحاً أن اللغة العربية في دم العربيّ، تظهر على لسانه و لو ولد في بيئة أجنبية "⁽³⁾.

و مثله في ذلك الدكتور أحمد محمد المعتوق الذي يؤكّد -و هو بصدد تعريف اللغة- على جملة حقائق تنطوي عليها طبيعة اللغة نفسها، و منها أن اللغة "قدرة ذهنية تتكوّن من مجموع المعارف اللغويّة، بما فيها المعاني و المفردات و الأصوات و القواعد التي تنظمها جميعاً "⁽⁴⁾، و أنّ تلك القدرة "تكتسب، و لا يولد الإنسان بها، و إنما يولد و لديه الاستعداد الفطري لاكتسابها، و يدفعه لهذا الاكتساب في العادة شعوره بالانتماء

¹ - ينظر: الخصائص : 77/1-78، و الصاحي : 64، و المرهر : 309/2.

² - العقد الفريد : 299/2.

³ - اللغة بين المعيارية و الوصفية : 71.

⁴ - الحصيلة اللغوية : 33، الدكتور أحمد محمد المعتوق، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، ط1 (1996م).

إلى مجموعته البشرية نفسياً و اجتماعياً و حضارياً و رغبته في التعايش و تبادل المنافع و المصالح بينه و بين أفراد هذه المجموعة ⁽¹⁾.

و لعلّ الاستعداد الفطريّ الذي أشار إليه الدكتور المعتوق، و الذي يولد الإنسان مزوداً به، و مؤهلاً لاكتساب اللغة بوساطته، كان سبباً في فهم السليقة، على أنها السّجّية أو الطبيعة التي يولد بها الإنسان، و لكنّ الأمر ليس كذلك إلّا من باب التحوُّز و التسامح في التعبير، و ذلك بأن يعدّ إطلاق السّجّية أو الطبيعة على السليقة اللغويّة من إطلاق السبب على مسبّبه، و الوسيلة على غايتها.

و نواصل معالجتنا لما يتّصل بالملاحظة المتعلّقة باللّحن في الكلام عامّة، و في القرآن خاصّة، بوصفه أحد الأسباب الأساسيّة التي دفعت بالعلماء إلى وضع النحو في صورة قواعد معيّنة، و قوانين محدّدة، محاولين الوقوف على أهم تلك الأسباب.

أولاً: أوّل هذه الأسباب - كما أشير إليه - اللّحن؛ فقد رأينا في جلّ الروايات التي أوردناها أنّ موقف أبي الأسود أو عليّ أو عمر أو زياد المتمثل في وضع النحو أو طلب ذلك من الدّوليّ كان نتيجة لحن و وقع بحضرتهم، أو أخبروا وقوعه بغيبتهم.

و لعله من عجيب أمر اللّحن، أنّ العلماء و الأمراء كانوا يحثّون النّاس على تعلّم النّحو، و يغرونهم بإصلاح ألسنتهم، قارنين ذلك بالجزاء المعنويّ غالباً؛ و كان ذلك قبل أن تظهر الآفة و تستشري، لأنّ العرب كانوا يستهجنون اللّحن، و يعدّونه زراية بمكانة الإنسان، و يتنقّصون أهله ⁽²⁾.

و من الشواهد الكثيرة على ذلك الاهتمام بتصحيح الكلام ما مرّ بنا من قوله -ص- : " أرشدوا صاحبكم فإنه قد ضلّ "، و قوله -فيما روي أن عمر سمعه منه- : " رحم الله امرأً أصلح من لسانه " ⁽³⁾.

¹ - الحصيلة اللغوية : 33-34.

² - تاريخ آداب العرب : 237/1.

³ - الإيضاح : 96.

و منها قول عمر : " عليكم بالعربية فإنها تثبت العقل و تزيد في المروءة " (1).

و كان أبو عمرو بن العلاء يقول : " لعلم العربية هو الدين بعينه " (2).

و حدث نافع مولى ابن عمر عنه أنه كان " يضرب ولده على اللحن كما يضربهم على تعليم القرآن " (3).

و هذا الضرب ترهيب من اللحن، في مقابل الترغيب في تعلّم الكلام و قواعده، الذي ذكرنا بعض أمثله.

ومن أخبار التنفير من اللحن، و الترهب من الوقوع فيها، أن عمر مرّ بقوم يسيئون الرمي، فعاب عليهم ذلك، فقالوا : " إنا قوم متعلّمين "، فأعرض مغضبا، و قال : " و الله لخطأكم في لسانكم أشدّ عليّ من خطئكم في رميكم " (4).

و كان عبد الملك بن مروان يقول : " الإعراب جمال للوضع، و اللحن هجنة على الشريف و اللحن في المنطق أقبح من آثار الجدريّ في الوجه " (5).

فهذه النصوص و غيرها، و بخاصّة ما كان منها قبل ظهور اللحن، تعبّر عن استشعار أولئك الخاصّة من الناس، مسؤوليتهم تجاه هذه اللغة، و الكتاب الذي نزل بها، كما تشير إلى احتمال توقعهم هذا التغيّر المخوف على ألسنة الناس.

ثانيا: و إذا كان فساد الألسنة مصدر خوف على اللغة العربية، و هي لغة القرآن، فإن الخوف عليه يكون أيضاً من أقوى الدواعي إلى التفكير في ما يضمن سلامة اللغة التي هي وعاءه، إذ بحفظها يُحفظ و يكتب له البقاء (6).

1 - الإيضاح : 96.

2 - إرشاد الأريب : 8/1.

3 - المصدر نفسه : 26/1.

4 - المصدر نفسه : 14/1.

5 - العقد الفريد : 478/2.

6 - الخلاف النحويّ بين البصريّين و الكوفيّين و كتاب الإنصاف : 11، الدكتور محمد خير الحلواني، دار الأصمعي و دار القلم العربي، حلب، ط 1

(1971م).

ثالثاً: ولكنّ اللحن في الكلام و القرآن لم يكن وحده الدافع لهذا العمل، وإنما يوجد معه دافع آخر جدّ هامّ، نشأت لأجله سائر العلوم الإسلامية الأخرى، و هو فهم القرآن؛ و إلاّ لكان كافياً لعلاج اللحن " أن يُقتصر على وضع ضوابط الصّحّة و الخطأ في كلام العرب "(1).

رابعاً: و لما كان القرآن كتاب دين جاء للعرب و غيرهم، أصبح لازماً على كلّ من لم تكن لغته لغة هذا الكتاب أن يتعلّمها(2)، لأنّ فهمه للدين الجديد مرتبط بفهم كتابه، وذلك متعذّر على من كان جاهلاً بلغته، و غير فاهمه لمعانيها و أسرار تعابيرها.

فهذه الأربعة عناصر الدوافع التي حرّكت الإرادة، و قوّت الرغبة لدى أبي الأسود و غيره، لوضع ما يمكن وضعه، من الضوابط و القواعد العاصمة للألسنة من الزّلل و الخطأ في التعبير العاديّ قراءة و كتابة، و في القرآن تلاوة و تعليماً، و كذلك تسير الفهم له.

و أمّا الملاحظة الثانية التي أبديناها حول روايات وضع النحو، فتتّصل بالوضع له؛ ذلك أن بعضها ينسب الوضع إلى عليّ بن أبي طالب، و أخرى تعزوه إلى أبي الأسود، وطائفة ثالثة منها تذكر نصر بن عاصم، بل جاء في " طبقات النحويّين و اللّغويّين " أن " عبد الرحمان بن هرمز أول من وضع العربية، و كان من أعلم الناس بالنحو "(3).

و الاختلاف الموجود في هذه الروايات يضطر الناظر فيها إلى ضرورة البحث عمّا يرجّح إحداها على الأخرى، أو يجمع بينها بالتوفيق بين بعضها و بعض، إذا لم يكن سبيل لإبطال بعضها و نفيه من أساسه.

و إذا كانت الروايات تكثّر حول اسمي عليّ و أبي الأسود، فإنها أكثر تراكمًا حول الثاني منهما، ممّا يجعل إمكان ترجيح النسبة إليه أمراً ممكناً(4).

1- النحو العربي و الدرس الحديث: 11، دار النهضة العربية، دط(1406هـ/1986م).

2- بؤادر الحركة اللسانية: 56.

3- طبقات الزبيدي: 26.

4- الخلاف النحوي بين البصريّين و الكوفيّين: 12.

يضاف إلى ذلك من مرجّحات تلك النسبة، مكانة أبي الأسود العلميّة، فقد كان "رجل أهل البصرة"⁽¹⁾، بل كان معدوداً في طبقات من الناس، مقدّماً فيها جميعاً؛ فهو يذكر في التابعين و الفقهاء و الشعراء و المحدثين، و الأشراف و الأمراء و الفرسان و الدهاة و الحاضري الجواب و النحويين و غيرهم - كما يروى⁽²⁾.

و ممّا يقوّي ذلك أيضاً، قرّبه و مخالطته للخلفاء كعمر، و علي، و زياد، و للعلماء كابن عباس⁽³⁾.

و هذان الامران يجعلان وضع أبي الأسود للنحو أقرب من وضع عليّ له، لأن عليّاً بوصفه خليفة للمسلمين آنذاك - قد لا يسمح وقته بمتّسع يمكنه من أن يفرغ لهذا الأمر، و من ثمّ فإنه يكون طبيعياً جدّاً أن يكلف رجلاً عالماً كأبي الأسود القيام بهذه المهمّة الخطيرة.

و أمّا الروايات الأخرى التي جاء فيها أن الواضع نصر بن عاصم (ت 90هـ)، أو يحيى بن يعمر (ت 129هـ)، أو عبد الرحمان بن هرمز (ت 117هـ)، فقد شكّ في صحتّها و صحة غيرها غير واحد من الباحثين⁽⁴⁾.

فهؤلاء الثلاثة قد أخذ اثنان منهما النحو عن أبي الأسود، و هما نصر⁽⁵⁾ و يحيى⁽⁶⁾، و هذا يعني أن الرجلين من تلاميذ أبي الأسود الذين يذكر منهم ابنه عطاء⁽⁷⁾.

و ربّما كان أحد الأسباب في نسبة النحو إلى نصر، ما جاء عنه من أنّه "أوّل من نقط المصاحف"⁽⁸⁾، كما اشتهر ذلك عن يحيى أيضاً⁽⁹⁾.

¹ - طبقات الزبيدي: 21.

² - و الأغاني: 304/12.

³ - بوارد الحركة اللسانية: 76.

⁴ - ينظر: العربية: 21، و بوارد الحركة اللسانية: 104 و 106-107.

⁵ - طبقات الزبيدي: 27-28 و الفهرست: 195.

⁶ - طبقات الزبيدي: 23.

⁷ - المصدر نفسه و الصفحة.

⁸ - المحكم في نقط المصاحف: 6-7، الداني، تحقيق عزة حسن، وزارة الإرشاد السورية، دمشق (1960م).

⁹ - المصدر السابق: 29.

و يمكن أن نخرج من هذا الاضطراب و الاختلاف بالقول: إذا كان المقصود بالنحو في تلك الروايات، الإعراب الذي يضبط أواخر الكلمات⁽¹⁾، و هو ما فعله أبو الأسود⁽²⁾؛ وكان المقصود به أيضا الإعجام، الذي يفرّق بين الحروف المتشابهة خطأً، المختلفة إعجاماً وإهمالاً، و بين الحروف المعجمة بعضها و بعض، فإنه يمكننا التوفيق بين الروايات باعتبارين مختلفين باختلاف نوع النقط.

فالاعتبار الأول نقط الإعراب، الذي قام به أبو الأسود علاجاً للحن الذي كان أول مظاهر الخلل في الكلام؛ و الثاني نقط الإعجام، الذي كان غرضه التفريق بين الحروف المتشابهة الصورة، و الذي اشترك فيه تلاميذ الدؤلي، و هو اشتراك غير مستغرب ما دام في أمر عظيم مثل هذا⁽³⁾.

فأمّا عمل أبي الأسود فإن أهميته تظهر في توجيهه النظر إلى الظواهر الإعرابية المختلفة، والاهتمام بها⁽⁴⁾، لذلك حقّ لبعض الباحثين أن يذهبوا إلى أنه -أي نقط أبي الأسود- أعود على حفظ النصوص من حدود النحو النظرية، و أعظم ما خدمت به العربية حتى الآن⁽⁵⁾.

و لعلّ اقتصار أبي الأسود في نقطه، على الظواهر الإعرابية في أواخر الكلمات، أحد الأسباب التي أوهمت الناس أن النحو هو الإعراب⁽⁶⁾؛ بيد أن موضوع الدراسة النحوية " هو الكلمة مؤلفة من غيرها، أو الجملة و تدرس الجملة فيه من حيث نوعها، و من حيث ما يطرأ لأركانها من تقديم و تأخير، أو ذكر و حذف، أو إضمار و إظهار، و من حيث ما يطرأ عليها -أي الجملة- من استفهام أو نفي، أو تأكيد⁽⁷⁾.

¹ - مختصر علوم القرآن: 107

² - مراتب النحويين: 10، و الفهرست: 191 و المحكم: 7.

³ - القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية، ص 38.

⁴ - الخلاف النحوي: 13، و ضحى الإسلام: 288/2، أحمد أمين، دار الفكر العربي، ط 10.

⁵ - ضحى الإسلام: 287/2، لجنة التأليف و الترجمة و النشر (1357هـ/1938م).

⁶ - ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم: 16 و 17.

⁷ - في النحو العربي -نقد و توجيه: 28.

فكلّ هذه الظواهر و غيرها، من صلب الدراسة النحويّة، التي تكون ناقصة بإغفالها وإهمالها⁽¹⁾.

و لم يكن العرب إلى هذه المرحلة التاريخيّة، يعرفون من كلمة " النحو " أو " الإعراب " أو غيرها من الاصطلاحات الحادثة، سوى معانيها اللغوية الأصليّة. أمّا المدلول الاصطلاحيّ لهذه الكلمات، فلم يعرفوه إلّا في عهد متأخّر، عهد عبد الله بن أبي إسحاق (ت 117هـ)، الذي كان "أول من بعج النحو، و مدّ القياس، و شرح العلل"⁽²⁾. صحيح أنّ الآثار نقلت إلينا أسماء أبواب نحويّة، كالفاعل و المفعول⁽³⁾، و المضاف و حروف الجرّ، و النّصب، و الجزم، و الرفع⁽⁴⁾، ممّا يمكن أن يكون أبو الأسود قد عمله، و أنه قال، - بعد أن ألقى إليه الإمام عليّ ما ألقى - : " و استأذنته أن أصنع نحو ما صنع "⁽⁵⁾.

بيد أن هذا كلّ لا يعنى أن الكلمة قد أخذت دلالتها الجديدة؛ و استعمال المصادر لها، لا يخرج عن معان لغويّة معروفة، كالمثل و الشبيه، أو النهج و الطريق. و ليس معنى هذا نفى مجرد التفكير في مسائل النحو عن جيل أبي الأسود، و لكنه تنبيه إلى شيء طبيعيّ و منطقيّ في نشأة الأشياء، و هو ابتداؤها بالملاحظة و إثارة الانتباه؛ و هذا ما سبّبه نقط الإعراب، حيث أثار أسئلة مختلفة حول اختلاف حرركاته و دلالاتها المتنوّعة⁽⁶⁾.

و لهذا لا ينبغي للباحث في تاريخ النحو أن يثق بكلّ الروايات الواردة حوله، و ما اشتملت عليه من مصطلحات و تفصيلات، نسبتها لرجال من القرن الهجريّ الأوّل

¹ - في النحو العربي: 28.

² - طبقات فحول الشعراء: 12/1. و طبقات الزبيدي: 31، و الفهرست: 195.

³ - طبقات ابن سلام: 5/2، و الفهرست: 191-192 و 194.

⁴ - طبقات ابن سلام: 5/1.

⁵ - الفهرست: 190.

⁶ - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة: 93.

كعليّ بن أبي طالب و أبي الأسود، دون أن يؤدي ذلك إلى إغماطهم حقهم، أو جحد جهودهم التي أسهموا بها في مجال الدرس النحوي⁽¹⁾.

و نصل الآن إلى قضية جدّ مهمّة، فحواها ما أثير من تأثر النحو العربي بالثقافات الأجنبية، كاليونانية و الهندية و السريانية و غيرها؛ و قد صدر ذلك القول بالتأثر عن باحثين عرب و أجنب.

فمن العرب القائلين بذلك، الدكتور حسن عون الذي حاول أو يوجد علاقة أو شبهة بين تاريخ اللغة العربية و تاريخ اللغة السريانية، فذكر أن العربية قد أصابتها بعد الفتوحات الإسلامية أزمة مماثلة لتلك التي أصابت السريانية في القرنين الرابع و الخامس الميلاديّ. من انتشار اللحن بين الناس، و الخوف من امتداده إلى نصوص و الكتاب المقدّس"، و ما أدّى إليه ذلك من وضع ضوابط لشكل هذا الكتاب⁽²⁾، و ممّا يؤيد هذا عند الأستاذ، أن الضوابط التي استعملت لحفظ اللغة السريانية، هي نفسها التي استعملها أبو الأسود، بحكم اتصاله بالسريان، أثناء ولايته على العراق التي كانت تموج بمعارفهم و علمائهم - كما قال⁽³⁾.

و إلى هذا الرأي، استند الدكتور أحمد سليمان ياقوت، في أن أبا الأسود الدؤليّ لم يكن له فضل سبق في استعمال تلك النقط التي أعرب بها المصحف لأنه أخذها من السريان، الذين كانوا يستعملونها في الشكل الإعرابي⁽⁴⁾.

و قرّر الأستاذ الإبراشي هذا الاقتباس من السريان و الكلدان أيضاً، حيث ذكر أنه كان عندهم نقط تبيّن نطق الحرف و نوع الكلمة، من حيث اسميّتها أو فعليّتها أو غيرها، أو نوع الفعل من حيث تصريفه، و غير ذلك⁽⁵⁾.

1 - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة : 92.

2 - اللغة و النحو : 249، الدكتور حسن سيّدون، مطبعة رويال بالإسكندرية، دط (1952م).

3 - المصدر نفسه : 250.

4 - ظاهرة الإعراب في النحو العربي : 53-54.

5 - الآداب السامية : 200، محمد عطية الإبراشي، دار الحداثة، بيروت، ط2 (1984م).

و أما الباحثون الأجانب، فمنهم " فون كريمير " الذي غلا حتى نسب أصل الوضع إلى الآراميين و الفرس و أرجع سبب ذلك إلى حاجة الأعاجم لتعلم العربية قراءة و كتابة، و رغبتهم في وقف حياتهم للدراسات العلمية⁽¹⁾.

أما المستشرق "ليتمان" فقد ذهب إلى أن العرب ابتدعوا النحو ابتداءً، و أنه لا يوجد في كتاب سيبويه، إلا ما اخترعه هو و سابقوه؛ غير أن "ليتمان" ذكر بعد هذا أنه "لمّا تعلّم من النّحو، و هو النحو الذي كتبه "أرسطا طاليس" الفيلسوف، و برهان ذا - كما قال - أن تقسيم الكلمة مختلف⁽²⁾.

ثمّ ذكر قول سيبويه (ت 180هـ) عن تقسيم الكلمة الثلاثي، مقارنة بينه و بين تقسيم الفلسفة الذي يجعل الكلام اسماً، و كلمة هي الفعل، و رباطاً هو الحرف، الذي يسمّى في اللغات الأوروبية "Conjunction" أي ارتباط⁽³⁾.

وقال " ليتمان " بأن هذه الاصطلاحات الثلاثة " ترجمت من اليوناني إلى السرياني، و من السرياني إلى العربي، فسمّيت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو، أمّا كلمات اسم و فعل و حرف فإنها اصطلاحات عربيّة ما ترجمت و لا نقلت "⁽⁴⁾.

و قد انبرى للردّ على هؤلاء، و مناقشة آرائهم، باحثون أثبات. فهذا الأستاذ عبده الراجحي، يحاول ربط النحو بالسياق الثقافيّ و الفكريّ و الحضاريّ للعرب، فيقول: " و نحن نلقت إلى هذه القضية - أي اتصال النحو بالعلوم الإسلامية كالفقه و الكلام - لأنّ دراسين معاصرين كثيرين حاولوا أن يركّزوا على أن النحو العربي نشأ متأثراً بنحو اليونان أو الهندود أو السريان دون أن يكون هناك سند تاريخيّ أكيد، أو سند فني سليم "⁽⁵⁾.

¹ - نقلاً عن : القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية : 4-5.

² - ضحى الإسلام : 292/2. ط دار الفكر.

³ - المرجع نفسه : 292/2.

⁴ - المرجع نفسه : 292/2-294.

⁵ - دروس في المذاهب النحوية : 10-11، الدكتور عبد الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، د.ط. (1980م).

و يقول في كتاب آخر له، داعيا إلى الأمر نفسه : " إن النحو العربي نشأ و تطور في " مناخ " إسلامي عام، و إنه ظلّ يتنفس جوّه حتى استوت له وسائله و مناهجه "(1). ثمّ بيّن أن ذلك المناخ أنتج علوما اشتركت في النشأة، و تساهمت في أسباب التطور و جوه التأثير و التأثير، و هذا ممّا يعين على فهم الأسس التي أقام عليها أصحاب النحو منهجه(2).

و ردّ الأستاذ على استدلال القائلين بالتأثر بالتقسيم الثلاثي للكلام، ردّ على استدلال هؤلاء بأنه ضعيف، لكونه مبنيّا على غير يقين، لأنّ " أرسطو " لم يتناول أقسام الكلام تناولا مباشرا، و لا حدّدها هذا التحديد الحاسم الدقيق(3).

و ممّا يتجلّى فيه صدور النحو عن البيئة الإسلامية، تأثره بسائر العلوم الإسلامية؛ فقد " أمدّته القراءات بالنقل و الاعتماد على الرواية، و أمدّته الأصول و الكلام بالطابع العقليّ الذي جعله لا يتوقّف عند ظواهر اللغة توقّف الوصف المباشر و إنما يتعدّاه إلى تفسير هذه الظواهر تفسيراً عقلياً يوصله إلى القوانين المطرّدة التي يرونها فيما وراء الاسعمال اللغوي "(4).

و أمّا الدكتور شوقي ضيف، فلم ينف مجرد التأثر بالمعارف الأجنبية، بدليل أنه ذهب إلى أن الملكات العقلية للنحاة، قد نمت بفعل اطلاعهم على تلك المعارف، جاعلا من احتمال علمهم بوجود نحو خاصّ باللغات الأخرى، عامل إثارة لهم ليفعلوا مثله للعربية(5). إلّا أنه نفى نفياً جازماً أن يكون أصل وضع النحو أجنبياً، لأنه يقوم على أساس إسلاميٍّ محض، هو نظرية العامل التي لا وجود له في نحو آخر - كما قال(6).

1 - النحو العربي و الدرس الحديث: 12.

2 - المصدر نفسه: 12.

3 - دروس في المذاهب النحوية: 16 (الهامش).

4 - النحو العربي و الدرس الحديث: 19.

5 - المدارس النحوية: 20، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، (1968م).

6 - المرجع نفسه، 19.

و ذهب الدكتور الكيش المذهب ذاته، فأرجع المنهج العقليّ الذي توافر للنحاة منذ وقت مبكر، إلى ولادة النحو و ترعرعه في كنف علوم إسلامية، رافقتها يقظة فكرية قوامها تحكيم العقل و الاحتجاج به، و بيان الأسباب و تحليل الحوافز⁽¹⁾.

و أوضح الدكتور مرتاض، أنّ التشابه بين كلمتي " نحو " و " Gramatik " اليونانية، تشابه معنويّ، أي أن كليهما تعنيان السلوك و النهج، و هذا يدل على أنّ النحو عربيّ المصطلح أصالة⁽²⁾.

و قد عرض الدكتور آل ياسين لقضية الأصالة و التأثير في الدرس اللغوي عموماً عند العرب. و فند مزاعم القائلين بأن للاجانب يدا في ذلك، بل ذهب يثبت عكس ذلك، مستدلاً بتأثير الاتراك بالعرب في ترجمة "الصحاح" للجوهري (ت هـ) إلى التركية؛ و وضع معاجم على منهج معاجم عربية⁽³⁾، كما استدللّ بتأثير النحو السريانيّ بالعربي، الذي يظهر في وضع كتاب " الأشعة " على غرار " مفصل " الزمخشري، و بتأثير النحو العبريّ الذي يتمثل في مؤلفاته المختلفة⁽⁴⁾.

ثمّ قال الدكتور: " يجب ألاّ يعزب عنا حين نجد تشابهاً في الدرس بين أمة و أخرى، أنّ ذلك لا يعني بالضرورة وجود تأثير معيّن بين هاتين الأمتين كان للسابقة منهما أثر في اللاحقة، لأنه قد تتوفر لدى أكثر الأمم الظروف التي تستدعي قيام دراسة من الدراسات، أو وضع تأليف من التأليف، كما أن الإبداع و الابتكار ليسا وقفاً على عقل دون آخر أو شعب دون شعب، فقد تنشأ في أكثر من بقعة من بقاع الأرض دراسات يهياً لها أن تنمو و تنضج بعيدة عن التأثير بمثلاتها في البقاع الأخرى " ⁽⁵⁾.

¹ - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة: 188-189.

² - بواذر الحركة اللسانية: 121.

³ - الدراسات اللغوية عند العرب: 95.

⁴ - المرجع نفسه و الصفحة.

⁵ - المرجع نفسه: 84-85.

و ذهب " روبرت هنري روبنز " كذلك إلى أن الدراسات اللغوية العربية تأثرت بالأعمال اللغوية العربية إبان العصور الوسطى، عازبا ذلك إلى التشابهات التركيبية بين اللغتين، و اتساع مجال انتشار اللغة العربيّة بسبب الفتوحات، كما أقرّ باستعارة المصطلحات الفنيّة من العرب لاستعمالها في التحليل الوصفي للغة العبرية⁽¹⁾.

غير أنّ " روبنز " سجّل شكّه في التأثير الهندي في مؤلفات العرب الصوتية، بالرغم من أن ترتيبهم للأصوات، ابتداء من أدخلها مخرجا، يتفق مع ترتيب الهنود⁽²⁾، كما اعترف بأنّ " إنجاز العرب في هذا الفرع من علم اللغة، أكثر توفيقا بكثير من حيث سلامة الوصف من إنجاز اليونان و الرومان "⁽³⁾.

و نقول لعلّ أقرب الآراء إلى العدل أن يقال: إن النحو العربي، من حيث دوافعه ونشأته و قضاياها، عربيّ أصيل؛ على أن ذلك لا ينبغي أن يمنعنا من الإقرار بالتأثر حال ثبوته، و خاصة ما كان من ذلك مع أواخر القرن الثالث، و كذلك إذا حصل ذلك في أمر من الأمور النافعة لأنه لا نسب للحكمة إلا مصيبيها، و لا عيب في أخذها من أي وعاء.

و ثلاثة الملاحظات تمسّ أول ما كتب في النحو، و أهم الجهود التي بذلت في عهد أبي الأسود و تلاميذه من أجل المحافظة على القرآن و لغته، فهل يمكن الحديث عن آثار تحفظ تلك الجهود لهؤلاء و غيرهم من أعلام تلك الحقبة؟

لا يوجد فيما نعلم من مصادر ثبتّ حاصر لتلك الآثار -على فرض وجودها-، و لكن حسبنا أن نذكر ما جاء في بعضها مما يقوّي احتمال هذا الوجود.

¹ - موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 170-171. روبرت هنري روبنز، ترجمة الدكتور أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، دط (1418هـ/1997).

² - موجز تاريخ علم اللغة في الغرب المرجع نفسه: 173.

³ - المرجع نفسه و الصفحة.

و قبل أن نورد تلك الروايات، نقول: إنه ليس بمفتقر للذكر أنّ ما فعله أبو الأسود من نقط الإعراب، و ما قام به تلامذته من نقط الاعجام هو أول تلك الآثار، و أولها بالاهتمام و التنويه.

و قد مرّ بنا -أيضا- أن علي بن أبي طالب قد صنع شيئا في علم النحو، ثم " ألقاه إلى أبي الأسود "⁽¹⁾. و في عبارته الإلقاء هذه ما يفيد أن عليّا قد دوّن ما صنع على أوراق أو نحوها مما يصلح لأن يكتب عليه.

و من تلك الأخبار ما أورده ابن النديم من أنه رأى في إحدى المكتبات أربع أوراق فيها كلام عن الفاعل و المفعول. عن أبي الأسود بخط يحيى بن يعمر⁽²⁾. و من ذلك أيضا أن ابن النديم ذكر في ترجمة المدائني (135-215هـ) كتابا اسمه " كتاب أبي الأسود الدؤلي "⁽³⁾.

و منه ما روي من أن أبا الأسود عرض ما عمل علي بن أبي طالب، ثم توسّع فيه، حتى كان منه مجموعة دوّنت في صحائف سمّيت " التعليقة "⁽⁴⁾.

روي أيضا أن هذه " التعليقة " من عمل عليّ الذي ألقاها إليه، و أنها كانت عند إبراهيم بن عقيل المعروف المكبري (ت474هـ)؛ و قد روى أحد أصحابه، أنها في أمالي الزّجاجي " نحو من عشرة أسطر فجعلها الشيخ إبراهيم قريبا من عشر أوراق "⁽⁵⁾.

فهذه الروايات و الأخبار تفيد أن أبا الأسود يكون قد خلّف ما يمكن أن يكون مراجع لمن بعده من المهتمين بأمر العربية، كما أنها مثيرة للبحث و التنقيب عن هذه الآثار التي لم يصلنا منها شيء، إلا ما كان من أمر النقط الإعرابي، لا بشكله الأول التنقيطي، و لكن بشكل الحركات الإعرابية التي وضعها الخليل (175هـ) - كما سنرى -

¹ - الفهرست: 190.

² - المصدر نفسه: 194.

³ - المصدر نفسه: 464.

⁴ - إرشاد الأريب: 49/14، ط البايي الحلبي (1936م).

⁵ - إرشاد الأريب: 282/1.

فما الذي جدّ بعد جيل أبي الأسود في تاريخ الدراسات اللغوية بعامّة عند العرب؟

الحركة اللغوية بعد جيل الدوّلي حتى يونس بن حبيب :

- لقد تضافرت الجهود، و توالى المحاولات في سبيل إحكام تلك الأصول التي بدأ الدوّليّ، ثم تلاميذه إرساءها، ضمن حركة لغوية شاملة. وقد رأينا أن نرصد هذه الحركة من خلال معالم ثلاثة: جمع الحصيلة اللغوية، و المناظرات و المجالس العلمية، و الاحتجاج. **أوّلاً: جمع الحصيلة اللغوية :**

و نقصد بالجمع هنا ما اعتمد اللغويّون و النحاة من وسائل التحصيل الثروة اللغوية مفردات و تراكيب. و تكاد هذه الوسائل أو الطرق تنحصر في ثلاثة أمور: الأخذ عن الإعراب، و الرحلة إلى البادية، و تدوين اللغة. على أنه لا بدّ من التنبيه على أنّ الأخذ المباشر عن العرب كان الأصل في تحصيل تلك الثروة. و لم يلجأ العلماء إلى الرحلة إلى البادية إلّا بعد أن أصبح الأخذ غير مجد، بسبب فساد الألسنة - كما سيذكر في موضعه-.

أ- فأما الأخذ عن الأعراب فقد دفعت إليه الحاجة بعد أن أصبحت رواية اللغة مطلوبة لذاتها، و صار التخصّص في الدراسة اللغوية يقتضي السماع المباشر من العرب الفصحاء⁽¹⁾.

و معلوم أن الرواية قد نشأت، أول الأمر بالبصرة التي اشتهرت بأسواق، تقع على أطرافها، و كان الأعراب و أهل البادية يجتمعون في تلك الأسواق للتجارة، أو لإنشاء الشعر و إنشاده أيضاً، بل كانت تنشب فيها معارك و مبارزات بين الفحول من الخطباء و الشعراء، و الأدباء⁽²⁾.

¹ - الفهرست: 464.

² - رواية اللغة: 69.

و كان طلاب العلم يقصدون هذه الأسواق، و ذلك لأخذ اللغة و الكلام الصحيح من أفواه الأعراب و أهل البادية، الذين كانوا يؤمّون تلك المجامع⁽¹⁾.

يقول الدكتور الشلقاني عن سوق " المربد " : " كان المربد سوقا من أسواق البصرة يقع على بعد ثلاثة أميال من طرفها من جهة الصحراء. يجتمع فيه أهل البادية الذين يجيئون من باديتهم بما يريدون المتاجرة فيه، و يخرج إليهم أهل البصرة ليشتروا؛ و البدويّ - كما نعلم - مفتون بالشعر و فنون القول، تجده و قد تهيّأت له الفرصة في هذا الاجتماع قد وقف على مرتفع من الأرض، أو ركب دابّته، تهدير أشدّاقه بما أعدّ من كلام وسط خليط من أهل البصرة و أعراب البادية "⁽²⁾.

و من أوائل الرواة الذين أخذوا عن العرب في تلك الأسواق و غيرها الشعبيّ (ت 105هـ). و قتادة الدوسيّ (ت 117هـ). و ابن أبي إسحاق (ت 117هـ)، و أبو عمرو الشيبانيّ (ت 120هـ). و أبان بن تغلب (ت 141هـ)، و عيسى بن عمر (ت 149هـ)، و أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ)؛ و غيرهم كثير⁽³⁾.

و إضافة إلى الأخذ بطريق الاستماع إلى كلام الأعراب في الأسواق و غيرها، كان طلاب اللغة يبادرون أولئك بالسؤال أحيانا كثيرة؛ من ذلك هذه الرواية التي يرويها الزبيدي (ت 379هـ)، فيقول: "سئل أبو عمرو بن العلاء عن اشتقاق الخيل فلم يعرف، فمرّ أعرابيّ محرم فأراد السائل سؤال الأعرابيّ فقال له أبو عمرو: دعني فأنا ألطف بسؤاله و أعرف؛ و سأله فقال الأعرابيّ: اشتقاق الاسم من المسمّى. فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابيّ. فسألوا أبا عمرو فقال: ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل و العجب، ألا تراها تمشي العرضنة خيلاء و تكبّرا "⁽⁴⁾.

1 - رواية اللغة: 69.

2 - المرجع نفسه: 96.

3 - تاريخ آداب العرب: 328/1، و أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية: 255.

4 - طبقات الزبيدي: 39، ط السعادة، مصر، د. ط (1373هـ 1954م).

و كان من الرواة من يقيد ما سمع و يدونه، فالأصمعي (ت216هـ) مثلاً، اشتهر باستكثاره من جمع غريب اللغة، يؤيد ذلك هذا الخبر الذي يرويّه عن نفسه، قائلاً: "جئت إلى أبي عمرو بن العلاء، فقال: من أين جئت يا أصمعي؟ قلت: من المربد، قال: هات ما معك فقرأت عليه ما كتبت في ألواحِي، و مرّت به ستّة أحرف لم يعرفها فأخذ يعدو في الدرجة قائلاً: شمرت في الغريب يا أصمعي" (1).

و ظلّ رواة اللغة على ثقتهم بالأعراب ما داموا محتفظين بنقاء لغتهم، و صفاء ألسنتهم، بيد أنه لما طالت إقامتهم في الحضر، و مخالطتهم أهله و الأعاجم، أخذت ملكاتهم اللسانية في الفساد و التغيّر السلبي (2).

و من شواهد هذا الفساد الذي مسّ ألسنة الفصحاء أنفسهم، أن يزيد بن كثوة - و هو أحد المعروفين بالفصاحة - تغيّر حال لغته حتى كان بين قدومه البصرة بينه و يوم مات بون بعيد (3).

و من الأخبار الواردة في ذلك أيضاً، أن أبا عمرو بن العلاء أراد أن يختبر أبا خيرة الأعرابي في سلامة لسانه، فسأله: "كيف تقول: استأصل الله عرقاتهم؟" فقال أبو خيرة: "عرقاتهم" بالفتح، فقال له أبو عمرو: "هيهات أبا خيرة، لان جلدك" (4).

و لين الجلد تعبير من أبي عمرو على فقدان أبي خيرة جفائه البدوي و فصاحته، و تأثره بصفات أهل الحضر و مظاهر شخصيتهم من نعومة العيش و لين أنماط الحياة.

ب- و لم يجد الرواة و العلماء بدّاً - بعد أن آل الأمر إلى هذا - من أن يغيروا مورد الأخذ الذي تكدر صفوه، فيتجهوا إلى البوادي، ليسمعوا من أولئك الذين لا تزال ألسنتهم سليمة اللغة (5).

1 - إرشاد الأريب (معجم البلدان): 202/2، ط السعادة، (1906م)

2 - تاريخ آداب العرب: 329/1، و رواية اللغة: 81.

3 - البيان و التبيين: 72/1، ط لجنة التأليف و الترجمة.

4 - الخصائص: 413/1.

5 - رواية اللغة: 81.

و لما كانت القبائل العربيّة متفاوتة الفصاحة، اختير بعضها دون بعض ليكون مصدرا للأخذ؛ فقد ذهبوا إلى أن قريشا كانت أفصح العرب، و أبينها عما في النفس، بحكم سلاقتهم التي جبلوا عليها، ثم بتخيّرهم من كلام العرب الذين كانوا يفدون عليهم في مواسم الحجّ و غيره، و بانتقائهم خير الألفاظ و أحسن الأشعار⁽¹⁾.

" و الذين عنهم نقلت اللغة العربية، و بهم اقتدي، و عنهم أخذ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب : هم قيس و تميم و أسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، و عليهم اتكل في الغريب، و في الإعراب و التصريف، ثم هذيل و بعض كنانة و بعض الطائيين، و لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"⁽²⁾.

و قد جعل اللغويّون للمأخوذ عنهم ضابطين اثنين: أولهما البداوة، و لذلك قيل " إنه لم يؤخذ عن حضريّ قطّ"⁽³⁾؛ و ثانيهما العزلة و البعد عن الأقوام من غير العرب حتى لا يختلط لسانهم بلسانهم فيفسد، و لهذا نصّوا على أنه لم يؤخذ عن بعض العرب، كسكان البراري الذين سكنوا أطراف الجزيرة العربية، لمجاورتهم الأمم الأخرى، وذكروا منهم لحما و جذاما الذين جاؤوا أهل مصر و القبط، و قضاة و غسان و إياد الذين جاؤوا أهل الشام الذين يقرأون بالعبرانية، لأن أكثرهم نصارى و من أولئك أيضا تغلب و اليمس المجاوران لليونان، و بكر المجاورون للقبط و الفرس، و عبد القيس و أزد عمان المخالطون للهند و الفرس، و غيرهم⁽⁴⁾.

ولكن هذا المنهج لقي نقدا قويا من الباحثين المعاصرين خاصّة. فاللغويون الأوائل والمخالطين لهم حين منعوا الأخذ عن أهل الحضرة مطلقا، وعن المجاورين لغير العرب، كانوا يرون في ذلك المنع ضمانا لسلامة اللغة، و نقائها.

¹ - الزهر: 210/1.

² - المصدر نفسه: 210/1، و الاقتراح: 56-57.

³ - الزهر: 210/1.

⁴ - المصدر نفسه: 210-211.

وهذا قد يصحّ إذا كان المقصود بالصفاء اللغوي خلوّ اللهجات المأخوذ منها من الظواهر التي وصفت بالقبح والرداءة كالتّي ذكرناها في مواضع سابقة⁽¹⁾.

أما إذا كان المراد بذلك الصفاء، عدم دخول ألفاظ من غير تلك اللهجات، فليس بصحيح، لأن لهجة قريش التي عدّت النموذج الأمثل للتقعيد اللغوي عند العلماء العرب، ولم يحلّ بُعد الناطقين بها عن بلاد العجم "دون تسرّب بعض الألفاظ الفارسية والرومية إليها"⁽²⁾. وهذا يدل على أن البعد والعزلة وحدهما ليسا كافيين للحكم بفصاحة ناس معينين، إذ "لو كان مقياس الفصاحة هو الإنعزال في كبد الصحراء وعدم الاتصال بالأجانب لكانت لغة قريش أبعد اللغات عن الفصاحة، ولا قائل بهذا، بل لقد أجمعت كلمتهم على أن قريشا أفصح العرب، وأن لهجتهم أصفى اللهجات"⁽³⁾.

ولو نظرنا إلى المظاهر اللهجية التي خلت من لهجة قريش، لوجدنا أن تأثيرها على الفصاحة ليس بالقويّ وسبب ذلك أن تلك المظاهر لاتعدوا اختلافات صوتيّة على مستوى لهجات القبائل العربية⁽⁴⁾.

ومع ذلك فقد كانت هناك قبائل أخرى لم تحاذ الأرياف والأمصار، لم يأخذ عنها الرواة، مما أدى الى تضيق مجال الأخذ، ومن ثم أقصي جانب كبير من اللهجات العربية عن البحث والدرس.⁽⁵⁾

وقد تتبّع الدكتور محمد حسين آل ياسين، مانقله العلماء من الوجوه التي تبرز الاختلافات اللهجية بين القبائل العربية، كالاختلاف في الجمع، والإدغام وفكّه، والإعراب والبناء

¹ - ينظر الصفحة: 47 من هذا البحث.

² - دراسات في فقه اللغة: 314، الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط9 (1981م).

³ - مدرسة الكوفة: 56، واللهجات العربية في الزا: 181/1

⁴ - دراسات سانتاكسية في اللهجات العربية: 86.

⁵ - مدرسة الكوفة: 54.

وغيرها فخلص إلى أنها " ترجع في الأعم الأغلب إلى الأصوات والأبنية، أما التأليف الجملي العام فلم يمسه اختلاف اللهجات في شيء " (1).

ولاحظ الدكتور آل ياسين، أن مما يؤخذ على أوائل اللغويين العرب التزامهم التقسيم الشرقي والغربي الضارم لقبائل العرب، كأن تلك القبائل، كانت منعزلة تمام الانعزال بعضها عن بعض ملتزمة بذلك التقسيم " فلا يمكن لقبيلة غربية أن تسكن في حدود شرقية، ولا تستطيع قبيلة شرقية أن تعيش على موارد المياه في أرض غربية "، والحال أن " هذه الانعزالية القاسية ما كانت تعرفها العرب ولا آمنت بها يوما من أيامها ولا ساعة من ساعاتها " (2).

هذه بعض المآخذ والأخطاء المنهجية التي سجلها بعض الباحثين على قدامى اللغويين العرب، فيما يخص تعاملهم مع لهجات القبائل العربية في مختلف جوانب الدرس اللغوي.

ولما أخذت البلاد في الاتساع، والسكان في الكثرة، مع تقادم العهد، صار من شأن هذا الأمر أن يبعد الشيوخ والطلاب عن مصادر الأخذ، أو يعسر اتصالهم بها (3) فبات من الضروري أن تقيد تلك الثروة التي جمعت عن العرب في رسائل أو كتب حفاظا عليها من الضياع أو الاختلاط بالزائف.

ج- وكانت أولى البوادر في هذا، مبادرة الخليل (ت 175هـ) المتمثلة في كتابه "العين" أول معجم في تاريخ اللغة العربية.

وللأستاذ أحمد أمين رأي في جمع اللغة وتدوينها، مفاده أن العملية مرّت بمراحل ثلاث: أولاها جمع الكلمات دون تبويب أو ترتيب موضوعي وثانيها تصنيف الكلمات بحسب الموضوعات، كالمنطق واللبن، وثالثها وضع المعاجم الشاملة للمفردات (4).

1 - الدراسات اللغوية عند العرب: 339.

2 - اللهجات العربية في التراث: 60/1.

3 - رواية اللغة: 102.

4 - ضحى الإسلام: 319/1 و 263/2.

وهذا يقتضي أن يكون عمل الخليل قد تم في المرحلة الثالثة، وهو أمر مستبعد إذ أن طبقة الخليل أسبق من طبقة المؤلفين في الموضوعات اللغوية الخاصة، كاليزيدي (ت 202هـ) والنضر بن شميل (ت 204هـ)، وقطرب (ت 206هـ)، وأبي عبيدة (ت 210هـ) وأبي زيد الأنصاري (215هـ) والأصمعي (ت 216هـ)⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس يكون كتاب " العين " أول عمل تظهر فيه عملية جمع اللغة وقد تنوعت أشكال كتب جمع اللغة فمنها ما اختص بالموضوعات ككتب " خلق الانسان " التي ألف فيها أمثال النضر بن شميل وقطرب وأبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وأبي حاتم السجستاني (ت 255هـ)⁽²⁾.

وهناك كتب " الإبل " و " الخيل " و " الحشرات " ⁽³⁾ وغيرها.

وطائفة ثالثة من كتب اهتمت بالصفات فسميت ب " كتب الصفات " ككتاب الأصمعي الذي ورد فيه ذكر صفات الانسان، وصفات البيوت والجبال والأمتعة، وصفات الحيوانات، والظواهر الكونية والطبيعية، وغيرها⁽⁴⁾.

ورابعة اهتمت بصيغ الكلمات المختلفة ككتاب " فعل " و " أفعل " للأصمعي⁽⁵⁾.

كما كانت مما اهتمت به بواكير التأليف في اللغة كتب أفردت للغريب من الألفاظ، والذي قد يصح تفسيره بالغامض بالنسبة لعموم الناس⁽⁶⁾. ومن أول المؤلفات فيه " غريب القرآن لأبي عبيدة، ومؤرج السدوسي (ت 195 هـ) واليزيدي و " غريب الحديث " لجماعة من العلماء أيضا⁽⁷⁾.

1 - رواية اللغة: 103.

2 - المرجع نفسه و الصفحة.

3 - الفهرست: 235، و 238، و 247، و 251، و 254 وغيرها.

4 - المصدر نفسه: 234، و 235، و 238، و 247، و 251، و 254 وغيرها.

5 - المصدر نفسه: 251.

6 - رواية اللغة: 90 و 93.

7 - المصدر السابق: 240، و 169، و 235، و 238، و 249، وغيرها.

ومن هذه الكتب ما خص بالنوادر التي ألف فيها جم من العلماء كأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وقطرب، وأبي زيد، والاصمعي⁽¹⁾.

وهذا العرض السريع والموجز لهذه المؤلفات قصدنا بها إلقاء الضوء على حركة التأليف التي شهدتها مرحلة مابعد أبي الأسود وتلامذته وذلك يمثل المظهر الأول للحركة اللغوية آنذاك.

ثانيا: المجالس العلمية و المناظرات:

و كانت تعقد بين العلماء بعضهم و بعض، و بين العلماء و الأدباء و الشعراء، وهذه بعض أخبار المجالس، و ما كان يدور فيها من مناقشات علمية.

أ- يقول أبو القاسم الزجاجي (ت340هـ) ف ي مجالسه : "حدثنا محمد بن الرياشي قال: حدثنا أبي عن الأصمعي قال : لاقى بلال بن أبي بردة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي في حرف من القرآن، قال بلال : ﴿ بِمُلْكِنَا ﴾⁽²⁾، و قال ابن أبي إسحاق : ﴿ بِمُلْكِنَا ﴾، فتراضيا بأبي عمرو، فوجه بلال إليه فسأل أبو عمرو عما أراده له فعرف، فدخل و قد عرف قول بلال، فسأله بلال أجازهما و فضل قول بلال، فقال له ابن أبي إسحاق: أما قرأنا على مجاهد: " بِمُلْكِنَا ؟" فقال له أبو عمرو: أخبرت بما عندي. فوصله بلال، فلما خرج قال لعبد الله بن أبي إسحاق: و الله لو أخطأ الملوك لصوبنا خطأهم فكيف إذا أصابوا! إن منازعة الملوك تضغنهم. و كان أبو عمرو رجل زمانه علما و نبلا و صدق لهجة، غير معتد به و لا متبجح عليه"⁽³⁾.

ب- و "جاء عمرو بن عبيد إلى أبي عمرو بن العلاء فقال: يا أبا عمرو، أيخلف الله وعده؟ قال: لا، قال: أفرأيت من وعده الله على عمل عقابا أيخلف وعده فيه؟ فقال أبو

¹ - الفهرست : 235 و 238 و 247.

² - من الآية: 87، سورة طه، ضم الميم قراءة حمزة و الكسائق و الحسن، و فتحها قراءة نافع و عاصم و رواية عن هارون بن موسى عن أبي عمرو و كسرها ابن كثير و أبو عمرو و ابن عامر. السبعة في القراءات : 422-423، ابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، ط2 (1400هـ/1980م).

³ - مجالس العلماء: 184، الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، نشر الخانجي، ط2 (1403هـ-1983م).

عمرو: من العجمة أتيت أبا عثمان، إن الوعد غير الوعيد، إن العرب لا تعد عارا ولا خلفا، والله جلّ وعزّ إذا وعد وفى، وإذا أوعد ثم لم يفعل كان ذلك كرما وفضلا، وإنما الخلف أن تعد خيرا ثم لا تفعله، قال: فأوجدني هذا في كلام العرب. قال: نعم، أما سمعت قول الأول:

و لا يرهّب ابن العم ما عشت صولتي و لا أختّتي من صولة المتهدّد
و إنّي و إن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي و منجز موعدتي⁽¹⁾.

ج- و حدّث ابن سلام قال: "قال لي يونس بن حبيب: كان عيسى بن عمر يتحدث في مجلس فيه أبو عمرو بن العلاء، فقال عيسى في حديثه: ضربه فحشّته يده، بالضم. فقال أبو عمرو: ما تقول يا أبا عمرو؟ فقال: عيسى: فحشّته يده، قال أبو عمرو: فحشّته يده.

قال يونس: و التي ردّه عنها جيدة، يقال: حشّته يده بالضمّ و حشّته بالفتح وأحشّته. وقال يونس: و كانا إذا اجتمعا في مجلس لم يتكلّم أبو عمرو مع عيسى بن عمر، يعني لحسن إنشاده و فصاحته⁽²⁾.

د- و قال أبو جعفر أحمد بن جبير صاحب الكسائي: "انحدر الكسائي البصرة فسأل عن عيسى بن عمر الثقفي، فقيل: هو عليل. فاستأذن فدخل، فألقى تحته و سادة و قال: أنت الكسائي؟ فقال له: نعم. فقال له: كيف تقرأ هذا الحرف: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا﴾ ماذا؟ قال: ﴿يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾⁽³⁾؟ فقال له عيسى بن عمر: لِمَ لَمْ تقرأها يرتعي و يلعب، فتثبت الياء أو تشير إليها؟ فقال له الكسائي: إنما هي من رتعت لا من رعيت فقال له عيسى بن عمر: صدقت يا أبا الحسن⁽⁴⁾.

1 - مجالس العلماء: 62.

2 - المصدر نفسه: 120.

3 - سورة يوسف: آية: 12 و هذه قراءة عاصم و حمزة؛ و قرأ الكوفيون و نافع بالياء و الياقون بالنون، و كسر ابن كثير و نافع العين من "يرتع": السبعة: 346، و التيسير: 104.

4 - مجالس الزجاجي: 201.

هـ- وحدث نصر بن علي الجهضمي، قال : " قال أبو عمر الجرمي يوما في مجلس الأصمعي : أنا أعلم الناس بالنحو. فسكت عنه الأصمعي ساعة، قال : ثم قال له : يا أبا عمر، كيف تنشد :

قد كنّ يُكِنّ الوجود تسترّا فالآن حين بدین للنظار

كيف تقول: بدین أو بدان؟ قال أبو عمر: بدان. فقال له الأصمعي: يا أبا عمر، أنت أعلم الناس بالنحو - يمازحه - وإنما هو بدوّن؛ لأنه من بدا يبدو، أي ظهرن "(1).
و- سمع عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) الفرزدق يقول مادحا يزيد بن عبد الملك :

مستقبلين شمال الشام تضر بنا بحاصب كنديف القطن منشور

على عمائمنا تلقى وأرحلنا على زواحف تزجي مخهارير

فقال له أسأت إنما هي رير، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع "(2).

ز- و من المنازعات التي دارت بينهما أيضا أن الفرزدق قال ذات يوم:

إليك أميز المؤمنين رمت بنا شعوب النوى والهوجل المتعسف

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلف

فقال عبد الله للفرزدق على أي شيء ترفع أو " مجلف " فأجابه الفرزدق : على مايسوءك وينوءك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا "(3).

ح- قال أبو حاتم (ت255هـ) : " قلت للأصمعي : أتجيز " إنك لتبرق لي و ترعدُ ؟

فقال : لا، إنما هو : تبرق و ترعدُ. فقلت له : فقد قال الكميت :

أبرق و أرعدُ يا يزي — د فما وعيدك لي بضائر

¹ - مجالس الزجاجي: 111 و تذكرة النحاة: 139-140، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط2، (1406هـ/1986م).

² - طبقات ابن سلام: 17/1، و الشعر والشعراء: 40، ابن قتيبة، مراجعة محمد عبد المنعم العريسان، دار إحياء العلوم، بيروت، ط5 (1414هـ/1994م).

³ - طبقات ابن سلام: 17/1، و الشعر و الشعراء: 40.

فقال : ذاك جمرُ قاني من أهل الموصل؛ و لا آخذ بلغته، فسألت عنها أبا زيد الأنصاري فأجازها، فنحن كذلك إذ وقف علينا أعرابي مُحَرَّمٌ، فأخذنا نسأله فقال : لستم تحسنون أن تسألوه، ثم قال : كيف تقول : إنك لتبرق لي و تُرعد؟ فقال له الأعرابي : أفي الجخيف تعني؟ أي في التَّهَدَّد؛ فقال : نعم، قال الأعرابي : إنك لتبرق لي و تُرعد. فعدت إلى الأصمعي فأخبرته، فأنشدني :

إذا جاوزت من ذات عرق ثنية
فقل لأبي قابوس: فارعد
ثم قال لي : هذا كلام العرب ^(١).
ثالثا - الاحتجاج :

في الصفحات التالية، ننقل أمثلة عن الاحتجاجات التي ستكون مقصورة على القرآن، بوصفه محور الدراسة، كما أن ذلك النقل سيكون بحسب الشخصيات اللغوية و النحوية التي عرفتها تلك الحقبة الزمنية من الدراسات اللغوية، وهذا باختيار عدد منها.
أولاً: عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧هـ):

و قد بدأنا به لما عرفه النحو في عهده من انتقال بين إلى المعنى الاصطلاعي العلمي الدقيق، بفعل تجريده لأقيسته، و بسطه لعله ^(٢).

و من طالع كتب القراءات و اللغة و النحو، يجد الكثير من آرائه، التي تدل على ذلك أوضح الدلالة؛ و هذه بعضها.

أ- قرأ : ﴿ فقالوا : ياليتنا نُردُّ و لا نُكذِّبُ بآيات ربنا و نكون من المؤمنين ﴾ ^(٣)، بالنصب على المعية. و قد سأل ابن سلام عن ذلك سيبويه بقوله : " كيف الوجه عندك؟

^١ - مجالس الرِّجَاحي : ١٠٩.

^٢ - طبقات ابن سلام: ١٢/١ و طبقات الزبيدي: ٣١ و المصطلح النحوي، نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ١٩١، عوض حمد

القوزي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط٢، (١٩٨٣م).

^٣ - سورة الأنعام: ٢٧ و هي قراءة حمزة و حفص، و ابن عامر في "نون" خاصة، و قراءة باقي السبع الرفع، التفسير: ٨٤. و هي كذلك قراءة الأعمش و يعقوب، إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر : ٢١٦، القباقبي، تحقيق الدكتور فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، دط(١٩٩٥م).

قال: الرفع، قلت - و القائل ابن سلام - : فالذين قرأوا بالنصب؟ قال: سمعوا قراءة ابن أبي إسحاق فاتبعوه⁽¹⁾.

ب- وقرأ: ﴿هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم﴾⁽²⁾، بالنصب على الحال. وقد ذكر ابن جنيّ هذه القراءة في "المحتسب" فقال - بعد نقله تضعيف بعض النحاة لها: "و أنا من بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجهًا صحيحًا، و هو أن تجعل (هنّ) أحد جزأي الجملة، و تجعلها خبراً لـ (بناتي) كقولك: زيد أخوك هو، و تجعل (أطهر) حالاً من (هنّ). أو من (بناتي)، و العامل فيه معنى الإشارة، كقولك :

هذا زيد هو قائم أو جالس، أو نحو ذلك، فعلى هذا مجازه..."⁽³⁾.

ج- كما قرأ: ﴿و المقيمي الصلاة﴾⁽⁴⁾، يحذف النون و نصب الصلاة تخفيفاً- كما قال ابن جنيّ - " و شبه ذلك باللذين و الذين في قوله:

فإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كلُّ القوم يا أمّ خالد⁽⁵⁾

حذف النون من الذين تخفيفاً لطول الاسم، فأما الإضافة فساقطة هنا، و عليه قول

الأخطل:

أبني كليبٍ إن عميَّ اللذا قتلا الملوك و فككا الأغلالا⁽⁶⁾

حذف نون اللذان لما ذكرنا⁽⁷⁾، و قد وجّه العكبري (ت616هـ) الآية التوجيه ذاته⁽⁸⁾.

¹ - طبقات ابن سلام: 20/1.

² - سورة هود: 87، و هي أيضاً قراءة سعيد بن جبير و الحسن بخلاف و عيسى بن عمر، محمد بن مروان- ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها: 325/1-326، لابن جنيّ، تح علي النجدي ناصف و عيد الفتاح شليبي و محمد علي النجار، ط. لجنة إحياء التراث (1386هـ/1966م).

³ - المحتسب: 235/1-236.

⁴ - سورة الحج: 35.

⁵ - البيت للأشهب بن رميلة، كما في المحتسب: 185/1. (هامش).

⁶ - شرح ديوانه: 387، صنعة إيليا الحاروي، نشر دار الثقافة، بيروت، د. ط (1968م).

⁷ - المحتسب: 80/2.

⁸ - التبيان في إعراب القرآن: 942، العكبري، تحقيق علي محمد الجاوي، ط، دار الجيل، بيروت، ط 2 (1407هـ/1987م).

ثانيا: عيسى بن عمر (ت 149هـ):

كان لعيسى مكانته البارزة في حقول معرفية مختلفة، لعل ألصقها به اللغة و النحو والقراءات. و قد ذكرت التراجم له كتابين في النحو، و روى أن الخليل امتدحهما بقوله:

بطـل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك "إكمال" و هذا "جامع" فهما للناس شمس و قمر⁽¹⁾.

و ناهيك بهذين الأثرين، إن تأكد وجودهما⁽²⁾، برهانين على تلك المنزلة و المكانة؛ كما أنه قويّ أن يكونا مصدرين لمن جاء بعد عيسى من اللغويين و النحاة.

و هذه طائفة من نظراته المختلفة في اللغة و النحو، في ضوء القرآن و القراءات.

أ- قرأ: ﴿فدعا ربّه ألي مغلوب فانتصر﴾⁽³⁾، و ﴿فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم﴾⁽⁴⁾، و قوله تعالى: ﴿و أيوب إذ نادى ربّه أني مسني الضرّ و أنت أرحم الراحمين﴾⁽⁵⁾؛ بكسر " إنّ "، حملا لها على " إنّ " الواقعة بعد القول و ما في معناه⁽⁶⁾.

ب- و قرأ: ﴿هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم﴾⁽⁷⁾، بالنصب - كقراءة عبد الله بن أبي إسحاق - كما سبق. و قد طالبه أبو عمرو بن العلاء بالتمثيل لذلك قائلا: " هؤلاء بناتي هم ماذا؟ فقال عيسى: عشرين رجلا، فأنكرها أبو عمرو "⁽⁸⁾.

¹ - الفهرست: 197.

² - ذكر السرايى الكتابين، و بيتي الخليل، ثم قال: "و هذان الكتابان ما وقعا إلينا، و لا رأينا أحدا يذكر أنه رآهما" أخبار النحويين البصريين: 25، تحقيق الدكتور طه الزبيني و الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، دط (1955م).

³ - سورة القمر: 10.

⁴ - سورة آل عمران: 195.

⁵ - سورة الأنبياء: 83.

⁶ - كتاب سيبويه: 143/3، تح. عبد السلام هارون، ط دار الخليل، بيروت، ط 1 (1411هـ/1991م).

⁷ - سورة هود: 87.

⁸ - طبقات ابن سلام: 19/1.

ج- و كان ينصب في قوله تعالى ﴿ يا جبال أوبي معه و الطير ﴾⁽¹⁾، عطفاً على المحلّ، لأنه نصب على نداء، و حرف النداء يقوم مقام الفعل الناصب، لأنه في معناه، على تقدير " أنادى " أو " أدعو "⁽²⁾.

د- و قرأ : ﴿ أنّ الله بريء من المشركين و رسوله ﴾⁽³⁾ بنصب " الرسول " عطفاً على اسم " أنّ "⁽⁴⁾.

هـ- و قرأ : ﴿ و لكن تصديق الذي بين يديه و تفصيل كل شيء و هدى و رحمة لقوم يؤمنون ﴾⁽⁵⁾، رفعا على الخبر، و قد حذف المبتدأ على معنى " و لكن هو تصديق الذي بين يديه و تفصيل كل شيء و هدى و رحمة "⁽⁶⁾.

ثالثاً: أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ).

لا يقل أبو عمرو في ميدان اللغة و علومها المختلفة أهمية عن الرجلين السابقين الذكر، و حسبنا من ذلك كونه أحد السبعة القراء الأكثر شهرة، من حيث صحّة سند قراءته و فصاحتها، و أنه أحد النحاة - بالمعنى الذي حملته الكلمة منذ زمن ابن أبي إسحاق الحضرمي - الذين يمثلون في تاريخ النحو مرحلة تأسيس أصوله، و إرساء قواعده⁽⁷⁾.

و قد أسهم أبو عمرو في تراث الدرس اللغوي بحظ وافر، يعبر عنه ما سجلته المصادر المختلفة، من آرائه و نظراته التي أسفر عنها ذهنه الوقاد؛ و منها:

¹ - سورة سبأ: 10.

² - أثر القرآن في أصول مدرسته البصرة: 161-162.

³ - سورة التوبة: 3.

⁴ - التبيان في إعراب القرآن: 635.

⁵ - سورة يوسف: 111.

⁶ - المحتسب: 350/1.

⁷ - المفصل في تاريخ النحو العربي (قبل سيبويه): 190-191 و 137. الدكتور محمد خير الحلواني، ط مؤسسته الرسالة، ط1، (1399هـ/1982م).

أ- أنه أنشد ذات مرة قول الشاعر :

إن الحوادث بالمدينة قد أوجعنني و قرعن مروتيه⁽¹⁾.

فقال منتهرا منشده : " ما لنا و لهذا الشعر الرخو؟ إن هذه الهاء لم تدخل على شيء من الكلام إلا أرخته " فقال الرجل : " قاتلك الله! ما أجهلك بكلام العرب! قال الله تعالى: ﴿ ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه ﴾⁽²⁾، و قال : ﴿ يا ليتني لم أوت كتابيه و لم أدر ما حساييه ﴾⁽³⁾، فانكسر أبو عمرو انكسارا شديدا "⁽⁴⁾.
ب- و سأله الأصمعي يوما عن معنى " ﴿ فعزّزنا بثالث ﴾⁽⁵⁾، فقال: شددنا؛ و أنشد قول المتلمس :

أجد إذا ضمرت تعزّز لحمها و إذا تشدّ بنعشها لا تنبس⁽⁶⁾

ج- و قرأ هو و جماعة⁽⁷⁾، قوله تعالى : ﴿ إن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾⁽⁸⁾، بكسر النون و إخفاء حركة العين، و روي عنهم الإسكان. قال أبو حيان (ت 754هـ): " و الأول أقيس و أشهر، و وجه الإخفاء طلب الخفة، و أمّا الإسكان فاختره أبو عبيد و قال : الاسكان فيما يروى لغة النبي ﷺ في هذا اللفظ. قال لعمر بن العاص: (نعما المال الصالح للرجل الصالح)... "⁽⁹⁾.

¹ - البيت لعبد الله بن قيس الرقيات، كما في مجالس الزجاجي: 144 (الهامش).

² - سورة الحاقة : 28 و 29.

³ - سورة الحاقة : 25 و 26.

⁴ - مجالس الزجاجي: 144، و الزهر: 374/2.

⁵ - سورة يس: 14. و قرأ بذلك نافع في غير رواية ورش و عاصم في رواية أبي بكر و المفضل. ينظر: السبعة في القراءات: 190. و قرأ شعبة

بتخفيف الرأي. إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز: 364.

⁶ - أخبار النحويين البصريين: 22.

⁷ - و هم أبو بكر راوي عاصم و أبو جعفر و الحسن و اليزيدي و قالون، و روى كثير من المغاربة الاختلاس. إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز:

183.

⁸ - سورة البقرة: 271.

⁹ - البحر المحیط: 324/2، ط السعادة، ط1 (1328هـ).

د- و جاء أنه رأى النصب في " أظهر " من الآية ﴿ هؤلاء بناتي هن أظهر لكم ﴾⁽¹⁾؛
لحنًا، وقد سبق ذكر مطالبته عيسى بالتمثيل لها، وإنكاره له؛ و كذا توجيه ابن جني لها.
رابعاً: الخليل بن أحمد (ت 175هـ).

اسم الخليل من ألمع النجوم في سماء الدراسات اللغوية عند العرب، و كيف لا يكون
كذلك و هو صاحب السبق العلمي المتنوع الجوانب، و المختلف الأنحاء؟
إنه صاحب أول معجم لغوي عربي، و مكتشف أوزان الشعر التي أسماها علم
" العروض "، و مبتكر الشكل الذي استقر عليه أمر ضبط المصحف، مستخرجاً إياه من
صور الحركات الثلاث الطويلة⁽²⁾، و من أسماء ظواهر صوتية أخرى؛ فعلاصة التشديد
رأس شين مهملة " سد " و علامة السكون دائرة صغيرة " ه " و علامة الوصل رأس صاد
" صد " و علامة المد الواجب المأخوذة من الدال هكذا " ~ "، و الهمزة رأس عين " ء "
لقربها منها مخرجاً⁽³⁾.

و كان السبب في وضع الحركات خاصة، اختلاط نقط الإعراب بنقط الإعجام،
و تعذر تمييز الناس بينهما⁽⁴⁾.

و قد أيد علم الأصوات الحديث استخراج الخليل الحركات من حروف المد الثلاثة،
تبعاً لرأيه في أنها - الحركات - من تلك الحروف⁽⁵⁾، لأنّ هذه ليست إلا حركات
طويلة، و لا اختلاف بينها و بين الأولى إلا في الكم الزمني المستغرق خلال النطق
بهما⁽⁶⁾.

1 - الكتاب: 396/2-397، و المختص: 325/1.

2 - المحكم في نقط المصاحف: 7.

3 - مجلة الرسالة: 550، مصر، عدد: سنة (1943م).

4 - الدراسات اللغوية عند العرب: 55، المصطلح النحوي: 33.

5 - ينظر: الكتاب: 315/2.

6 - ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 56.

و للتحليل - إلى هذا - بصمات علمية أخرى جمّة، أودع بعضها كتبه، و بعضها الآخر صدور تلاميذه الذين سجّلوها في كتبهم و مؤلفاتهم، بعد أن أخذوها عنه بأمانة؛ و هذه نماذج مختلفة منها :

أ- كان مما استشهد به الخليل لتعدد أخبار المبتدأ، قراءة الرفع الشاذة : ﴿ و هذا بعلي شيخ ﴾⁽¹⁾؛ و " بعلي " خبر أول للمبتدأ " هذا " و " شيخ " خبر ثان. و هذا عنده كقولهم : " هذا عبد الله منطلق " ⁽²⁾.

ب- و ذهب إلى أن الجملة الإسمية من قوله تعالى ﴿ و أنّ هذه أمتكم أمة واحدة و أنا ربكم فاتقون ﴾⁽³⁾، منصوبة بنزع الخافض و هو اللام، فكأنه " قال: و لأن هذه أمتكم أمة واحدة و أنا ربكم فاتقون " ⁽⁴⁾.

ج- و وجه الخليل الكسر في همزة " إنّ " في الآية: ﴿ و ما يُشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾⁽⁵⁾، على ابتداء كلام جديد؛ و وجه الفتح على أنه مفعول لأجله، و قد سماه عذرا؛ و ذلك بمنزلة قول العرب: إئت السوق أنك تشتري لنا شيئا، أي لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون ⁽⁶⁾.

د- و من آرائه اللغوية في ضوء لغة القرآن، أنه احتجّ للحمل على المعنى دون اللفظ - بإحدى القراءات بقوله تعالى: ﴿ و من يَقتنْ منكنّ لله و رسوله و تعملْ صالحاً ﴾⁽⁷⁾،

¹ - سورة هود: 72، و القراءة المتواترة النصب، و الرفع قراءة الأعمش، كما في المختص: 324-325/1، و ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 707، حيث ذكر العكبري لها سبعة وجوه إعرابية.

² - الكتاب: 73/2.

³ - سورة المؤمنون: 52، و هي قراءة ابن كثير و نافع و أبي عمرو و قرأ بان عامر بتخفيف النون، و قرأ عاصم و حمزة و الكسائي بتشديد النون و كسر الهمزة-السبعة: 446، و إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز: 322.

⁴ - المصدر السابق: 127/3.

⁵ - سورة الأنعام: 109 و الفتح قراءة نافع و أبي جعفر و ابن عامر و حمزة و الكسائي، و حفص و الأعمش و شعبة بخلاف عنه، و الكسر قراءة الباقيين، إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز: 223.

⁶ - الكتاب: 123/3.

⁷ - سورة الأحزاب: 31. و ممن قرأ بذلك ابن عامر في إحدى الروايات، و الجحدري و الأسواري، و غيرهم. ينظر: البحر المحيط: 228/7.

جاءت فيها صلة الموصول، و هي الفعل " يعنت " مسندة للمؤنثة الغائبة⁽¹⁾، و ذلك أنه عني بالموصول في هذه الآية المؤنث.

خامساً: يونس بن حبيب (ت 182هـ ، أو 183، أو 185):

ليس تأخير - ترتيب - يونس في سباق ذكر هذه الثلة من الغويين و النحاة و آرائهم، مترتباً عن تأخير منزلته بينهم، و لكنه أمر اقتضاه تاريخ و فياتهم.

فيونس أحد أقطاب اللغة العربية في عصره، و قد أخذ عنه مشاهير النحاة الذين خلفوه، من مثل سيبويه و الكسائي و الفراء و أبي عبيدة، في حلقته بالبصرة⁽²⁾؛ كما أن سيبويه قد نقل عنه في كتابه ما يقارب المائتي مرة⁽³⁾.

و آراء يونس التي أفادها الناس منه معين لغوي ثري، و لكن المقام مقام تمثيل لا استقصاء.

أ- فمن تفسيره لألفاظ القرآن قوله عن " من " في الآية الكريمة: ﴿ من الذلّ ينظرون من طرفٍ خفيٍّ ﴾⁽⁴⁾، أنها - و المقصودة الثانية - بمعنى الباء، " أي بطرف خفي، كما تقول العرب: ضربته من السيف، أي بالسيف "⁽⁵⁾.

ب- و نقل عنه أن العرب " يقولون: ضع رحالهما و غلمانهما، و إنما هما اثنان. قال تعالى: ﴿ و هل أتاك نبأ الخصم إذ تسوّروا المحراب إذ دخلوا على داوود ففزع منهم قالوا: لا تخف خصمان ﴾⁽⁶⁾، وقال: ﴿ كلاّ فاذهبا بآياتنا إنّنا معكم مستمعون ﴾⁽⁷⁾ (8).

¹ - الكتاب: 415/2.

² - الفهرست: 198-199.

³ - المؤخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة: 27، الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط1 (1994م).

⁴ - سورة الشورى: 46.

⁵ - البرهان في علوم القرآن: 42/4.

⁶ - سورة ص: 21 و 22.

⁷ - سورة الشعراء: 15.

⁸ - الكتاب: 622/3. و إعراب القرآن: 459/3، النحاس، تحقيق الدكتور زهير الغازي زاهد، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط2 (1405هـ/1985م).

ج- و من تأويلاته للآيات، حمّله " الذين ظلموا " من قوله تعالى: ﴿و أسروا النجوى الذين ظلموا﴾⁽¹⁾، على الخبر، مقدّراً لذلك مبتدأ يكون في جواب من سأل: " من الذين أسروا النجوى " فيقال له: " هم الذين ظلموا " ⁽²⁾.

د- جاء في " تذكرة النحاة " أن أبا حنيفة قال ليونس في مجلس ضمّهما: " يا أبا عبد الرحمان، أعلمت أن الرّمان ليس من الفاكهة؟ "، فقال يونس: " و لم؟ " فقال أبو حنيفة: " لقول الله عزّ وجلّ: ﴿ فيهما فاكهة و نخل و رمان ﴾ ⁽³⁾، فقال يونس: " فجبريل وميكائيل، إذن، ليسا من الملائكة لقوله تعالى: ﴿ من كان عدواً لله و ملائكته و جبريل و ميكائيل ﴾ ⁽⁴⁾.

قال أبو حنيفة: " فكيف ذلك؟ قال: إن الله عزّ وجلّ إذ خصّ الشيء بالفضل أدخله في الجملة، ثم أبانه بالاستثناء، و أفرد ذكره " ⁽⁵⁾.

و يونس هو آخر من ننقل له آراء لغوية أو نحوية مما شارك به في الحركة اللغوية العامّة التي أسهم في بنائها كثير من القراء واللغويين والنحاة وغيرهم.

ولقد ذكرنا في بداية الحديث عن الاحتجاج السبب في اختيارنا عبداً لله بن أبي اسحاق فاتحة للنحاة الذين رأينا أن نورد بعض نظراتهم في ضوء القرآن وقراءاته المختلفة. فابن أبي إسحاق - كما أسلفنا القول - من الطبقة التي عرفت النحو بمعناه الاصطلاحي الذي نعرفه اليوم، وهو بذلك يمثل مرحلة التأسيس وإرساء القواعد إرساء واضحاً ⁽⁶⁾.

أما الخليل فإنه يمثل مع يونس الحقبة التي نضجت فيها الدراسات النحوية ⁽⁷⁾،

¹ - سورة الأنبياء: 3.

² - الكتاب: 41/2.

³ - سورة الرحمان: 68.

⁴ - سورة البقرة: 98.

⁵ - تذكرة النحاة: 158-159.

⁶ - المفصل في تاريخ النحو العربي: 137.

⁷ - المرجع نفسه: 213.

واستقلت عن سائر الدراسات القرآنية وأصبح النحو يدرس لذاته، أي لاستنباط قواعد كلام العرب وتفهم أساليبهم⁽¹⁾.

كما أن اقتصارنا في التمثيل لإحتياجات أوائل النحاة على ما كان منها في ميدان دراسة القرآن يرجع الى القصد الى تبيان شدة ارتباط النحو بالقرآن وحصوله في زمن مبكر وتأثيره القوي في قضايا المختلفة خلال فترات الأجيال السابقة لسيبويه، والتي كان لها في تكوينه العلمي ولاشك أعظم الأثر وبخاصة أستاذه الخليل.

وفي الفصل الآتي نحاول رصد ظاهرة الاحتجاج لمسائل النحو بالقرآن الكريم، في "كتاب" سيبويه الذي اخترنا ميدانا لهذه الدراسة.

¹ - المصطلح النحوي 122.

الفصل الثاني

الاحتجاج النحوي بالقرآن في "الكتاب" (الصورة العامة)

مصطلح "القرآن" في الاحتجاج النحوي.

التراكيب القرآنية المحتجّ بها في "الكتاب".

التراكيب القرآنية غير المحتجّ بها في "الكتاب".

شواهد سيبويه القرآنية من حيث العدد.

في هذا الفصل نحاول عرض نماذج من القضايا التي احتج لها سيبويه بآيات قرآنية، ونماذج أخرى لم يحتج لها بآيات كان يمكن أن يقع بها ذلك الاحتجاج، بغية إبراز الصورة العامة لهذه العملية في " الكتاب " .

و قبل مباشرة ذلك، نرى معالجة مفهوم القرآن في مجال الاحتجاج لقضايا النحو أمرا ضرورياً، و ذلك لأهمية ضبط المفهوم في تحديد مسار عملية الاحتجاج.

مصطلح " القرآن " في الاحتجاج النحوي :

لا يعرف العلماء - على اختلاف تخصصاتهم - للقرآن غير المفهوم الذي أشرنا إليه في صدر البحث بإحدى العبارات الدالة عليه⁽¹⁾.

و هذا الاتفاق الضمني - في تقديرنا - جعل النحاة، المتقدمين منهم و المتأخرين، لا يعنون بوضع تعريف للقرآن خاص بهم، على غرار ما يفعلون بالمصطلحات الأخرى قبل دراسة أحوالها الثابتة و المتغيرة، اكتفاء بما ذكره غيرهم من العلماء.

لكننا وقفنا على كلام للأستاذ عبد الله الكيش، قد يوهم أن للنحاة مذهباً آخر في ذلك، إن لم يكن تعبيراً عن رأي يتبناه⁽²⁾.

يقول: " و لقد أدرك العلماء أن المقصود بالقرآن في الأدلة النحوية السماعية: عدد من القراءات القرآنية التي قد يكون بين إحداها و الأخرى خلاف في صوت أو لفظ، أو تركيب نحوي لآية من آياته البينات، و هي جميعاً منسوبة إلى النبي - عليه الصلاة و السلام - إذ لم يكن أمامهم بد من أن يستشعروا غير هذا التفسير لكلمة " القرآن " في الاستشهاد النحوي، و لو فهموا من لفظ " القرآن " في هذا المجال غير هذا المعنى، لما صح لأحدهم أن يجادل في صحة الاحتجاج بآية واحدة، من أفصح نص بالعربية على الإطلاق، و لا أن يخضعوا هذا النص العظيم لأقيسة و معايير اخترعوها بأنفسهم و جردوها تجريداً⁽³⁾ .

¹ - تعمّدنا تقييد ما ورد في مدخل البحث بـ " إحدى العبارات الدالة "، لأن تعريف القرآن جاء بعبارات مختلفة عن العلماء طولا و قصرا، و لكنها مؤلفة المفهوم. و ما أثبتناه إحدى تلك العبارات الموجودة في مظانها، من كتب الأصول و القراءات و غيرها.

² - نقصد بالمذهب الذي يروه كلام الأستاذ: أن يكون بين القرآن و القراءات تباين مطلق، بحيث لا يلتقي أحدهما الآخر، كما سنوضح ذلك بعد سطور.

³ - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة: 228.

و قال في موضع آخر : "... و حين يذكر القرآن مصدرا من مصادر التقعيد النحويّ عند البصريّين لا يعني هذا اللفظ: النصّ الشموليّ الكلّي المتجانس لكتاب الله العزيز "(1).

ثمّ أعاد هذا الكلام نفسه بلفظ قريب من هذا، فقال : " و الحقّ أن نحاة السلف حينما يقولون " القرآن " لا يعنون بهذا اللفظ، النصّ الشموليّ الكلّي الموحّد، و المتجانس لكتاب الله العلي العظيم؛ لأنهم لو فهموا من لفظ " القرآن " في هذا المجال، ذلك المعنى لما جاز لأحد منهم أن يجادل في الاستشهاد بآية واحدة من أفصح نصّ بالعربية، و لما صحّ لهم أن يخضعوه لأقيستهم و معاييرهم في الفصاحة، التي اخترعوها بأنفسهم اختراعا.

و من هنا فإن البداهة تقضي بأن يكون مقصود النحاة بلفظ " القرآن " في مجال الاستشهاد النحويّ عبارة عن عدد من القراءات التي قد يكون بين أحداها و الأخرى، خلاف في صوت أو لفظ أو تركيب نحويّ، لآية من آيات كتاب الله العظيم "(2).

و نقل المؤلف قول الزركشيّ الذي مرّ بنا، و هو : " و اعلم أن القرآن و القراءات حقيقتان متغيرتان، فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمد - ﷺ - للبيان و الإعجاز، و القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف و تثقيل و غيرهما "(3).

فاستدلّ بمقالة الزركشيّ على أن القرآن غير القراءات، كما استدلّ بقولين آخرين (4) على أن ما نقل من القراءات أحادا ليس بقرآن (5).

و نحاول - بعد هذا النقل - أن نناقش الأستاذ الكيش فيما ذهب إليه في تحديد مفهوم القرآن عند النحاة، و استدلاله على ذلك.

أولا: تعريف الزركشيّ الذي نصّ على التباين بين حقيقتي القرآن و القراءات، لا تحمل - في رأينا - على التباين المطلق بين المصطلحين، بل إنّ في ذلك التعريف ما يشير إلى هذه النسبية؛ ذلك أن الزركشيّ - بعد تعريفه القرآن بأنه " الوحي المنزّل على محمد - ص - للبيان و الإعجاز " - قال : " و القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور... ". فجعل القراءات مجرد اختلاف

1 - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة : 241.

2 - المرجع نفسه: 299.

3 - البرهان: 318/1.

4 - القولان المنقولان، أحدهما للآمدي، و الثاني لأبي حامد الغزالي، و لم نسجّلها في المتن لعدم اتصالنا المباشر بمصدريهما، رعاية للأمانة في النقل.

5 - المرجع السابق : 228.

في كيفية أداء ألفاظ ذلك الوحي الذي هو القرآن، وذلك ظاهر في قوله : "... أو كيفيتها من تخفيف و تثقيل و غيرهما..".

أمّا الاختلاف في " كتبه الحروف "، فيتصل برسم هيئات الألفاظ، الذي لا يعتمد عليه في إثبات قراءة القرآن، إلّا من باب التبّع و الاستعانة.

و هذا يؤدّي إلى أنه ليس كل اختلاف في أداء ألفاظ القرآن ممنوعاً من وصف " القرآنية "؛ ذلك أن القرآن نزل بوجوه مختلفة، فما تواتر نقله منها، و صحّ سنده، واتصل بالرسول -ص- فهو من الوحي الذي نزل عليه -ص-. و إذا كان الأمر كذلك، فإنّ النصّ على التغيّير بين القرآن و القراءات ينبغي ألاّ يحمل على الإطلاق، و إنّما غايته أن يفيد أن بينهما عموماً و خصوصاً وجهين.

فالقرآن أعمّ من حيث إنه أصل القراءات المختلفة الوجوه، و المجال الذي تتمّ فيه تلك الاختلافات الأدائية؛ و بهذا الاعتبار تندرج القراءات الشاذّة أيضاً في مفهومه - و هو - أي القرآن -أخصّ من حيث إنّ اسمه لا يطلق إلا على المتواتر النقل و الصحيح السند من القراءات المتعدّدة.

و القراءات أعمّ باعتبار شمولها المتواتر و غيره من وجوه القرآن المنقولة، و هي أخصّ باعتبار أنها تقتصر على ألفاظ قرآنية معينة، دون أن يمسّ الاختلاف كلمات القرآن كلّها. من هذا كله، ندرك شدّة الارتباط بين الكلمتين، و استحالة الفصل بينهما فصلاً تاماً، إذ هما مثل الأصل و فرع، و العامّ و خاصّه.

ثانياً: إذا كان المقصود بالقرآن عند النحاة " عدداً من القراءات المختلفة صوتياً أو صرفياً أو نحوياً "، بهذا الإطلاق، - كما يفهم من كلام الدكتور الكيش - ، فإن استدلال النحاة بالقرآن تردّد ذلك.

فقد استدللّ سيّويه على الرفع بسبب العطف بقراءة الرفع في هذه الآية : ﴿ و قالوا: يا ليتنا نردّ و لا نكذبُ بآيات ربّنا و نكونُ من المؤمنين ﴾⁽¹⁾.

فالفعل "نكذب" جاء مرفوعاً مثل سابقه "نرد" لأنه عطف عليه، وكذلك "تكون" لما عطف على "نرد" ⁽¹⁾.

ووجه الاستدلال أن الرفع إحدى القراءتين المتواترتين اللتين قرئت بهما الآية ⁽²⁾، أي أن الاستدلال وقع بالآية في إحدى القراءتين، ولا يمكن أن نقول في هذه الحال: إن الاستدلال وقع بالقراءة دون الآية، ولا العكس.

وهذا يبين لنا ألا وجود للفصل الكامل بين القرآن والقراءة، وبخاصة إذا كانت هذه متواترة، كما في هذه الآية، ولذلك ساقها سيبويه مساق الآية قائلاً: "وقال تعالى: ﴿يا ليتنا نردّ ولا نكذب..﴾ الآية.. ⁽³⁾".

وهناك أمثلة كثيرة غير هذا، في كتاب سيبويه ⁽⁴⁾، استشهد فيها بقراءات متواترة، بوصفها قرآناً، يسند إلى الله.

وهذا مثال آخر من كتاب نحوي آخر، إذ قال الفراء (ت207هـ) - في معرض إعرابه لقوله تعالى: ﴿وحوّز عینٌ كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾ ⁽⁵⁾ - كلمة ⁽⁶⁾ عبّر فيها بـ "الكتاب" عن وجه إعرابي، وردت به قراءة من قراءة الآية المذكورة، ولو كان القرآن - و "الكتاب" أحد أسمائه - مخالفاً للقراءة بالضرورة، وعلى أي حال من الأحوال، لعدل عن هذا التعبير إلى غيره.

فكلّ هذا مما يدلّ على أن القول بإطلاق التباين بين المفهومين و جذريّته لا يستقيم. فالقرآن وحي منزل من الله، والقراءة أداء له منزل أيضاً، وإنما يقع بتواتر نقل وجه الأداء اليقين والاطمئنان بأنه من عند الله.

¹ - الكتاب: 44/3.

² - الرفع قراءة الحسن و أبي عمرو و يونس، و النصب قراءة ابن أبي إسحاق و عيسى ابن عمر، كما في طبقات ابن سلام: 19/1-20، و هي قراءة حمزة و حفص، و ابن عامر في "تون" نخاصة. ينظر: التيسير: 84.

³ - الكتاب: 44/3.

⁴ - ينظر مثلاً الصفحات التالية من الكتاب: 153/1-154، و 172، و 115/2 و 44/3 و غيرها.

⁵ - سورة الواقعة: 22 و 23.

⁶ - عدنا إلى معاني القرآن للفراء: 123/3، تحقيق أحمد يوسف نخاعي و محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2 (1980م)، و لم نجد مقالته، وهي: "والكتاب أعرب، و أقوى في الحق من الشعر"، و لكنها في مخطوطة "المعاني" الموجودة بدار الكتب المصرية، وقد نقل عنه الدكتور عبد العال سالم في: القرآن الكريم و أنسره في الدراسات النحوية: 330، و الدكتور أحمد مكي الأنصاري في: نظرية النحو القرآني: 39، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1 (1405هـ/1984م).

فإذا وقع التسليم بهذا، أصبح لازماً أن نخرج القراءات المتواترة و نستثنيها من سائر أنواع القراءات إذا اضطررنا إلى أن نفرّق بين القرآن و القراءات.

ثالثاً: معلوم أن الإعراب مظهر من مظاهر اختلاف القراءات و هو أحد المؤثرات المهمّة في استنباط الأحكام الشرعية، كما أكّدت ذلك البحوث و الدراسات⁽¹⁾، والخاصّ و العامّ من المسلمين يعلم أن القرآن أول مصادر تلك الأحكام، و أصلها الذي ينبثق منه سائرهما و يرجع إليه. فإذا كان للإعراب هذه الأهمية و الأثر الخطير، و هو أحد أوجه القراءات، فكيف يحكم بمخالفة المفهومين، أحدهما للآخر بهذا الإطلاق؟!

رابعاً: إن المسلمين اليوم يقرأون القرآن في مختلف بلدانهم بقراءات مختلفة؛ فالمغاربة يقرأون بقراءة نافع، و أكثر المشاركة يقرأون بقراءة عاصم، و كذلك غيرهم.

و أكثر من ذلك أن الذين يقرأون بقراءة معينة، يؤدّونها بروايات مختلفة ثابتة من طرق مختلفة، صنّفها المهتمّون بعلم القراءات⁽²⁾.

و السؤال الذي يلحّ إزاء هذه المسألة هو : هل يصحّ أن يُنكر على من يقرأ القرآن بقراءة متواترة معيّنة، فيقال له: إنك تقرأون قراءة لا قرآناً و القرآن غير القراءة؟!

إنّ مكنم اللبس في كلام الأستاذ الكيش إطلاقه العدد الذي قال إنه مقصود النحاة من القرآن في مجال الاحتجاج النحويّ، دون أن يقيّده بصفة ما كعدم التواتر، أو ما يقوم مقامه. ذلك أن القراءات و الروايات و الطرق المختلفة، ما هي إلا وسائل لإيصال النصّ القرآني إلى الناس، فمتى تواترت تلك الطرق، و صحّ سندها إلى المبلّغ الأول -ص- أطلق على ما تحمله اسم " القرآن " و هو أمر يعرفه الباحث الكريم تمام المعرفة، و إنّما نتعامل مع ما ظهر لنا من كلامه.

خامساً: ورد في كلام الأستاذ الكيش عبارة " النصّ الشموليّ المتجانس لكتاب الله العزيز "، و إذا كنّا لم نتبيّن مراده من الشمول و التجانس في النصّ القرآنيّ، فإن ذلك لا يمنعنا من ذكر أمر يقرّ بنا من فهم العبارة، إن لم يمكنّا من الوقوع على المعنى المقصود بالذات.

¹ - راجع فصل "أثر الإعراب في الفقه" من كتاب: ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 177-183.

² - ينظر: التيسير: 21-26 و النشر: 57/54/1، و 99-115.

إن القرآن يطبع طبعات مختلفة، بحسب القراءات و الروايات المختلفة، أي أن كل طبعة تختص بقراءة من القراءات الثابتة و برواية نقلت بها تلك القراءة و تستغرق المصحف من أوله إلى آخره، فلا يمكن أن يجتمع في طبعة واحدة أكثر من قراءة القرآن، و لذلك نجد في أول المصحف عبارة مكتوبة تدلّ على القراءة التي كتب المصحف موافقا لها، نحو " القرآن الكريم برواية ورش عن نافع " أو " برواية حفص عن عاصم " .

و انطلاقا من هذا، فإنّ النحوي لا يستشهد بآية، و هو جامع بين قراءتين مختلفتين فيها، لعدم إمكان القراءة به، و من ثمّ فإنه إذا كان المراد بالتجانس و الشمول هذا الأمر، أي عدم الجمع بين القراءات المختلفة في آية واحدة، و في حالة واحدة، فإن الوصفين مضمونان، و غير خارجين عمّا يعنيه القرآن عند النحاة في استشهادهم به.

و خلاصة رأينا في القضية، أن مفهوم القرآن عند النحاة، لا يختلف عن مفهومه عند سائر علمائنا، قليلا و لا كثيرا.

إنّ القرآن، الذي يعتقد جميعهم إلهيته، و يقرّون بإعجاز لغته، و يحفظون آياته، و يتعبّدون بتلاوته و أحكامه، و يقدّسونه كلّ حرف من حروفه، كائنا ما كانت القراءة التي قرئ بها، ما دامت صحيحة النقل متواترته.

و بعد انتهائنا إلى هذا الرأي، ننتقل إلى لبّ ما نقصد إلى دراسته، مبتدئين بعرض بعض التراكيب القرآنية التي احتج بها سيبويه، ثم مردفين ذلك بتراكيب قرآنية أخرى، كان ممكنا أن تكون حججا لمسائل نحوية مختلفة، و لكن ذلك لم يحدث.

التراكيب القرآنية المجتبى بها في " الكتاب " :

إن استيعاب التراكيب القرآنية التي احتج بها سيبويه يتعدّى في هذا البحث الحدود السعة، لذلك فإننا نجتري عن ذلك ببعضها لتبيّن لنا الصورة العامة للاحتجاج بالقرآن في " الكتاب " . و قد آثرنا في عرض هذه التراكيب ترتيبا آخر غير الترتيب المألوف الذي أساسه الأبواب النحوية الشاملة، كالابتداء، و النواسخ و المفعول، و الفاعل، و التمييز و غيرها.

إنه ترتيب يعتمد ظواهر نحويّة تنتشر في كثير من تلك الأبواب، كالإعمال و الإهمال، و التقديم و التأخير، و الحذف و الزيادة، و الحمل⁽¹⁾ بأنواعه المختلفة.

و إنّما اخترنا هذا الترتيب، لأنه يكفل أمرين اثنين؛ الأول عموم التمثيل لأبواب نحويّة كثيرة، بسبب تواجد الظواهر المذكورة في أكثر الأبواب، و الثاني تفادي الاستطراد في ذكر الأمثلة و تجنب تكرارها.

و سعياً إلى توسيع دائرة التمثيل، فإننا سنضيف نماذج أخرى مختلفة، دون إخضاعها للترتيب الذي اخترناه، و لا للترتيب المألوف.

و نُسح الآن المجال لسيبويه، ليتحدّث إلينا عن بعض التراكيب القرآنيّة التي احتج بها لإثبات قضايا نحويّة، فإن المراد هنا إثبات وقوع ذلك منه، و كتابه كفيّل بأن يمكننا من تحقيق ذلك. فإذا تكلمنا أو تكلم غيرنا، فلتعريف ظاهرة، أو تأييد كلام سيبويه، أو تقرير له، أو شرح لغامض فيه، مما لا يخرج بنا عن الغرض المنشود.

أولاً- الاستعمال و التعليق و الإلغاء :

و هذه حالات العامل مع ما يعمل فيه من اسم أو فعل، و هذه أمثلة لها من "الكتاب".

أ- يستعمل المصدر استعمال الفعل المضارع، فينصب به المفعول، " و ذلك قولك : عجبت من ضرب زيداً، فمعناه أنه يضرب زيداً. و تقول: عجبت من ضرب زيداً بكرّ، و من ضرب زيداً عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيداً بكرّاً، و يضرب عمراً زيداً"⁽²⁾، ثم قال: " فمما جاء من هذا قوله عزّ و جلّ : ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمِ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾"⁽³⁾،⁽⁴⁾.

ففي الآيتين الكريمتين أعمل المصدر " إطعام " عمل المضارع فنصب " يتيمًا " مفعولاً، ونصب الاسم " ذا " نعنا لليتيم، و نصب " مسكينًا " معطوفاً على اليتيم⁽⁵⁾.

1 - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة : 299.

2 - الكتاب: 189/1.

3 - سورة البلد: 14 و 15 و 16، و قرأ الحسن: "في يوم ذا مسغبة"، على أن "ذا" نعت لمحدوف، و التقدير: أو أطعم فقيراً ذا مسغبة. ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 108، ابن خالويه، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، الجزائر، د.ط (1992).

4 - الكتاب: 189/1.

5 - إعراب ثلاثين سورة: 108-109.

ب- و عرض سيبويه الفصل بين المفعولين اللذين أصلهما مبتدأ و خبر، فمثّل لهما بقوله: " ألا ترى أنك تقول: رأيت زيدا هو خيراً منك " (1).

ثمّ استشهد لذلك بهذه الآية: ﴿و يرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحقّ و يهدي إلى صراط العزيز الحميد﴾ (2). و قال: " و إنّما يكون الفصل في الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء " (3).

فالمبتدأ و الخبر اللذان هما " الذي أنزل إليك من ربك " و " الحق "، قد جاءا في الآية مفعولين مفصولا بينهما بضمير المفرد الغائب " هو ".

ج- و التركيب القرآني الثالث الذي تمثّل به لما احتجّ به سيبويه يعالج ظاهرة التعليق التي تعترى العامل في حالات خاصّة.

و قد عقد سيبويه لذلك باباً ترجم له بقوله: " هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدّى إلى المفعول و لا غيره لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض فلا يكون إلّا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله، لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك " (4).

و ألف الاستفهام ممّا يسبّب تعليق الفعل عن عمله في لفظ ما يليه لو لم يسبقه ماله الصدارة في الكلام كاسم الاستفهام و حرفه و لام الابتداء، و إلى ذلك أشار سيبويه في الترجمة السابقة.

و مثل صاحب " الكتاب " لذلك، ثمّ استشهد (5) بقوله تعالى: ﴿لنعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً﴾ (6) و قوله: ﴿فلينظر أيّها أزكى طعاماً﴾ (7)، و قوله: ﴿و لقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق﴾ (8).

فقد حدث أن علّق الفعل " علم " في الآيتين الأولىين بواسطة اسم الاستفهام " أي " الذي له صدارة الكلام، فلم ينصب الفعل جزأي الجملة الاسمية بعده، و حدث مثل ذلك في الآية الثالثة

1 - الكتاب : 387/2، و في 390: " و ذلك قولك: حسبت زيدا هو خيراً منك ".

2 - سورة سبأ : 6.

3 - المصدر السابق : 387/2.

4 - المصدر نفسه : 235/1.

5 - المصدر نفسه : 236/1-237.

6 - سورة الكهف: 16.

7 - سورة الكهف: 19.

8 - سورة البقرة: 102.

بلام الابتداء ؛ و لو لم تتصدر الكلمتان الكلام في الآيات لعمل الفعل كما عمل نظيره في المعنى : عرفت و رأيت، " و ذلك قولك : قد علمت زيدا خيرا منك، كما قال تعالى : ﴿ و لقد علمتم الذين اعتدلوا منكم في السبت ﴾⁽¹⁾، و كما قال جل ثناؤه : ﴿ لا تعلمونهم الله يعلمهم ﴾⁽²⁾. كقولك : لا تعرفونهم الله يعرفهم، وقال سبحانه : ﴿ و الله يعلم المفسد من المصلح ﴾⁽³⁾ (4).

و في قول سيويه : " لا تعرفونهم الله يعرفهم " في الآيات الثلاث الأخيرة، إشارة إلى أنّ الفعل " علم " فيها مكثف مفعول واحد، لأنّه بمعنى " عرف "؛ أمّا في الآيات الأولى فإنه متعدّ إلى مفعولين، أصلهما مبتدأ و خبر، لأنّه من أفعال اليقين التي لا يكتفي بمفعول واحد.

د- و أمّا الإلغاء - أو الإهمال - فقد ورد في " الكتاب " كثير من صورته، تذكر منها اثنتين. الأولى استدلال سيويه لجواز الإلغاء و الإعمال في " إذن " إذا توسّطت الواو أو الفاء و الفعل⁽⁵⁾، بقوله تعالى : ﴿ فإذن لا يؤتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾⁽⁶⁾؛ فهذا دليل على الإلغاء حين توسّطت " إذن " الفاء و الفعل.

و استدللّ للاستعمال برسم أحد المصاحف السابقة للمصحف العثمانيّ، و قراءة أبيّ و عبد الله بن مسعود⁽⁷⁾ لقوله تعالى : ﴿ و إذن لا يلبثون خلفك إلا قليلا ﴾⁽⁸⁾.

و علّل سيويه جواز الأمرين في " إذن "، بقياسه على جوازه في أفعال القلوب إذا توسّطت الإسمين، فقال : " و اعلم أن " إذن " إذا كانت بين الفاء و الواو و بين الفعل فإنك فيها بالخيار : إن شئت أعملتها كإعمالك أرى و حسبت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين؛ و ذلك قولك : زيدا حسبت أخاك. و إن شئت ألغيت " إذن " كإلغائك " حسبت " إذا قلت : زيد حسبت أخوك⁽⁹⁾.

1 - سورة البقرة: 65.

2 - سورة الأنفال: 60.

3 - سورة البقرة: 220.

4 - الكتاب: 237/1.

5 - المصدر نفسه: 13/3.

6 - سورة النساء: 53.

7 - بنفطر: البحر المحيط: 66/6.

8 - سورة الإسراء: 76.

9 - الكتاب: 13/3.

و ثانية صور الإلغاء - أو الإهمال - التي نقلها عن سيويه، إهمال " ما " النافية، في لغة بني تميم، على عكس حالها في لغة الحجاز التي تعملها؛ قال سيويه: " و مثل ذلك قوله عزّ و جلّ : ﴿ ما هذا بشراً ﴾⁽¹⁾، في لغة أهل الحجاز، و بنو تميم يرفعونها إلّا من درى كيف هي في المصحف⁽²⁾ .

و ذهب سيويه إلى أن الإهمال هو القياس، لأن " ما " ليست بفعل، فلا يضمّر فيها كما يضمّر في " ليس "، و لأنّ الحجازيين إنّما أعملوها تشبيها لها بليس، لأن معناها كمعناها، و هو النفي⁽³⁾ .

و هنا ملحظ مهمّ نريد الإشارة إليه، و هو أنّ التأثير و عدمه، أو ما يعبر عنه بالإعمال و الإهمال محكوم بقواعد النظام اللغويّ الخاصّ بالمتكلمين.

فقد رأينا أن " ما " قد اعترتها الحالان في تركيب واحد، لأنها استعملت من لدنّ مجموعتين لغويتين، لكلّ منهما خصائص تميّز إحداها عن الأخرى، و لهذا أسميت في لغة تميم " تميميّة " و أسميت في لغة الحجاز " حجازيّة "⁽⁴⁾ .

ثانياً- التقديم و التأخير:

لكلّ كلمة في الجملة العربيّة مكانها الخاصّ و رتبتها المحدّدة؛ فالفعل متقدّم على فاعله، و الفاعل متقدّم على المفعول، و المبتدأ متقدّم على خبره؛ كما أن الصفة متأخّرة عن موصوفها، و التوكيد متأخّر عن مؤكّده، و التمييز متأخّر عن مميّزه.

غير أن رتب الكلام قد يطرأ عليها ما يغيّر مكانها، فيؤخّر المتقدّم كالفاعل، و يقدّم المتأخّر، كما نجد ذلك في قوله تعالى : ﴿ و إذ ابتلى إبراهيمَ ربّه بكلمات فأتمهنّ ﴾⁽⁵⁾ .

و التقديم و التأخير في الكلام " باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية لا يزال يفترّ لك عن بديعة، و يفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه و يلفظ

1 - سورة يوسف: 31.

2 - الكتاب: 59/1.

3 - المصدر نفسه: 57/2.

4 - ينظر: الفهارس التحليلية لكتاب سيويه: 354، و أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة: 74.

5 - سورة البقرة: 124.

لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك و لطفَ عندك أن قدّم فيه شيء و حوّل اللفظ عن مكان إلى مكان " (1).

و قد احتجّ سيبويه ببعض الآيات لهذه الظاهرة، ظاهرة التقديم و التأخير، و خرّج آيات أخرى وفقها حين جاءت تلك الآيات، في ظاهرها، على خلاف القاعدة التي قرّرها النحاة.

أ- فمّمّا احتجّ به لتقديم خبر " كان " على اسمها، آيتان اثنتان، و ذلك حين قال : " و تقول : ما كان أخاك إلا زيد، كقولك: ما ضرب أخاك إلا زيد، و مثل ذلك قوله عزّ و جلّ: ﴿ ما كان حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ (2)؛ ﴿ و ما كان جوابَ قومه إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ (3). وقال الشاعر :

و قد علّم الأقوام ما كان داءها
بثّهلان إلا الخزي ممّن يقودها (4)

و إن شئت رفعت الأول كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيداً. و قد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع " (5).

و في هذا المثال، قاس سيبويه وقوع التقديم و التأخير في الجملة الاسميّة، على وقوعه في الجملة الفعلية؛ فقد مثّل بجملة " ما ضرب أخاك إلا زيد "، و هي فعلية، لتقديم المفعول على الفاعل، و مثّل بجملة " ما كان أخاك إلا زيد "، و هي اسمية، لتقديم خبر " كان " على اسمها.

و ما جرى من تقديم و تأخير في الآيتين و شبههما في الكلام، على وجه الجواز لا الوجوب؛ ذلك أنّه ليس أحد الجزأين، و قد استويا في العريف، بأحقّ من الآخر بالابتداء، و قد قرئت الآيتان بالوجهين في ترتيب ذينك الجزأين في الجملة.

ب- و ممّا خرّجه سيبويه على التقديم و التأخير، قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِّثُونَ وَالنَّصَارَى مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (6).

1 - دلائل الإعجاز : 79.

2 - سورة الجاثية: 25، و هذه قراءة الجمهور، كما في البحر: 49/8.

3 - سورة الأعراف: 82. و سورة النمل: 56.

4 - البيت مجهول القائل، و قد قال عنه الأستاذ هارون: "لم أجد للبيت نسبة": 50/1 (الهامش).

5 - الكتاب: 50/1، و قرأ غير الجمهور بالرفع في الآية الأولى، و الحسن في الثانية، البحر: 334/4.

6 - سورة المائدة: 69.

فقد ذهب إلى أن رفع " الصائبون " إنما جاء " على التقديم و التأخير، كأنه ابتداءً على قوله " و الصائبون " بعد ما مضى الخبر ⁽¹⁾.

و السبب في حمل سيبويه و سائر البصريين لرفع " الصائبون " على التقديم، أنهم يمنعون العطف بالرفع على اسم " إن " قبل ذكر خبرها ⁽²⁾، و لكي تطرد هذه القاعدة مع النص القرآني، لجأوا إلى القول بتقديم المبتدأ و تأخير خبر " إن " و تقدير خبر للمبتدأ من جنس خبر " إن " ⁽³⁾.

و ذكر بعضهم للآية تخريجاً آخر، يجعل ﴿ من آمن بالله و اليوم الآخر ﴾ خبراً لـ " الصائبون و النصارى "، و يضمّر لـ " إن " خبراً كالخبر المظهر ⁽⁴⁾.

ثالثاً- الزيادة و الحذف :

جاء في بعض الآيات القرآنية، ألفاظ حملت على الزيادة، التي يراد بها أن اللفظ لا يعمل عملاً نحوياً يؤثر في الإعراب، و ليس له وظيفة نحوية يضطلع بها في التركيب الذي ورد فيه، و إنما جاء ليؤكد المعنى و يقوّيه ⁽⁵⁾.

أ- فمن تلك الآيات ما جاء في القرآن : ﴿ لئلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ ⁽⁶⁾، فإنّ " لا " الأولى قد جاءت - حسب سيبويه - بـ " معنى لأن يعلم أهل الكتاب " ⁽⁷⁾.

و هذا يؤدّي إلى أنّ " لا " لم تعمل عملاً نحوياً، و لا قامت بوظيفة نحوية، و إنما زيدت لتثبّت المعنى المقرّر في الآية؛ و ذهب ابن قتيبة إلى تعليل زيادة " لا " بأنّ " المعنى: ليعلم أهل الكتاب أنهم لا يقدرّون، لأنّ في آخر الكلام جحداً " ⁽⁸⁾.

¹ - الكتاب: 155/2.

² - أسرار العربية: 146، ابن الأنباري، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الخيل، ط1 (1415هـ/1995م).

³ - المصادر نفسه و الصفحة.

⁴ - المصادر نفسه: 147.

⁵ - شرح قواعد الإعراب: 332، الكافيحي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، ط1 (1989م).

⁶ - سورة الحديد، 29.

⁷ - الكتاب: 390/1.

⁸ - تأويل مشكل القرآن: 245، و يقصد ابن قتيبة بالجد نفي قدرة الكتابيين على أن يؤثروا أحداً شيئاً من فضل الله.

و كان سيبويه قد نصّ على أن توكيد المعنى و تقويته هما الغرض من ورود "ما" في تركيب آخر، و ذلك في قوله : " و أمّا قوله : ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ﴾⁽¹⁾ فإنما جاء لأنه ليس لـ " ما " معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد...⁽²⁾.

ب- قال سيبويه : " و اعلم أنهم يقولون : إن زيد لذهب، و إن عمرو لخير منك، لما خففها جعلها بمنزلة " لكن " حين خففها، و ألزمها اللام لئلا تلبس بأن التي هي بمنزلة " ما " التي تنفي بها. و مثل ذلك : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁽³⁾، و إنما هي : لعلها حافظ⁽⁴⁾.
و مثله عنده قوله تعالى : ﴿و إِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾⁽⁵⁾، إذ معناه " لجميع، و ما لغو "⁽⁶⁾.

و كلمة اللغو عند سيبويه اصطلاح على الزيادة التي بينا معناها قبل، و التي يمكن أن توصف بأنها نحوية تتصل بتركيب الكلام، لا بمعناه، إذ أن " ما " ليست زائدة بهذا الاعتبار.
و أمّا الحذف فظاهرة كثيرة الدوران في الكلام العربي، و هي تهدف إلى التخفيف، و تشمل مختلف الأجزاء المكوّنة للجملة.

و تتجلى قيمة الحذف البلاغية في كونه أفصح من الذكر في أحيان كثيرة، و أنّ عدم الإبانة يحمل زيادة في البيان و الإفادة في مواقع عدّة⁽⁷⁾.

و في " الكتاب " كثير من ظواهر الحذف المختلفة، احتجّ لها بآيات من القرآن.

أ- فمن ذلك حذف الاسم اختصاراً، مع إبقاء موصوفه؛ فقد سأل سيبويه أستاذه الخليل " عن قوله : زيد أسفل منك، فقال : هذا ظرف، كقوله تعالى : ﴿و الركب أسفل منكم﴾⁽⁸⁾ كأنه قال : زيد في مكان أسفل من مكانك "⁽⁹⁾.

1 - سورة النساء: 155، و سورة المائدة: 13.

2 - الكتاب: 180/1-181.

3 - سورة الطارق: 4.

4 - المصدر السابق: 139/2. و إعراب ثلاثين سورة: 59.

5 - سورة يس: 32. قرأ ابن عامر عاصم و حمزة و ابن جهمّ بالتشديد، و قرأ باقي العشرة بالتخفيف. ينظر: المهدّب: 166/2.

6 - المصدر السابق: 139/2.

7 - دلائل الإعجاز: 106.

8 - سورة الأنفال: 42.

9 - الكتاب: 289/3.

و الواقع أن " أسفل " - على هذا التقدير - ليس الظرف نفسه - كما قال الخليل، بل صفة له؛ و قد حذف الظرف - و هو المكان - و أقيمت الصفة مقامه، فلا استشهاد هنا لحذف الموصوف، و إقامة الصفة مقامه.

ب- و من ذلك حذف المبتدأ من الجملة الاسمية، فقد عرض سيبويه لنوع من الحال يقع منصوباً، و يكون توكيداً لنفسه، ثم مثل له بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾⁽¹⁾، و قال بعد ذلك: " و قد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضم شيئاً هو المظهر، كأنك قلت: ذاك وعد الله، و صبغة الله⁽²⁾، أو هو دعوة الحق⁽³⁾، على هذا و نحوه رفعه. و ذلك قوله جلّ و عزّ: ﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾^{(4) (5)}،

ففي الآية حذف المبتدأ و ذكر الخبر، و هو " بلاغ "؛ و ذكر الاسمان في قوله تعالى: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذِرُوا بِهِ﴾⁽⁶⁾.

ج- و كما يضم الاسم - بتعبير سيبويه - يضم الفعل إذا ذكر ما يدلّ عليه في السياق، و مما استدل به سيبويه لذلك إحدى الآيات القرآنية؛ و ذلك في قوله في "باب ما يضم فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر و النهي": " و يجوز أن تقول: مكّة والله، على قولك: أراد مكّة و الله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس، فقلت: مكّة و الله، أي أراد مكّة إذ ذاك. و من ذلك قوله عزّ و جلّ: ﴿بَلْ مَلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾⁽⁷⁾، أي بل تتبع ملة إبراهيم حنيفاً، كأنه قيل لهم: اتبعوا، حين قيل لهم: ﴿كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى﴾^{(8) (9)}.

¹ - سورة الروم: 6.

² - سورة البقرة: 138، و هي ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَ مِنْ أَحْسَنِ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَ نَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾، و لكن سيبويه لم يذكرها بوصفها آية.

³ - من قول سيبويه: "الله أكبر دعوة الحق"، و قال السيرافي معاللاً للنصب: "لأن قولك: الله أكبر، إنما هو دعاء إلى الحق، و إلى أن يكون السامع يتشقى إلى جملة القائِلين بالتوحيد، و إلى القوم الذين شعارهم: الله أكبر، فيكون هذا دعوة الحق يتداعون بها، كأنه قال: دعوا دعاء الحق، و ادعوا دعاء الحق". الكتاب: 381/1 (الهامش)، و ينظر مقال "جملة الموقع النحوي الواحد عند سيبويه" للدكتور محمد شرف الدين، ضمن مجلة اللسان العربي، مجلد 16، ج1 (1398هـ/1978م).

⁴ - سورة الأحقاف: 35، و صوابها: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾، و قد التبست على سيبويه بالآية: 44 من سورة يونس و هي: ﴿يَوْمَ يَجْزِيهِمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ...﴾ الآية.

⁵ - الكتاب: 381/1.

⁶ - سورة إبراهيم: 52.

⁷ - سورة البقرة: 135.

⁸ - سورة البقرة: 135.

⁹ - الكتاب: 257/1.

فالفعل " نتبع " أضمر، و استعمل إظهاره، فنصب مفعولا.
و قد أضاف بعض النحاة في تقدير الفعل وجها آخر هو الفعل الماضي⁽¹⁾.

رابعاً- الحمل :

و يسميه سيبويه الإجراء أيضاً، كما يسميه الحمل⁽²⁾.
و قد جاء من ذلك في " الكتابات " أمثلة مختلفة؛ ففيها ما حمل فيه اللفظ على اللفظ، و فيها ما حُمِلَ فيه على المعنى، و منها ما حُمِلَ على المحل الإعرابي.
أ- فمن النوع الأول و الثاني، ما جاء في الآية الكريمة : ﴿ بلى من أسلم وجهه لله وهو محسنٌ فله أجره عند ربه و لا خوفٌ عليهم و لا هم يحزنون ﴾⁽³⁾.
فقد قال سيبويه تعليقا على هذه الآية : " أجرى الأول على لفظ الواحد و الآخر على المعنى "⁽⁴⁾.

فأما الأول الذي أجرى على لفظ الواحد، و حمل عليه، فهو الجملة الواقعة خبرا و هي " له أجره "؛ حيث أجرى الضمير فيها على لفظ اسم الشرط " من " و لفظ فعله " أسلم " الذي أسند إلى ضمير مفرد كذلك.

وأما الثاني الذي أجرى على المعنى فالجملة المعطوفة على جملة الخبر و هي " ولا خوف عليهم " فقد تغيرت فيها صيغة الضمير من الافراد الى الجمع⁽⁵⁾ لأن اسم الشرط " من " يصلح للدلالة على الجمع، كما يصلح للدلالة على المفرد.

ب- ومن النوع الثاني كذلك ما نقله سيبويه عن الخليل في قول تعالى : ﴿ كلُّ في فلك يسبحون ﴾⁽⁶⁾ وقوله : ﴿ رأيتهم لي ساجدين ﴾⁽⁷⁾ وقوله : ﴿ يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم ﴾⁽⁸⁾ فقد ذهب الخليل الى أن الكواكب والنمل في مثل هذا الآيات " بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم

¹ - ينظر: البيان في إعراب القرآن: 120.

² - الكتاب : 90/3.

³ - سورة البقرة: 112.

⁴ - المصدر السابق: 65/1.

⁵ - إعراب القرآن المنسوب الى الزجاج : 369 تحقيق ابراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني بيروت ط3 (1406هـ/1986م).

⁶ - سورة الأنبياء: 33 ويس: 40 بلفظ ﴿ وكل في فلك يسبحون ﴾.

⁷ - سورة يوسف: 4.

⁸ - سورة النمل: 18.

بالسجود وصار النمل بتلك المنزلة حين حدث عنه كما تحدث عن الأناسي وكذلك ﴿ في فلك يسبحون ﴾ لأنها جعلت في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول مطرنا بنوء كذا ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويصير الأمور ⁽¹⁾.

وحاصل تفسير الخليل هذا أن ما أنزل في مثل هذه الآيات منزلة العاقل إنما خزل ذلك بما لبسته العاقل من جهة ما، فالكواكب لا بست الإنسان من جهة السجود والنمل شابهه من وجه أنها نوديت كما ينادى العاقل وأمرت كما يؤمر.

فهذه الأوجه من الشبه أو التشبيه هي التي سوغت الحديث عن هذه الأشياء بأسلوب الحديث عن الإنسان العاقل، وذلك ما يبدو واضحاً في الضمائر المعبر بها عن تلك المخلوقات وهي ضمائر موضوعة للعاقل في الأصل مستعملة له في العادة.

جـ- ومن النوع الثالث من أنواع الحمل وهو الحمل على المحل الإعرابي، الرفع على الابتداء حملاً للمرفوع على محل اسم "إن" قبل دخولها عليه وتغييرها لحكمه.

وقد استشهد سيوييه لذلك بقوله تعالى: ﴿ أن الله بريء من المشركين ورسوله ﴾ ⁽²⁾، وقال: " فابتدأ لأن معنى الحديث حين قال: إن زيدا منطلق؛ زيد منطلق ولكنه أكد بأن كما أكد فأظهر زيدا وأضمره ⁽³⁾."

فالرفع محمول على العطف على محل اسم "أن" قبل دخولها عليه، كما أن "إن زيدا منطلق" محمول على الابتداء إذ ليس بين التوكيين من فرق في المعنى سوى زيادة التوكيد

ونحو هذا ما في قوله تعالى: ﴿ من يُضِلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون ﴾ ⁽⁴⁾. في قراءة جزم المضارع "يذرهم" ⁽⁵⁾.

فالقارئ بذلك "حمل الفعل على موضع الكلام لأن الكلام في موضع يكون جواباً لأن

¹- الكتاب: 47/2، وينظر اعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: 375.

²- سورة التوبة: 3.

³- الكتاب: 238/1.

⁴- سورة الأعراف: 186.

⁵- السبعة في القراءات: 229 والتفسير: 94 وإيضاح الرموز 224 وهي قراءو حمزة والكسائي وخلف العاشر المذهب 259/1 والحجة في القراءات السبع: 167، ابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط 2، د.ت، والبحر المحيط: 433/4.

أصل الجزاء الفعل وفيه تعمل حروف الجزاء ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره ⁽¹⁾. ومقصود سيبويه أن أصل جواب اسم الشرط الجازم أن يكون فعلاً مجزوماً غير أن هذه الصورة قد تتخلف فيأتي الجواب جملة اسمية كما في الآية فقد جاءت جملة " فلاهادي له " جواباً لاسم الشرط " من " ولما كان للمعطوف حكم ماعطف عليه وكان محل الجملة الجزم جاء الفعل المعطوف على محل الجزم مجزوماً ⁽²⁾ وقد عبر سيبويه عن المحل بالموضع، والجزم أولى بالفعل هنا لأنه في موضعه.

خامساً- قضايا تركيبية مختلفة :

كانت النماذج التي تناولنا ها من الصنف الذي لا تتنظمة أبواب نحوية محددة ولكنه يتكرر في الكثير منها، وسنضيف إليها قضايا أخرى مما احتج له سيبويه بالقرآن وهي من الصنف الثاني الذي يكاد يختص به باب واحد من أبواب النحو.

أ- من ذلك أن " كان " تستغني عن الخبر إذا تضمنت معنى الوجود والوقوع في مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ ⁽³⁾. فبهذه الآية استدل صاحب " الكتاب " على الاستغناء المذكور ثم قال : " ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالها : " إن لاحظية فلا ألية " ⁽⁴⁾.

ب- والمستثنى وهو الاسم الواقع بعد الأداة قد يجيء من غير جنس المستثنى منه فيدعى الاستثناء حينئذ استثناء منقطعاً ⁽⁵⁾.

وقد رأى سيبويه أن الأداة تحمل في هذا الأسلوب معنى " ولكن " واستدل على ذلك بأبيات شعرية عديدة ⁽⁶⁾، وآيات منها: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ ⁽⁷⁾، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ نَشَأْ

¹ - الكتاب : 90/3-91.

² - الحجة : 167 ، والبحر : 33/4 ، والمهذب : 259/1.

³ - سورة البقرة : 280 ، وهذه قراءة الجمهور وقرأ أبو جعفر بضم سين "عسرة" وقرأ باقي العشرة بفتح سين "ميسرة" ينظر المهذب 108/1.

⁴ - يضرب هذا المثل في مداراة الناس لإدراك بعض الحاجة منهم، والحظية المرأة التي تحظى عند زوجها بالمكانة والإعزاز والألية غير المقصورة في حق زوجها. و ينظر : مجمع الأمثال 29/1-30 للميداني، ط دار مكتبة الحياة، بيروت، د ط (1961) ولسان العرب مادة (حظا).

⁵ - الكتاب: 260/1-261.

⁶ - ينظر الكتاب : 321/2 و322 و326 و327 و228 و229.

⁷ - سورة النساء : 157.

نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم يُنقذون إلا رحمةً مِنَّا ومتاعاً إلى حين^(١).

فالرحمة للمسيئين في أعمالهم تفضل من الله صِرف وهو خارج عن كل الأسباب التي يتعلّقون بها للنجاة من نحو مستصرخ يستصرخونه أو مستنقذ يستنقذونه، وكذلك ادّعاء اليهود قتلهم لعيسى - عليه السلام - فإنه قائم على ظن أو وهم وليس أيّ من الأمرين أو مثلهما داخلاً في زمرة العلم واليقين^(٢) وزاد النحاس وجهاً آخر هو البدلية^(٣).

فكلّ ما يأتي في الاستثناء غير متضمّن في ما يستثنى منه إنما يكون - كما قال سيبويه - "على معنى ولكن"^(٤).

ج- ويحدث في أسلوب القسم أن يتعدّد المقسم به فيحذف حرف القسم - كما نقل سيبويه - عن أستاذه في مثل قوله تعالى: ﴿والليل إذا يغشى والنّهار إذا تجلّى وما خلق الذّكر والأنثى إنّ سعيكم لشتّى﴾^(٥).

قال الخليل حين سئل عن هذه الآيات: "الواوان الأخریان ليستا بمنزلة الأولى ولكنهما الواوان اللّتان تضمّنان الأسماء إلى الأسماء في قولك: مررت بزيد وعمرو و الأولى بمنزلة الباء والتاء"^(٦).

ولمّا سأله سيبويه عن ذلك قال: "إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد ولو كان انقضى قسمه بالاول على شيء لجاز أن يستعمل كلاماً آخر فيكون كقولك: بالله لأفعلن بالله لأخرجن اليوم. ولا يقوى أن تقول: وحقّك وحقّ زيد لأفعلن والواو الآخرة واو القسم لا يجوز إلا مستكرها لأنه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلا أن تضمّ الآخر إلى الأوّل وتحلف بهما على المحلوف عليه"^(٧).

^١ - سورة يس: 43-44.

^٢ - إعراب النحاس: 502/1، وتفسير ابن كثير: 493/1.

^٣ - إعراب النحاس: 502/1.

^٤ - الكتاب: 319/2 و 322 و 325.

^٥ - سورة الليل: 1 و 2 و 3 و 4.

^٦ - المصدر السابق: 501/3 وكذلك أعربهما ابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة: 124-125.

^٧ - الكتاب: 501/3.

ويبدو من هذا التعليل أن الخليل يرى ألا يتكرّر ذكر حرف القسم إذا تعدّد المقسم به والمقسم عليه واحد وإنما يكفي بذكر الأوّل وعطف الأسماء المقسم بها بعضها على بعض.

د- ومن سنن العرب في كلامهم أن يخاطبوا الاثنين أو يتحدثوا عنهما بصيغة الجمع كما قالوا: "ما أحسن وجوههما"⁽¹⁾.

وقد وجّه الخليل ذلك بأن الاثنين جميع وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذلك، ولكنهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما يكون شيئاً من شيء"⁽²⁾.

ومما ورد من القرآن "الكتاب" دليلاً على ذلك أي الإخبار والحديث عن الاثنين بصيغة الجمع قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا: لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾⁽³⁾.

فالكلام في الآيتين عن خصمين، ولكن التّسوّر أسند إليهما بواو الجماعة وعلة ذلك بيّنة وهي أنهما جمع في المعنى وهذا أشبه بظاهرة الحمل التي سبق التمثيل لها بل نرى أن هذا الأسلوب يندرج تحت هذه الظاهرة.

ومن الآيات التي تضمّنت هذا التعبير: ﴿كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾⁽⁴⁾. والخطاب في الآية لاثنيين هما موسى وأخوه هارون "وزعم يونس أنهم يقولون: ضع رحالهما وغلما نهما وإنما هما اثنان" كما في الآيتين السابقتين⁽⁵⁾.

نقل النحاس عن الكسائي أن القرآن في الآية الأولى "جمع لما كان خيراً فلما انقضى الخبر وجاءت المخاطبة خبر الاثنين عن أنفسهما فقالا خصمان"⁽⁶⁾.

وقد استخلص الدكتور أحمد مكي الأنصاري أثناء عرضه لهذه الخاصّة الأسلوبية في كلام العرب أموراً عدّة نذكر منها ثلاثة: الأوّل أن معاملة المثني معاملة الجمع أحياناً ليست مقصورة

¹- الكتاب: 48/2.

²- المصدر نفسه: 48/2.

³- سورة ص: 21 و 22.

⁴- سورة الشعراء: 15.

⁵- الكتاب: 622/3.

⁶- إعراب النحاس: 459/3.

على العربية، فمعظم اللغات الأخرى لاتكاد تفرق بين الاثنين والجماعة، ولذلك فإن الظاهرة ليست فريدة ولاغربية⁽¹⁾.

والثاني أن هذا العدول عن مخاطبة المثنى أو الحديث عنه بصيغة التثنية قد يحمل سرّاً بلاغياً خفياً يحمل إشعار الرسولين موسى وهارون، بأنهما مجتمعين ذوا قوّة كقوة الجماعة⁽²⁾.
والثالث أن القاعدة اللغوية تحيز الوجهين، أي أنه يمكن أن يعامل المثنى معاملته الأصلية، وهو الأقيس، ويجوز أن يعامل معاملة الجمع وهو الأكثر سماعاً⁽³⁾.

هـ- وتناول سيبويه في أحد المواضع من كتابه نوعاً من أنواع البدل وهو بدل المعرفة من النكرة، فقال: "أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجل عبد الله كأنه قيل له: عن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذاك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿وإنك لتهدى إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله﴾⁽⁴⁾ (5).

فقد أبدل من الصراط المستقيم في الآية وهو نكرة "صراط الله" لكونه معرفاً بالإضافة وفي إبدال الثاني من الأول زيادة بيان للمراد، وإيضاح للمقصود.
تلك هي الطائفة التي وقع عليها اختيارنا في التمثيل للتراكيب القرآنية التي استشهد بها سيبويه في كتابه لمسائل نحوية متنوعة.

وفي العنصر التالي نقوم بعملية عكسية، بعرض نماذج من التراكيب القرآنية التي كان في بإمكانه الاستشهاد بها على عدّة قضايا نحوية، ولكنه - كما سنرى - إما ردّها - كما يفهم من كلامه - عنها، وإما أولها تأويلاً حال بينه وبين الوجه الذي تصلح تلك التراكيب لأن تكون حجة له.

¹ - سيبويه القراءات : 218 الدكتور أحمد مكي الانصاري دار المعارف مصر د ط (1392هـ/1972م).

² - المرجع نفسه و الصفحة.

³ - سيبويه القراءات : 218.

⁴ - سورة الشورى : 52 و 53.

⁵ - الكتاب : 14/2.

التراكيب القرآنية غير المحتج بها في "الكتاب":

قبل أن نشرع في تناول هذه التراكيب لابد من تحديد معيار للحكم بعدم وقوع الاحتجاج بهذه التراكيب التي تتضمنها بعض الآيات القرآنية وفي تقديرنا أن ذلك المعيار يمكن أن يحدّد بأمرين اثنين، الأول عدم ورود الآية في "الكتاب" أصلاً مع خلوّه من القاعدة التي تشبّتها، والثاني تناول سيبويه للآيات بوجه يصرّفها عن وجه من الوجوه، بعارض من عوارض الصناعة النحوية، كالتأويل والتعليل والحمل على القلّة.

نحاول إذاً عرض عدد من الآيات التي تشتمل على تراكيب نحوية مصنّفين إياها حسب ما حدّدناه قبل قليل مقياساً للحكم بعدم استشهاد سيبويه و مُلمّعين في الوقت نفسه الى بعض من استشهدوا بتلك الآيات والقراءات.

أولاً: الآيات غير الواردة في "الكتاب":

كثيرة هي الآيات والقراءات التي لم ترد في كتاب سيبويه فلم يحتجّ بها على قواعد نحوية معينة أو احتجّ بغيرها عليها.

أ- فمن ذلك أن سيبويه قال: "ومّا يقبُح أن يشركه المظهر علامة المضمّر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيدٌ وهذا أبوك وعمرو" (1).

وقال: "وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمّر على المرفوع والمجرور إذا اضطرّ الشاعر" (2).

بيّن هذان النصّان أن عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع والمجرور غير جائز في الكلام، إلا في ضرورة الشعر وموصوف بالقبح عند سيبويه، إلا أن يعاد الجار وهو المشهور من مذهب البصريين (3).

¹ - الكتاب : 381/2.

² - المصدر نفسه : 382/2.

³ - ارتشاف الضرب من كلام العرب: 658/2 أبو حيان تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس مطبعة المدني والخاصة ط1 (1408هـ/1987م)، والأشبهاء والنظائر 293/2-294 السيوطي مراجعة الدكتور فايز ترحيني دار الكتاب العربي ط1 (1404هـ/1984م).

ومن نظر في القرآن وجد فيه آية تجيز ما منعه البصريون قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁽¹⁾، فقد قرئت هذه الآية بجر "الأرحام"⁽²⁾ عطفاً على الضمير المحرور بالباء، وهو الهاء العائدة على لفظ الجلالة.

وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽³⁾.

فورد المسجد في الآية محروراً بالعطف على الضمير المحرور بالباء، دون إعادتها. وبهاتين الآيتين كان يمكن لصاحب "الكتاب" أن يحتج لجواز العطف على الضمير المحرور، من غير إعادة للجار - كما فعل ذلك غيره من النحاة -⁽⁴⁾.

ب- استشهد سيبويه في موضع من المواضع، لحمل الكلمة على محل الكلمة التي عطف عليها محلاً لا لفظاً بآيات شعرية⁽⁵⁾.

في حين أنه كان أولى به، أن يثبت هذه القاعدة بمثل قوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾⁽⁶⁾.

فمقتضى العطف أن تجر كلمة "لؤلؤاً" تبعاً لكلمة "أساور" المحرورة بـ "من"⁽⁷⁾، ولكنه روعي في عطفها المحل لا اللفظ فعطف "لؤلؤاً" على محل "أساور" وهو نصب على المفعولية، لا على لفظها المحرور⁽⁸⁾.

وقد يقال: إن سيبويه قد استشهد بآيات وقراءات على ظاهرة الحمل على المحل في مطلقاً أخرى من كتابه، ومنها ما مثلنا به في بحثنا هذا.

¹ - سورة النساء : 1.

² - الجرجري قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب والأعمش وأبي رزين وحمة السبعة : 226، والتيسير : 78، والبحر : 147/2، والنشر : 247/2.

³ - سورة البقرة : 217.

⁴ - الخصائص : 285/1 - 286 والبحر : 147/2 و 148، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : 53-57، ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت د. ط، د. ت.

⁵ - الكتاب 67/1-69.

⁶ - سورة فاطر : 33، وهذه قراءة نافع وعاصم ويعقوب وقرأ الباقر بالخفض. التيسير : 127، وإيضاح الرموز : 137.

⁷ - ينظر: إعراب النحاس : 373/3.

⁸ - الحجة في القراءات السبع : 252.

ونقول: إن الأمر هنا يتعلّق بهذه المسألة أي عطف المنصوب على مجرور اللفظ منصوب المحل في هذه الآية أو ماشابهها، ثم بأولوية الاحتجاج بالقرآن على غيره. وإنما نركّز على تلك الأولوية لكون القرآن الحجّة الأقوى لكلام العرب، لاحتجّة عليه، وذلك أنه كلام عربي، نزل بلسان عربي.

ج- وقال في "الكتاب": "ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار، إلا في شعر كراهية أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور"⁽¹⁾.

وعلّل سيبويه امتناع هذا الفصل بأن "المجرور داخل في الجارّ، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المتونّ يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيداً ولا تقول: هذا ضاربٌ بك زيدٍ"⁽²⁾.

فالفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز في سعة الكلام، وحجّته في ذلك أن المتضايدين من حيث افتقار أحدهما للآخر بمنزلة الكلمة الواحدة التي لا يجوز فصل بعض أجزائها عن بعض، ولكن الفصل المرفوض يجوز في الشعر حيث يُضطرّ الشاعر وقد ورد في "الكتاب" بعض الشواهد الشعرية لذلك الفصل⁽³⁾.

بيد أن هناك قراءات قرآنية تضمّنت هذا الفصل الذي منعه سيبويه، ومن تلك القراءات قراءة بن عامر لهذه الآية: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾⁽⁴⁾، حيث فصل بين المتضايدين "قتل شركائهم" بالمفعول وهو "أولادهم"⁽⁵⁾.

د- وذهب سيبويه إلى أنّ وقوع "كلّ" مفعولاً مضافاً ضعيف موافقاً للخليل في هذا الرأي الذي نقله عنه ثم قال: "والذي ذكرته لك قول الخليل ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه"⁽⁶⁾.

¹ - الكتاب : 176/2 - 177.

² - المصدر نفسه : 164/2.

³ - المصدر نفسه : 177/1 - 180 و 166/2.

⁴ - سورة الأنعام: 137.

⁵ - السبعة : 270 ، وإعراب النحاس : 12/3 ، والبحر : 228/4.

⁶ - الكتاب : 117/2.

وعلل الخليل هذا الضعف بأن العرب "لا يعمّون هكذا" ⁽¹⁾؛ وفسّر المجريطي (ت 401هـ) ذلك بقوله: "... وقبح "أكلت كل شاة" لأنه مفعول ولا يعمّون هكذا بعد المبني على الفعل ونحوه" ⁽²⁾.

وزاد الخليل تعليله بسطا فقال: "وذلك أن "كلّهم" إذا وقع موقعا يكون الاسم فيه مبنيّا على غيره شبه بأجمعين وأنفسهم ونفسه فألحق بهذه الحروف إنما توصف بها الأسماء ولا تبنى على شيء، وذاك أن موضعها من الكلام أن يعمّ ببعضها، ويؤكد ببعضها بعد ما يذكر الاسم، إلا أن كلّهم قد يجوز فيها أن تبنى على ما قبلها، وإن كان فيه بعض الضعف، لأنه قد يتدأ به، فهو يشبه الأسماء التي تبنى على غيرها" ⁽³⁾.

وقال شارح عيون "الكتاب": "يقول: إنّ كلّهم" مشبهة بأجمعين وأنفسهم، وأجمعون يعمّ بها، وأنفسهم يؤكد بها ما يذكر الاسم، فكذلك ينبغي أن يفعل بكّلهم لأنها أخت أجمعين في العموم والتوكيد، وأخت أنفسهم في التوكيد، إلا أنها قد يبنى على ما قبلها في ضعف من الكلام، لأنها تخالف أجمعين في أنها تبتدأ، فهي تشبه الأسماء التي تبنى على غيرها لذلك" ⁽⁴⁾.

ومع هذا التضعيف الذي نقله سيبويه عن الخليل موافقا، وشرحه المجريطي، يوجد ما يقرب من أربعين موضعا في القرآن وقعت فيه "كل" مفعولا مضافا ⁽⁵⁾، فهل تحمل لغة القرآن على هذا الضعف أو القبح؟!

ونذكر ممّا جاء في تلك المواضع نموذجا واحدا هو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ ⁽⁶⁾.

¹ - الكتاب : 116/2.

² - شرح عيون كتاب سيبويه : 140 ، المجريطي تحقيق عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان، القاهرة، ط 1 (1404هـ-1984م).

³ - المصدر السابق : 116/2.

⁴ - المصدر السابق : 141.

⁵ - وقد ذكر محقق "شرح عيون كتاب سيبويه" أن الأستاذ عزيمة قد أحصى تلك المواضع فكانت ستة و ثلاثين، منها خمسة في سورة الأنعام. ينظر : الصفحة 140 (الهامش)، وقد استدرك الدكتور الأنصاري على إحصاء الدكتور عزيمة بأن المواضع سبعة و ثلاثون لأن هناك موضعا بسورة البقرة، وهو الآية : 276، ونصها : ﴿وَاللَّهُ لَا يَجِبُ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٌ﴾. ينظر : نظرية النحو القرآني : 113، و تنظر هذه المواضع في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: 614-619، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الجليل، د. ط. (1408هـ/1988م)، وردت الكلمة على صور مختلفة من المفاعيل، فتارة مفعولا به، و أخرى مفعولا فيه، و ثلاثة مفعولا له.

⁶ - سورة الأنبياء: 30.

هـ- و في آخر أحد الأبواب التي تناول فيها الاستفهام سيوييه، قرّر " أن حروف الاستفهام كلّها يقبح أن يصيّر بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيد قام و أين زيد ضربته، لم يجز إلا في الشعر....." (1).

و قد سبق منه هذا الحكم حيث قال: "و حروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم توسّعوا فيها فابتدأوا بعدها بالأسماء و الأصل غير ذلك. ألا ترى أنهم يقولون: هل زيد منطلق، و هل زيد في الدار، و كيف زيد آخذ. فإن قلت: هل زيدا رأيت و هل زيد ذهب، قبح و لم يجز إلا في الشعر،..." (2).

ثم علّل عدم جواز تأخر الفعل على الاسم في غير الشعر بأن الاستفهام "كالأمر في أنه غير واجب، و أنه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقرّ عند السائل ألا ترى أن جوابه جزم فلهذا اختيار النصب و كرهوا تقديم الاسم، لأنها حروف ضارعت بها بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابها كجوابه و قد يصير معنى حديثها إليه. و هي غير واجبة كالجزاء، فقبح تقديم الاسم لهذا. ألا ترى أنك إذا قلت: أين عبد الله آته، فكأنك قلت: حيثما يكن آته" (3).

و بعد هذا التعليل، ذكر أن ألف الاستفهام تستثنى من هذا الحكم لأنها الأصل في الباب دون غيرها (4).

و آيا ما كانت التعليلات و الحجج التي استند إليها سيوييه في هذا المنع، فإنها تسقط أمام ما ورد به القرآن في مثل قوله: ﴿قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بضياء أفلا تسمعون. قل أرأيتم إن جعل الله عليكم النهار سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه أفلا تبصرون﴾ (5).

فهاتان آيتان في موضع واحد، جاء الفعل فيهما مؤخرا على الاسم مرتين في أسلوب الاستفهام، و لم تكن الأداة هي الألف التي أخرجها سيوييه من حكم المنع، وإنما هي "من".

¹ - الكتاب: 101/1.

² - المصدر نفسه: 99/1.

³ - المصدر نفسه و الصفحة.

⁴ - المصدر نفسه و الصفحة.

⁵ - سورة القصص: 71 و 72.

تلك هي بعض الآيات التي لم ترد أصلاً في "الكتاب"، و لم يحتجّ بها صاحبه على ما كان يمكن أن تؤسس عليها و على غيرها، من قواعد تركيبية مختلفة.

و هذه المجموعة من الآيات، تمثل القسم الأول من الآيات التي لم يقع بها الاحتجاج في "الكتاب".

و يمكن أن يفسّر عدم الاحتجاج الصريح هذا بالنقص الذي ظهر في استقراء العلماء استقراء العلماء للنصوص اللغوية عموماً، و الذي صدروا عنه في تقعيد القوانين اللغوية المختلفة، و أسفر عن نقصان في النتائج، و تناقض في الأحكام، و تأويل للنصوص وتغليط لها، و هي واردة عن عرب فصحاء، أو قراءات قرآنية معتبرة عند أهل القراءة⁽¹⁾.

و وجود هذه الظاهرة في "الكتاب" يقوّي أيضاً اعتماد النحاة القواعد المنطقية التي هي أبعد عن الإحاطة بالشواهد و غيرها، لأنها قد تنحو خلاف ما تنحوه تلك القواعد⁽²⁾.

ثانياً: الآيات المتناولة بأحد عوارض الصناعة النحوية:

و هذا الصنف كثير الدوران في "الكتاب"، و نحن هنا نكتفي ببضعة أمثلة منه.

أ- قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽³⁾.

ورد هذا الحرف في ستة مواضع من القرآن، و قرأ المضارع بالنصب اثنان من السبعة، و هما ابن عامر الذي نصب في ستة منها، و وافقه الكسائي في موضعين منها⁽⁴⁾، كما نصب ذلك ابن عامر في سائر المواضع إلا في آيتين⁽⁵⁾.

و الذي وردت به القراءة من النصب، يخالف ما استقرّت عليه القاعدة عند البصريين من أن المضارع لا ينصب بعد الفاء إلا إذا كان جواباً، أما في هذه الآية فقد رأوا أنه إخبار لا جواب، و لذلك لا يكون له فيها إلا الرفع⁽⁶⁾.

¹ - مدرسة الكوفة: 53.

² - العربية قبل سيبويه و بعده: 75، مقال للأستاذ إبراهيم العريض، مجلة "اللسان العربي"، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، مجلد: 12، جزء: 2، العدد (1395 هـ / 1975 م).

³ - من: البقرة: 117، و آل عمران: 47 و 59، و الأنعام: 73، و النحل: 40، و مريم: 35، و عاقر: 68، و يس: 82، و ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: 640-641.

⁴ - النشر في القراءات العشر: 220/1. و الأيتان هما: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ سورة النحل، و الآية: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ سورة يس، و اتفق العشرة في أول موضعي آل عمران و موضع الأنعام، كما في النشر: 220/2.

⁵ - الكتاب: 38/3.

فإن جاز عندهم ففي الشعر، "و نصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب،
و ذلك لأنك تجعل "أن" العاملة. فمما نصب في الشعر اضطرازا قوله:

سأترك منزلي لبني تميم
و ألحق بالحجاز فأستريحاً⁽¹⁾.

و كان في إمكان سيبويه و سائر البصريين، أن يوجهوا النصب - ما دام قد ورد في الأثر
الثابت - على الجواب، ثم يعيدوا بناء القاعدة السابقة الذكر، كما فعل ابن خالويه في "الحجة"⁽²⁾.

ب- قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾⁽³⁾، وقوله:
﴿و السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءَ بِمَا كَسَبَا﴾⁽⁴⁾.

الإعراب الطبيعيّ لهاتين الآيتين، أن يكون "الزانية" و "السارق" مبتدأين، و يكون الفعلان
بعدهما خبرين ضمما؛ و إلى هذا ذهب الفراء و الميرد و الزجاج و الزمخشري - كما في البحر
المحيط -⁽⁵⁾.

إلا أن سيبويه أبى إلا التأويل و التقدير لأجل الفاء التي اتصلت بالفعلين، فجعل الخبر
محذوفاً⁽⁶⁾.

ذلك أنه لا يجوز دخول الفاء في خبر المبتدأ إلا إذا كان مما يجري مجرى الشرط من حيث
الحاجة إلى الجواب، كالاسم الموصول بجملة أو شبهها. أمّا إذا لم يكن كذلك، لم تصلح الجملة
المقرونة بالفاء - عند سيبويه - لأن تكون خبراً للمبتدأ، و تعين حذف أحد المرفوعين، و عطف
الجملة الفعلية بالفاء⁽⁷⁾.

ج- قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾⁽⁸⁾.

¹ - الكتاب: 39/3. والبيت مجهول القائل.

² - ينظر الحجة: 88 و 110.

³ - سورة النور: 2. و قد ذكر سيبويه هذه الآية في كتابه: 142/1 و 143 مستشهداً بها لمسائل غير ما نحن معنيون به هنا، و لذلك لم نعرض للآية في تلك
المواضع.

⁴ - سورة المائدة: 38، ذكر سيبويه هذه الآية في كتابه: 142/1 و 621/3 و هو يعالج قضايا تركيبية أخرى.

⁵ - البحر: 427/6.

⁶ - الكتاب: 139/1-140، و البحر: 477/3.

⁷ - الدر اللقيط من البحر المحيط: 478-479. ابن مكحوم القيسي، مطبوع على هامش البحر.

⁸ - سورة الجاثية: 21.

قُرئت كلمة " سواء " في الآية بالرفع و النصب، و كلتا القراءتين موثوقة متواترة⁽¹⁾.
و لما عرض سيبويه للنصب في مثل هذا التراكيب، قال: " و اعلم أنّ ما كان في النكرة رفعاً غير صفة فإنه رفع في المعرفة. من ذلك قوله جل و عزّ: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾. فأورد قراءة الرفع دليلاً على صحته دون النصب، الذي قال فيه بعد: "... و من أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررت بعبد الله خيراً منه أبوه. و هي لغة رديئة "⁽²⁾.

فسيبويه صرّح برداءة النصب على الحال الذي قرئت به الآية، كما قرئت بالرفع الذي استمسك به، و منع غيره.

لكن جاء بعده من النحاة و المفسرين من أوجدوا لها وجوهاً معتبرة في العربية⁽³⁾.
و لم تكن الآية فريدة في النصب، بل وجدت معها آية أخرى، و هي: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾⁽⁴⁾. وقد قرنهما بعض المعربين بأختها⁽⁵⁾.

د- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾⁽⁶⁾.
هذا مثال يختلف عن الأمثلة السابقة، من حيث إنه خارج عن القراءات المتواترة، ولكن اختياره مقصود لبيان موقف سيبويه من الأنواع أو الدرجات المختلفة للقراءات.
فالرفع في كلمة " أحسن " قراءة لجمع من علماء القراءات⁽⁷⁾، و لكن سيبويه حكم عليه بالضعف تارة، لأنه قد حذف من صلة " الذي " صدرها الذي هو بعضها⁽⁸⁾؛ و وصفه أخرى بالقبح إلا إذا طال الكلام فقليل: " من خير منك " - مثلاً -⁽⁹⁾.

¹ - الرفع قراءة ابن كثير و نافع و أبي عمرو و ابن عامر و عاصم عن أبي بكر، و النصب قراءة حمزة و الكسائي و حفص و خلف العاشر. بنظر: السبعة: 595، و التيسير: 161، و النشر: 2.372.

² - الكتاب: 34/2.

³ - الحجة: 325-326، و المذهب: 170/2.

⁴ - سورة الحج: 25.

⁵ - إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 917.

⁶ - سورة الأنعام: 154.

⁷ - هم يحيى بن يعمر و ابن أبي إسحاق و الحسن و الأعمش. البحر: 255/4.

⁸ - الكتاب: 107/2.

⁹ - المصدر نفسه: 108/2.

هـ- قال صاحب " الكتاب " في " باب الحروف التي لا تقدّم فيها الأسماء الفعل " : " و اعلم أنّ حروف الجزاء يقبح أن تتقدّم الأسماء فيها قبل الأفعال، و ذلك لأنهم شبهوها بما يجزم بما ذكرنا، إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر... " (1).

و حروف الجزاء المذكورة هي حروف الشرط و أسماءه، و قد سمّاها سيبويه و غيره من النحاة كذلك، لأنها تستعمل لاشتراط شيء يطلب جواباً أو جزاء، يترتب على حصول الشرط. و علّل سيبويه منع تقدّم الأسماء الأفعال مع هذه الحروف، و وجوب اتصال لأفعال بها بكونها تشبه جوازم المضارع في اتصاله به " ألا ترى أنك لا يجوز أن تقول: لم زيد يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها و بين الأفعال بشيء، كما لم يجر أن تفصل بين الحروف التي تجرّ و بين الأسماء بالأفعال، لأنّ الجزم نظير الجرّ. و لا يجوز أن تفصل بينها و بين الفعل بحشو، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجارّ و المجرور بحشو، إلّا في شعر " (2).

و في مقابل هذا، نجد القرآن يقول : ﴿ و إنّ أحدًا من المشركين استجارك فأجره حتّى يسمع كلام الله ﴾ (3)، و يقول : ﴿ إذا السماء انفطرت و إذا الكواكب انتثرت و إذا البحار فجرت و إذا القبور بُعثرت علّمت نفس ما قدمت و أخرت ﴾ (4).

فمثل هذه الآيات تقدّمت فيها الأسماء الأفعال مع حرفين من حروف الجزاء، و لكن كلام سيبويه الذي نقلناه، يقرّر منعه في غير الشعر، على خلاف بعض النحاة، كالأخفش (5)، و الكوفيّين (6).

و- و قرّر سيبويه أنّ النّصب في الفعل المضارع الذي اتّصلت به فاء السببية بـ "أنّ" مضمرة بعدها، فقال : " اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار "أنّ"، و ما لم ينتصب فإنّه

1 - الكتاب : 112/3. و ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: 384.

2 - الكتاب: 111/3.

3 - سورة التوبة: 6.

4 - سورة الانفطار: 1 و 2 و 3 و 4 و 5.

5 - معاني القرآن: 327/2، الأخفش، تحقيق الدكتور فائز فارس، دار البشير و دار الأمل، ط3 (1401هـ/1981م).

6 - الدّر اللقيط: 431/8.

يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبنى على مبتدأ أو موضع اسم مّا سوى ذلك" (1).

فالمضارع بعد الفاء -عند سيبويه- إمّا أن يكون منصوباً بـ "أن" المضمرة بعدها، وإمّا أن يعطف على ما بعد الفاء، أو يقطع عن السابق من الكلام، ليستأنف به كلام جديد.
و إمّا حاله مع الواو فالرفع على العطف، أو القطع، و النصب على "أن" المضمرة بعد الواو، وهي مثل التي بعد الفاء، وكذلك حال المضارع مع "أو"، وفيه يقول سيبويه: "اعلم أنّ ما انتصب بعد "أو" فإنه ينتصب على إضمار "أن" كما انتصب في الفاء و الواو على إضمارها، و لا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء و الواو، و التمثيل هاهنا مثله ثمّ. تقول إذا قال: لألزمّنك أو تعطيني، كأنه يقول: ليكوننّ اللّزوم أو تعطيني" (2).

و هذا التقدير لناصر الفعل المضارع بعد الفاء و الواو و "أو"، ينطبق على كثير من الآيات القرآنية. منها قوله تعالى: ﴿و الذين كفروا لهم نار جهنّم لا يُقضى عليهم فيموتوا و لا يُخفّف عنهم من عذابها كذلك نجزي كلّ كفور﴾ (3)، و منها قوله: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنّة و لما يعلم الله الذين جاهدوا منكم و يعلم الصّابرين﴾ (4). و منها قوله: ﴿و ما كان لبشر أن يكلمه الله إلّا وحياً أو من وراء حجاب أو يُرسل رسولاً فيُوحى بإذنه ما يشاء إنه عليّ حكيم﴾ (5).

و الذي يهمّ الباحث هنا - كما يقول الدكتور الأنصاري- أن نثبت ظاهرة التأويل عند سيبويه (6)، فقد ذهب إلى أن الناصب للمضارع في التراكيب القرآنية السابقة، هو "أن" المضمرة بعد الأحرف الثلاثة.

1 - الكتاب: 28/3.

2 - المصدر نفسه: 41/3.

3 - سورة فاطر: 36.

4 - سورة آل عمران: 142.

5 - سورة الشورى: 51.

6 - سيبويه و القراءات: 176.

و كان في وسع سيبويه أن يجعل تلك الأحرف المباشرة للمضارع ناصبة له، من باب التبسيط في تحليل الظواهر اللغوية، و التيسير على الدراسين، بإلغاء القول بالإضمار، ما كان ذلك ممكناً⁽¹⁾.

و بعد، فهذه أمثلتنا للآيات التي صنفناها ضمن ما لم يقع به الاحتجاج في " الكتاب "، سواء بعدم الذكر أصلاً، أو بصرف الوجه الذي يمكن الاحتجاج له، إلى وجه آخر، بتأويل، أو حمل على قلة، أو تضعيف، أو غير ذلك من عوارض الصنعة النحوية التي يُعملُها النحاة في النصوص و هم يدرسونها و يحللون ظواهرها.

و ننبه القارئ إلى شيء مهم، يتعلّق بالأمثلة التي عرضناها في هذا العنصر، و ذلك أننا لن نتناولها جميعاً بالتحليل و الدرس فيما يأتي، و إنما نقتصر على بعضها، تاركين ما لم نتناوله لمجال آخر، لأن بحثنا ينوء بدراسة كلّ هذه الأمثلة، و غيرها ممّا لم نذكر، دراسته وافية.

شواهد سيبويه القرآنية من حيث العدد :

اختلفت نتائج الإحصاءات للشواهد القرآنية في " الكتاب " اختلافاً كبيراً، و سنذكر أهم تلك النتائج، ثم سبب اختلافها، و آراء بعض الباحثين في عدّة تلك الشواهد، مذيّلين ذلك بإبداء رأينا الخاصّ في المسألة.

فأمّا نتائج الإحصاءات للتركيب القرآنية فنختار منها أربعاً:

أ- عدّ الدكتور محمد خير الحلواني تلك التركيبي في كتابه " أصول النحو العربي " فكانت خمسة و تسعون و ثلاثمائة⁽²⁾.

ب- و حملتها عند الدكتور علي النجدي ناصف ثلاثة و سبعون و ثلاثمائة⁽³⁾.

ج- و قال الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني " : وقد بنى البصريّون كثيراً من أصولهم على نصوص قرآنية. وقد أحصينا ما استشهد البصريّون (به) * في كتاب سيبويه، فوجدناه قد استشهد

¹ - سيبويه و القراءات : 178 و 245.

² - أصول النحو العربي : 17، الدكتور محمد خير الحلواني، مطبعة الشرق، حلب، د. ط (1979م).

³ - سيبويه إمام النحاة : 235، الدكتور علي النجدي ناصف، نهضة مصر، الجفالة، د. ط، د. ت.

⁴ - هذه زيادة منّا يقتضيها السياق، و قد وجدنا النصّ خلواً منها.

بآيات من جميع سور القرآن ماعدا سورتين هما سورة الدخان و سورة الحجرات، و قد أحصيت عدد الآيات التي استشهد بها إذ وجدتھا أربعمائة و ثلاثا و عشرين آية سوى المكرر منها...⁽¹⁾.

د- ذكر الدكتور الكيش أن سيويه أورد في كتابه " نحو أربعمائة آية قرآنية أحسن اختيارها؛ للتدليل بها على قواعد النحو و قوانينه، أو على طرق التعبير و أساليبه المتبعة "⁽²⁾.

هذه أهم الإحصاءات للشواهد القرآنية في "الكتاب".

و ما دام مصدر هذه الشواهد واحدا، فإنه يُلح على الباحث سؤال عن سبب اختلاف عدتها في المصدر الذي وردت فيه.

و يمكن أن يرجع سبب ذلك الاختلاف - في نظرنا - إلى أمرين اثنين:

أولهما تعدد النسخ و اختلافها، و هذا - عندنا - أقواهما في التأثير في العدد، وبخاصة إذا ضاع من بعض النسخ جزء ليس باليسير.

و قد أشار الدكتور النجدي إلى هذا السبب، في كتابه عن سيويه، حين نسبّه إلى أن "الكتاب" قد لحقه من التغيير و التحريف في نصوصه⁽³⁾، كما أن نسخه متعددة، و لذلك يرجع أن " تتخالف فيها عدة الشواهد كما تتخالف عبارة النص "⁽⁴⁾.

غير أننا لا نكاد نعثر على شاهد قرآني غاب عن بعض نسخ "الكتاب" سوى قوله تعالى : ﴿ قال: هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم ﴾⁽⁵⁾ في قراءة النصب " أطهر "

و قد أدّى عدم وجود الآية في إحدى نسخ "الكتاب" ⁽⁶⁾ بالمحققين لكتاب " المحتسب " لابن جنّي، إلى الحكم بأن القراءة غير موجودة في "الكتاب" ⁽⁷⁾، في حين أن مؤلف " المحتسب " نفسه صرح بأن سيويه ذكرها في الكتاب⁽⁸⁾.

1 - ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: 99، الدكتور فتحي الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 1 (1974م).

2 - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة: 199.

3 - سيويه إمام النحاة: 151.

4 - المرجع نفسه: 235.

5 - سورة هود: 78، و قد ذكرنا أصحاب القراءة غير مرة فيما سبق.

6 - هي نسخة المستشرق الفرنسي "ديرنبورغ هورتويغ" أول من نشر "الكتاب" في باريس (1881م). تنظر: مقدمة الأستاذ هارون: 44، و الكتاب: 397/2 متنا و هامشا.

7 - ينظر: المحتسب: 325/1 (الهامش).

8 - المصدر نفسه والصفحة.

كما نبّه الأستاذ الأنصاري إلى ذلك حين عرض للقراءة، لأنه وجد ابن جني، و أبا حيّان⁽¹⁾، قد نصّا على أن سيبويه ذكر القراءة بينما لم يعثر عليها في النسخة التي اعتمدها في بحثه⁽²⁾.

و الأمر الثاني الذي يسبّب الاختلاف في الإحصاء، هو اعتبار التكرير و عدمه، ولهذا نصّ بعض الباحثين على أن العدد يستثني تكرار الشواهد، و لا يعتمد، كما فعل الدكتور الدجني⁽³⁾. و لا نقصد بالتكرار مجرد ورود التركيب القرآني في "الكتاب" أكثر من مرّة، لأن التركيب الواحد قد يصلح لإثبات ظواهر لغوية عديدة و متنوّعة، فيكون شاهداً على ظاهرة صوتية، و أخرى صرفيّة، و ثالثة نحويّة، و ذلك أنه يستحيل الفصل بين مستويات الدرس اللغويّ إلاّ من الناحية النظرية.

مثال ذلك قول القرآن عن نوح و هو ينادي ابنه : ﴿ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَ لَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ ﴾⁽⁴⁾.

فقد تضمّن هذا التركيب ظواهر لغوية مختلفة، منها الصوتية كإدغام ياء " بُنَيَّ " في ياء المتكلم، و إدغام النون في " تكن " في ميم " مع "؛ و منها الصرفيّة، كالتصغير في " بني "؛ و منها النحوية كحزم المضارع " تكن " بـ " لا " الناهية، و جرّ " الكافرين " بإضافة "مع" إليها. فالمكرّر الذي نعنيه هو أن يرد التركيب مستشهداً به لقضية واحدة أكثر من مرّة، وإن كان هذا إنّما يكثر حدوثه عند قياس مسألة لم تثبت بالنقل، على أخرى ثبتت به، سواء كان من القرآن، أو غيره، من الأدلّة النقلية.

و قد أحصينا التراكيب القرآنية المكرّرة بهذا الاعتبار، فوجدناها واحدة وستين آية، موزّعة بين مسائل صوتيّة⁽⁵⁾، و صرفيّة⁽⁶⁾، و نحويّة⁽⁷⁾.

¹ - البحر: 247-246/5.

² - سيبويه و القراءات: 51.

³ - ظاهرة الشذوذ في النحر العربي: 99.

⁴ - سورة هود: 42.

⁵ - الكتاب: 338/4 و 459 و 195 و 96 و غيرها.

⁶ - المصدر نفسه: 41/4 و 402 و 88 و 65 و غيرها.

⁷ - المصدر نفسه: 136/2 و 148/3 و غيرها.

و إنما قمنا بعملية الإحصاء هذه، قصداً إلى تأسيس رأي في عدد المكرر أولاً، ثم في عدد التراكيب المستشهد بها للمسائل النحوية، التي هي موضوع بحثنا.

فإذا كان عدد آيات القرآن أكثر من ستة آلاف آية⁽¹⁾، مختلف في ما وراءها⁽²⁾، واعتمدنا نتيجة إحصاء الدكتور الحلواني لإدماجه المكرر في العدد، فإن نسبة الآيات الحاملة للتراكيب النحوية القرآنية الموردة في "الكتاب"، لا تتجاوز جزءاً من اثني عشر جزءاً من عدد أي القرآن كله.

و بناء على هذه النتيجة، يكون ضعيفاً استناد الدكتورين الدجني و الكيش إلى عدد التراكيب القرآنية في أن القرآن كان المصدر الأول في الاحتجاج عند البصريين.

قال أول الباحثين و هو يدل على ذلك : " رابعا : إذا نظرنا إلى الآيات القرآنية التي استشهد بها سيبويه من حيث الكم، فعددها " 413 " آية غير المكرر فهذا يمثل - كما يبدو - مادة غزيرة تعادل أضعاف ما استشهد به من الشعر و الذي يمثل من حيث الكم " 1050 " بيتا من الشعر الجاهلي و الإسلامي⁽³⁾.

و أضاف إلى هذا، كون معظم النحاة البصريين من القراء، و أن سيبويه قد أثبت قضايا نحوية بشواهد قرآنية، دون اعتماد على قياس أو أصول بصرية معينة⁽⁴⁾.

و الواقع أن النزاع ليس في كون البصريين من القراء و علماء القراءات، أو إثباتهم قضايا من النحو بنصوص قرآنية، و لكنه في المنهج العام الذي اتبعوه في تعاملهم مع القرآن، أما الاستثناءات و الحالات النادرة فلا تُبنى عليها أحكام مطلقة، في تقييم الأفكار و تحليلها.

و يقول الدكتور الكيش - بعد تقريره أن النحو إحدى ثمار الدراسة القرآنية - : " وهكذا فإنه من الثابت علمياً أن أي الذكر الحكيم استشهد بها في كل أبواب النحو ومباحثه عند كل النحاة تقريباً، فثبت أن سيبويه - عليه الرحمة - استدلل في كتابه بآيات و نصوص من جميع سور

¹ - الفهرست : 138، و الإتيان : 67/1، دار الهلال، بيروت، د.ط، د.ت.

² - الفهرست : 138، و الإتيان : 97/1، ط. دار المعرفة.

³ - ظاهرة الشذوذ في النحر العربي : 104، و ينظر في عدد أبيات "الكتاب" : أصول النحو العربي : 17 و 76 و في هذه الصفحة أن العدد ألف و تسعة و أربعون بيتاً.

⁴ - ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : 101.

القرآن سوى سورتي "الدخان" و"الحجرات"، حتى بلغ عدد الآيات المستشهد بها فيه ثلاثاً وعشرين و أربعمائة آية، سوى المكرّر⁽¹⁾.

و قال في موضع آخر: "و لا مفرّ من الاعتراف بأن القرآن الكريم كان - بلا ريب - أهم مصدر اعتمده سيبويه و غيره من شيوخ النحاة لدى استقراءهم ظواهر اللغة العربية لوضع ضوابطها و تقنين قواعدها، و عليه تكون قواعد النحاة و معاييرهم قد أتت موافقة للقرآن في قراءاته المتواترة، لا العكس"⁽²⁾.

و بعد فراغنا من ردّ الاحتجاج بالعدد على كثرة الشواهد القرآنية، و كونها مصدر "سبويه" الأوّل و الأهم، نقول عن موافقة قواعد النحاة للقرآن في قراءاته المتواترة: إنها ليست مطلقة، على الوجه الذي حكم به الدكتور الكيش، و ما سبق، من الشواهد القرآنية التي خالفتها قواعد سيبويه و غيره، بعض من الأدلة التي تجعل أساس الحكم السابق غير متين.

و ممّا أيد الباحثان به حكمهما بكثرة الشواهد القرآنية في "الكتاب" أن صاحبه من كل سور القرآن سوى "الدخان" و "الحجرات"⁽³⁾.

و إذا اعتمد هذا مقياساً للحكم بالكثرة، لصحّ إطلاقه و الشواهد المقصودة بالكثرة أقلّ عدداً ممّا بلغته في "الكتاب".

ذلك أن عدد سور القرآن كلّها مائة و أربع عشرة، و لو افترضنا أن معدّل الأخذ من كلّ سورة من المائة و الأربع عشرة بلغ آيتين، لكانت عدّة الآيات في هذه الحال مائتين و ثماني و عشرين آية، أو بعبارة أدقّ: تركيا قرآنيّاً.

و قد سجّلنا - قبل - ما ذهب إليه الدكتور الدجني من أن العدد الذي أحصاه بشأن التراكيب القرآنية يمثّل - عنده - أضعاف الشواهد الشعرية في "الكتاب"، و التي تبلغ الخمسين و الألف. غير أنّنا نرى ذلك بعيداً إذا لم يكن مراد صاحب هذا الرأي المقارنة بين النسبتين المستشهد بهما من النوعين، بالنظر إلى مجموع كلّ منهما؛ ذلك أنّ القرآن محدود الكمّ إذا قيس

¹ - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة: 7-8.

² - المرجع نفسه: 77.

³ - ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: 99، أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة: 7.

بقسيمه، و هو محفوظ كله و موجود في متناول العلماء و الباحثين، بخلاف الشعر الذي ضاع الكثير منه، و حرّف عن وجهه الأصلي، كما نُحِل كثير منه لغير قائله.

و ما دام القرآن صاحب القيمة اللغوية الكبرى، فإنه لا وجه لأن تعقد المقارنة بين عدد شواهد في " الكتاب " أو غيره، و بين عدد غيره من مصادر الاستشهاد اللغوي الأخرى، التي تأتي دونه في هذا المجال بيقين.

و بهذا نكون قد وصلنا إلى نهاية هذا الفصل الذي تناولنا فيه قضايا مختلفة.

فقد انتهينا في عنصر "مصطلح القرآن في الاحتجاج النحوي" إلى أن للقرآن عند علماء المسلمين مفهوماً واحداً سجّلناه في مدخل البحث، و أكّدناه في مطلع هذا الفصل، و بيّنا أن لا وجود لفصل حاسم بين مفهومي "القرآن" و "القراءات"، و إنما الاختلاف بينهما في طريق الثبوت من التواتر و غيره، أو في مجال التباين في أوجه أداء القرآن.

و في العنصر الثاني أثبتنا أن هناك كثيراً من القواعد النحوية القرآنية في "الكتاب"، الذي يعدّ أحد مصادر النحو القرآني المهمة، محاولين بذلك تجسيد خلق علمي رفيع، وهو ذكر المحاسن وتأمينها قبل ترقّب المساوئ و التشنيع على صاحبها.

و لما كنّا في مقام النقد المنهجي لتعامل " سيبويه " مع القرآن، ذكرنا عدّة أمثلة من التراكيب القرآنية التي خالفها، سواء أكان قد أوردها في "كتابه" أم لا، مُوضحين وجه المخالفة، و إمكان الاحتجاج بها.

أمّا العنصر الآخر من هذا الفصل فقد خلاصنا فيه -بعد نقل أهمّ نتائج الإحصاءات للشواهد القرآنية الواردة في " الكتاب" - إلى أنها كانت قليلة، بالنظر إلى كونها محدودة، و إلى منزلتها اللغوية المتميّزة، إضافة إلى أنها -على قِلّتها- لم يقع بها الاستشهاد جميعاً، لأن بعضها خُولِف أو أوّل أو حُمِل على القِلّة أو الضرورة الشعرية.

و بعد أن أبدينا نظرنا بخصوص المسألة بوجه عامّ، نحاول معالجة ذلك معالجة تحليلية أعمق، و بنظرة نقدية أدقّ و أوسع و ذلك لاكتشاف الدوافع التي أسهمت في وجود هذه الظاهرة، ظاهرة المخالفة للشواهد القرآنية في " الكتاب "، مع تناول الآراء المختلفة فيها، بغية تكوين رأي أدنى إلى الإنصاف، و موضع ذلك الفصل الثالث.

الفصل الثالث

الاحتجاج النحوي بالقرآن في " الكتاب " (نظرة تحليلية نظرية)

القرآن والقياس النحوي في " الكتاب "

- التعليل

- التأويل

- المعارضة

لغة القرآن و لغة الشعر في " الكتاب "

نتناول في هذا الفصل أسباب مخالفة سيبويه لبعض الآيات و القراءات في تقعيد القواعد، و عوارض الصناعة النحوية التي كانت وسائل يستعملها النحاة عامّة، و سيبويه خاصّة، في دراستهم اللغوية المختلفة؛ و لعلّ أهم هذه الوسائل المستعملة القياس، و ما يستلزمه من تأويل و تعليل و غيرهما.

و لتلك الأهمية الفائقة التي يحظى بها القياس عند النحاة نبدأ بالحديث عنه و عن آثاره في عملية الاحتجاج بآيات القرآن و قراءته في " الكتاب " .

القرآن و القياس النحوي في " الكتاب " :

قد يفهم من إدراج القياس ضمن عوارض الصناعة النحوية المشار إليها، أنه مرفوض بكل أشكاله و معانيه، و ذلك يقتضي شيئاً من التوضيح لما نقصده بالقياس في هذا المقام.

يفرّق الدارسون المحدثون بين مفهومين مختلفين لمصطلح القياس النحوي، أما المفهوم الأول فيرتكز على " اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرّد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها و تقويم ما يشذّ من نصوص اللغة عنها و من ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذّة و يردّ هذه الظواهر. كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص " (1).

و لعل القياس - بهذا المفهوم - أي اطراد الظاهرة اللغوية في النصوص الواردة - قد ورد لأول مرة عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي حين سمع الفرزدق يقول في مدح يزيد بن عبد الملك :

مستقبلين شمال الشام تضرّبنا بحاصب كنديف القطن منشور
على عمائمنا تلقى و أرحلنا على زواحف تزجى مخها رير⁽²⁾

¹ - أصول التفكير النحوي: 13، الدكتور علي أبو المكارم، منشورات الجامعة اللبنانية، كلية التربية، د. ط (1392-1393 هـ/1973 م).

² - ديوان الفرزدق: 360/1-361، شرح إيليا الخاوي، دار الكتاب اللبناني و مكتبة المدرسة، لبنان، ط1 (1983 م). و في طبقات ابن سلام: 17/1 أن الفرزدق غير في البيت بعد أن ألح الناس عليه فقال: على زواحف نزجيتها محاسير.

فقال الحضرمي مصححاً : "أسأت، إنما هو ريرٌ، و كذلك قياس النحو في هذا الموضع" (1).

ذلك أن عبد الله بن أبي اسحاق فطن إلى أن الفرزدق جرّ كلمة " رير "، و كان حقها أن ترفع لأنها خير للمبتدأ " مخّها "، فالرفع هو القاعدة التي تواردت بها النصوص والآثار عن العرب و ذلك ما قصد إليه الحضرمي بقوله : " و كذلك قياس النحو في هذا الموضع ".

و لا يبعد أن يكون الدافع على الجرّ، هو تحاشي الفرزدق لأن يقع في عيب شعري هو الإقواء بمخالفة الكسرة التي بنيت عليها القصيدة.

فالقياس بالمعنى المذكور من أطراد الظواهر، غير ممعيب، بل هو أساس استنباط القواعد و تقنينها ما دام منبثقاً من النص، و إنما المعبى هو التأسف في رد النصوص، والغلو في الاعتداد بالمقاييس الجاهزة، و المعايير المفروضة، و تأسيس القواعد على استقرار ناقص أو قاصر لتلك النصوص.

والمفهوم الثاني للقياس عند المحدثين هو تلك العملية الشكلية التي " يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علّة فيعطى الملحق حكم ما ألحق به. و من ثم فإن لهذه العمل جلية أطرافاً أربعة: المقيس، و المقيس عليه، و الجامع بينهما، و الحكم. " (2)

و هذا المفهوم للقياس تحدّث عنه العلماء فقالوا : إنه " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " (3).

و مثلوا لذلك بأن قاسوا المفعول على الفاعل حين بناء الفعل للمجهول أو ما لم يسمّ فاعله، فهو عندهم " اسم أسند الفعل إليه مقدّمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً، قياساً على الفاعل، فالأصل : هو الفاعل، و الفرع هو ما لم يُسمّ فاعله، و الحكم هو

1- طبقات ابن سلام : 17/1، و الشعر و الشعراء : 40.

2- أصول التفكير النحوي : 13.

3- الاقتراح في علم أصول النحو : 94.

الرفع، و العلة الجامعة هي الإسناد، و الأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، و إنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله، بالعلة الجامعة التي هي الإسناد⁽¹⁾.

فالقياس بالمفهوم الثاني يستلزم أصلاً يقاس عليه، و يكون ثابتاً بنقل مستفيض عن أهل الفصاحة، و علة أو وصفا يجمع الأصل و ما يراد قياسه عليه، و هو ما يسمى فرعاً، و حكماً يحمل فيه الفرع على الأصل، و تلك هي ثمرة القياس.

و قد اتسم منهج النحاة في دراسة اللغة بصرامة تتطلب الاستغراق في ظواهرها، واصفين الحالات التي تخالف الأكثر بالشذوذ أو الغلط؛ يقول ابن السراج (ت316هـ) : " و اعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم : أن القياس إذا طرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه² فلا يطرد في نظائره و هذا يستعمل في كثير من العلوم، و لو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات و العلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم : أنه شاذ، فإن كان سُمِعَ ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبا و نحا نحواً من الوجوه أو استهواه أمر غلطه،...."⁽²⁾

و كتاب سيبويه مليء بالأقيسة المختلفة التي تدل على أن القياس بلغ مرحلة النضج على يد مؤلف " الكتاب "، و أنه أصبح أحد الأسس الهامة في منهج الدراسة النحوية عند العرب⁽³⁾.

و قد يكون من المناسب أن نتطرق لتأثير القياس في تعامل سيبويه مع النص القرآني، من خلال عناصر نحسب أنها خليقة بالإلمام بأشتات هذا الأمر، و نرى أن عدتها - بشيء من الإجمال و العموم - ثلاثة: التعليل، و التأويل، و المعارضة أو الرفض.

¹ - الاقتراح في علم أصول النحو: 96.

² - الأصول في النحو: 56/1-57، ابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1987م).

³ - القرآن الكريم و أثره في الدراسة النحوية: 94.

أولا- التعليل:

حاول النحاة إيجاد ما يمكن أن يكون -في نظرهم- تفسيراً و تعليلاً لجميع الظواهر في اللغة العربية؛ و قد اعتنوا بذلك عناية أدت إلى تأسيس قاعدة قامت عليها دراساتهم في المستويات المختلفة، من صوتية و صرفية و نحوية و دلالية، ألا و هي نظرية العامل⁽¹⁾.

ولئن كان عبد الله بن أبي إسحاق أول من بسط قضايا النحو، و مدّ قياساته، و شرح علله - كما أخبرت بذلك المصادر القديمة -⁽²⁾، فإن الخليل و سيبويه، هما اللذان جعلاً من فكرة العامل غرساً ضارب الجذور في أرض دراسات النحوية⁽³⁾.

أما الأول فقد عُرف عنه أنه استخرج من العلل النحوية ما لم يستخرجه غيره⁽⁴⁾، كما أن الدارس للتراث النحوي يجد كثيراً من تعليلاته في مظانها⁽⁵⁾.

و لم يكن الخليل - مع ذبوع شهرته باستنباط العلل - يزعم أن ما يعتل به مأخوذ عن العرب، أو أنه يمثل تماماً ما قام في عقوله و هم يتكلمون، و ذلك ما يوضحه جوابه عن سؤال وجه إليه يوماً عن مصدر تعليلاته، يقول: "إن العرب نطقت على سجيتهـا و طباعها و عرفت مواقع كلامها و قام في عقولها علله، و إن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسـت. و إن لم تكن هناك علة أخرى له، فمثلى في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم و الأقسام، و قد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة و الحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا، لعله كذا و كذا، و لسبب كذا و كذا، سنحت له و خطرت

¹ - تراجع فصل "درس نظرية العامل درسا تاريخياً": 61-86، من كتاب: ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم.

² - طبقات ابن سلام: 14-15، و طبقات الزبيدي: 31، و غيرهما من كتب التراجم كالفهرست و معجم الأدباء.

³ - ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 72.

⁴ - الفهرست: 199-200، و طبقات الزبيدي: 47-51.

⁵ - ينظر مثلاً: الكتاب: 72/1.

بياله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، و جائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة، إلا أن ذلك -مما ذكره هذا الرجل- محتمل أن يكون علّة لذلك. فإن سنح لغيري علّة لما علّته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها⁽¹⁾.

فهذا رأي الخليل فيما يعلل به هو أو غيره من النحاة لمسائل اللغة، لا يدّعي أنها القول الفصل ولا يتعصب لها، ولذلك قال الزجاجي -بعد نقله لهذا القول-: "و هذا كلام مستقيم، و إنصاف من الخليل -رحمة الله عليه-"⁽²⁾.

و أما تلميذه سيويه فيبدو أنه أخذ عنه -فيما أخذ- هذه الآلة لدعم ما يذهب إليه من أحكام، و تقوية ما يقرره من قواعد، و قد جاء كتابه حافلا بالعلل التي استنبطها هو، أو السابقون له، متفقا معهم أو مختلفا⁽³⁾.

فمن التعليقات البارزة في كتاب سيويه تعليله تنوين المذكر دون المؤنث بقوله: "و اعلم أن المذكر أخف عليه من المؤنث لأن المذكر أول، و هو أشدّ تمكنا، و إنما يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أن (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، و الشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم و الأخف عليهم، و تركه علامة لما يستثقلون. و سوف يُبين ما ينصرف و ما لا ينصرف -إن شاء الله-"⁽⁴⁾. فقد علّل صرف المذكر بالخفّة التي يتميز بها عن المؤنث لكونه أشدّ تمكنا منه، و ذلك لسبقه في الوجود، ثم انتهى إلى أن العرب جعلوا التنوين علامة للأمكن و الأخف، و جعلوا ترك التنوين -أي الصرف- للأضعف تمكنا و الأشدّ ثقلا⁽⁵⁾.

1 - الإيضاح في علل النحو : 65-66.

2 - المصدر نفسه : 66.

3 - المواخات النحوية : 160.

4 - الكتاب : 22/1.

5 - الإيضاح : 97.

و من تعليقاته أيضاً أنه عند قياسه النواسخ، ككان و أخواتها، و إنَّ و أخواتها، على المبتدأ، قال : " و مما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، و ليت زيدا منطلقاً؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده "(1).

فعلَّ قياس النواسخ على المبتدأ باحتياجها إلى خبر بعد اسمها، كما أن المبتدأ يحتاج إلى خبر بعده يتم فائدته.

ذاتك نموذجان مما يلقاه الدارس لكتاب سيبويه، للعلل المتعددة، رأى أنها هي العوامل التي أحدثت تلك الظواهر، و سببت وجودها، أو نقلها عن النحاة الذين سبقوه كالخليل.

و نرى الآن - بعد هذا التمهيد - أنه آن أوان البحث في تأثير العلة النحوية عند سيبويه في الشواهد القرآنية، و مدى تحكمها في الاحتجاج بذلك النوع من أدلة النحو. لقد عرض سيبويه لإعمال "ما" عمل "ليس" عند أهل الحجاز، و قال : "هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصل، و ذلك الحرف "ما". تقول : ما عبد الله أخاك، و ما زيدٌ منطلقاً. و أما بنو تميم فيجرونها مجرى "أما" و "هل"، أي لا يعملونها في شيء. و هو القياس، لأنه ليس بفعل و ليس "ما" كـ "ليس"، و لا يكون فيها إضمار. و أما أهل الحجاز فيشبهونها بـ "ليس" إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها "لات" في بعض المواضع،..."(2).

فسيبويه - بالرغم من إقراره بإعمال "ما" في لهجة الحجازيين - قد حكم بأن إهمال "ما" هو القياس الذي تجري عليه العربية، معللاً ذلك بحرفية "ما"، و هي بذلك تخالف "ليس" لأنها فعل، يكون فيه إضمار، فيقال : "ليس خلق الله مثله"(3)، و المعنى : ليس الأمر خلق الله مثله.

¹ - الكتاب: 23/1.

² - المصدر نفسه: 56/1.

³ - المصدر نفسه: 70/1.

ثم ذكر شروطاً تقيّد عمل " ما "، كعدم تقدّم خبرها على اسمها⁽¹⁾، فلما اصطدم هذا الشرط ببیت للفرزدق يقول فيه :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قریش و إذ ما مثلهم بشر⁽²⁾.
قال سيبويه : " وهذا لا يكاد يُعرَف، "⁽³⁾.

كما اشترط سيبويه لإعمال " ما " عدم اقتران خبرها بإلّا، و علل ذلك بأن " ما " حال دخول " إلّ " على خبرها، لا تقوى على العمل لأن معنى " ليس "، و هو النفي، قد نقض، كما لا تقوى عند تقديم خبرها على اسمها⁽⁴⁾.

وكان ابن الأنباري (ت 577هـ) ممن تبعوا سيبويه في هذا الرأي، فضعف عمل " ما "، في حالة فقدانها لشرط من الشروط التي ذكرها صاحب " الكتاب " ⁽⁵⁾.

و هذا التعليل لضعف " ما " في العمل يتلخص في أنها ليست فعلاً فتصرف تصرفه، لذلك نزلت مرتبتها في العمل عن مرتبة الفعل " ليس "، و هي في ذلك مثل " إنّ " التي " ليست بفعل، و إنما جعلت بمنزلة فكّما لم تتصرف " إنّ " كالفعل كذلك لم يجوز فيها كل ما يجوز فيه و لم تقوى قوته "⁽⁶⁾.

فقد قاس سيبويه هنا قياسين، الأول كان قد حمل فيه " إنّ " على الفعل لمشابتها إياه في رفع الاسم و نصب الخبر، ثم جعلها دون الفعل في العمل لأنها لا تتصرف تصرفه، و لا يجوز فيها كل ما يجوز فيه؛ و الثاني من القياسين حمل فيه " ما " على " إنّ "،

¹ - الكتاب : 59/1.

² - المصدر نفسه : 60/1. و البيت في شرح ديوان الفرزدق 316/1، بشرح إيليا الخاوي. و ينظر : شرح أبيات سيبويه : 162/1، ابن السرياني، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت (1979م).

³ - الكتاب : 60/1.

⁴ - المصدر نفسه : 59/1 و ينظر في هذه الشروط : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : المجلد 2 : ج 219/1-225، ابن هشام، تحقيق حنا الفاحوري، دار الجيل، بيروت، ط 1، د.ت.

⁵ - أسرار العربية : 141.

⁶ - المصدر السابق : 59/1.

لا من حيث العمل، و لكن من حيث نزول مرتبتها في العمل على مرتبة " ليس "، كما أن منزلة " إن " دون منزلة الفعل في العمل.

تلك هي حجة سيويه في حكمه على إعمال " ما " في لغة الحجاز بأنه خلاف القياس الذي ينبغي أي يتبع، بالرغم من أن القرآن جاء بهذه اللغة، في أكثر من موضع واحد؛ قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۖ ﴾⁽¹⁾، و قال : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ۖ ﴾⁽²⁾.

و مما يلفت الانتباه أن سيويه أورد الشاهد الأول، و هو ينصّ على اختلاف أهل الحجاز و بني تميم في " ما "، فقال : " و مثل ذلك قوله - عزّ و جلّ - : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۖ ﴾ في لغة أهل الحجاز. و بنو تميم يرفعونها ألا من درى كيف هي في المصحف "⁽³⁾، و هذا بعد تقريره قياسية لغة تميم - كما تقدّم -.

و كأنّ سيويه قد استضعف وجه الشبه الذي عملت لأجله " ما " في الحجازية. و سيويه، يلتزم في هذه المسألة، أحد الشروط التي وضعوها للعامل، و هو أن الحرف إذا عمل حملاً على الفعل، كان نصيبه من العمل على قدر مشابهته له⁽⁴⁾.

على أن أهمّ ما نريد الوقوف عنده، حيال موقف سيويه من إعمال " ما "، تلك الحجج التي برّر بها تضيق المجال على عمل " ما " و تقييده بالشروط التي حدّدها لإجازته.

ذلك أنه لا دليل في المنطق اللغوي العربي على اشتراط تلك القيود على عمل " ما " عمل " ليس ". بل إن تخصيص عمل " ما " بلهجة الحجازيين قد لا يُسلّم به على إطلاقه، من حيث نسبته إليهم؛ ذلك أنه وردت عنهم بعض النصوص تكلموا فيها على

¹ - سورة يوسف: 31.

² - سورة المجادلة : 02.

³ - الكتاب : 59/1.

⁴ - والأشباه و النظائر: 263/1، و إحياء النحو : 26، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، د.ط(1937م).

نظام غيرهم، كما أن التميميين تكلموا في نماذج أخر على نظام الحجازيين، مما يجعل احتمال اشتراكهم في بعض الظواهر اللهجية وارداً⁽¹⁾.

وهذا - إن ثبت - يصحح ما أخذه لغويونا المعاصرون على أوائل اللغويين والنحاة، من أنهم لم يفرّقوا في تقعيدهم للقواعد، في غالب القضايا اللغوية بمختلف مستوياتها، بين مستوى اللغة الفصيحة النموذجية، و مستوى اللهجات القبلية المحدودة النطاق، فمسّ الاضطراب القواعد والأحكام التي انتهت إليها⁽²⁾.

وقد عقد ابن جني في " الخصائص " باباً في لغات العرب المختلفة، عارضاً للغتين، وجواز كليتهما في القياس، فقال : " اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك و لا تخطره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال " ما " يقبلها القياس، و لغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به و يخلد إلى مثله، وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتهما، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتهما، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقوئها على أختها، و تعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، و أشدّ أنساً بها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا... " ⁽³⁾، ثم بيّن أن للإنسان أن يتخير ما هو أقوى و أشيع من اللهجات، إلّا أنّه لو استعمل ما هو أقلّ و أضعف في القياس لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه⁽⁴⁾.

إن موقف ابن جني يبدو أكثر مرونة، و قرباً من روح اللغة، التي يعدّ المتكلمون بها مصدر حقائقها، و تعدّ استعمالهم الحكم بين ما هو منها و ما ليس كذلك.

¹ - اللهجات العربية في التراث : 60/1-61.

² - المرجع نفسه : 116/1 ، و أصول التفكير النحوي : 26-27، و في نحو اللغة و تراكيبها - منهج و تطبيق - : 31/30، و أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة : 303.

³ - الخصائص : 10/2.

⁴ - المصدر نفسه : 10/2 بتصرف يسير.

فغاية ما ذهب إليه صاحب " الخصائص "، في هذه القضية، أنه جعل إحدى اللغتين أرجح من الأخرى، دون أن يحكم بعدم قياسيتها، و أن للمتكلّم أن يتكلّم بأيّ الوجهين شاء.

أمّا سيبويه فظل متمسّكا بأن إهمال " ما " هو القاعدة التي ينبغي أن تعتمد، وذهب يتعلّل لذلك في الوقت الذي ذكر فيه شاهدين من القرآن، و هو الكلام المعجز بلغته، و أسلوبه في التعبير عن دقائق المعاني، و خواطر الفكر، الذين هما سرّ من أسرار سبقه و إعجازه⁽¹⁾.

و الذي فعله سيبويه هنا و في غير هذا الموضوع ممّا يؤيّد ما لاحظته الدارسون المحدثون في دراسات النحاة المتقدمين، من أن اعتدادهم بالقياس، دفعهم إلى تقديم القاعدة المستنبطة من النص القرآني الموثّق، إذا خالفها، وذلك ابتداء من عهد سيبويه⁽²⁾. و ذهب الدكتور أحمد سليمان ياقوت إلى أن ما علّل به ضعف مذهب إعمال " ما " في " الكتاب "، يدخل ضمن التعليقات البعيدة عن واقع اللغة، و المجانبة لمنطقها الفطري⁽³⁾.

لكنه قال قبل هذا، وهو يدرس نظرية العامل و تطوّرها في تاريخ النحو : " ومن بعد سيبويه يبدو تأثير الفلسفة و المنطق في العامل خاصّة و في الدرس النحوي على وجه العموم،... "⁽⁴⁾، معتمدا في ذلك على أحد الأمثلة التي لم يظهر فيها حقا أثر الفلسفة و المنطق⁽⁵⁾، و على ما ذهب إليه الأستاذ النجدي من أن سيبويه لم يكن يستمد تعليقاته

¹ - التطور اللغوي التاريخي: 67. الدكتور إبراهيم السّمّرائي، دار الأندلس للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، ط3 (1983م)، و القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية : 117.

² - المرجع السابق : 343. وينظر : اللهجات العربية في التراث : 187/1 و 191.

³ - ظاهرة الإعراب في النحو العربي: 131.

⁴ - المرجع نفسه : 68.

⁵ - المرجع نفسه : 69.

من الفلسفة و قضايا العلوم الطبيعية، التي لم تكن قد بلغت أوج قوتها، حتى تؤثر في النحو، و تفكير النحاة، تأثيرها في الأجيال التالية⁽¹⁾.

و في هذا ما يومئ على الأقل إلى شيء من التناقض في موقف الدكتور ياقوت؛ فهو قد أثبت بعد التعليل الذي جعل به سيويه الإعمال في " ما " دون الإهمال في القياس، بعد أن كان قد نفاه قبل ذلك.

و من الذين يذهبون إلى أن علل سيويه، كانت نابعة من واقع اللغة و استعمالاتها، من دون إيغال و لا فلسفة، الدكتور عبده الراجحي، الذي يرى أن فكرة القياس في " الكتاب "، كانت متابعة للكلام العربي، و أنّ سيويه قد صدر في معظم أحكامه عن استعمالات واردة عن العرب⁽²⁾.

ونحن لا نبغي نفي ما ذهب إليه الباحثان القديران نفياً مطلقاً، بل نريد أن نقيّد حكمهما الذي أطلقاه بخصوص هذا الأمر، فالشاهد القرآني الذي تناولنا كيفية معاملة سيويه له أحد الأمثلة التي تمنع - في تقديرنا - هذا الحكم من الاطراد التام.

هذا إلى أننا نقرّ بأن المصطلحات المنطقية في " الكتاب "، لم تظهر ظهورها الصريح و القويّ، كما ظهرت في ما تلاه من المصنفات النحوية، و بخاصّة ما عُنِيَ منها بمسائل أصول النحو، و مسائله الخلافية، كأصول ابن السّراج (316هـ)⁽³⁾ و إنصاف ابن الأنباري (ت 577هـ)⁽⁴⁾.

كما يجب ألا يُغفل - مع ذلك - عن أن سيويه، إن لم يستعمل تلك المصطلحات بأسمائها الصريحة، فإنه و ظفها بمضامينها، توظيفاً واضحاً، حتى إنه لا يعوزنا التمثيل لذلك من النموذج المدروس الآن.

¹ - سيويه إمام النحاة : 163.

² - النحو العربي و الدرس الحديث : 56 و 57.

³ - الأصول في النحو : 83/2، و غيرها من المواضع.

⁴ - الإنصاف في مسائل الخلاف : 8 و 232 و 238 و 528 و 793 - 794.

فسيبويه حين يقول عن " ما " : " و أما أهل الحجاز فشبهوها بليس إذ كان معناها كمعناها... " ⁽¹⁾، يكون قد استعمل القياس بجميع أركانه المعروفة، فجعل " ليس " أصلاً مقيساً عليه، و الشبه المعنوي علة الحكم الجامعة بين طرفي القياس، و " ما " فرعاً مقيساً على " ليس "، و العمل حكماً، يشترك فيه الطرفان، وهما - في هذه الحال - " ليس " و " ما ". هذا هو الشاهد الذي اخترناه، و نكتفي به، للتدليل على أن التعليل عند سيبويه كان من مظاهر تقييد القياس النحوي للنصوص القرآنية، لنتقل إلى غيره من تلك المظاهر المعيارية.

ثانياً - التأويل :

للکلمة في أصل وضعها اللغوي معنيان؛ الرجوع، و هو من آل يؤول أولاً إذا رجع؛ و الإيالة، وهي السياسة، فكأن المؤول للكلام يسوسه و يضعه موضعه ⁽²⁾. و يرى الدكتور عبد الفتاح الحموز أن الكلمة انتقلت من المفسرين إلى النحاة، لأن النحوي لابد أن يكون متزوداً بشيء من علوم القرآن ليغذو به أصله النحوي الذي صحّ عنده ⁽³⁾.

وفرّق الدكتور الأنصاري بين مصطلحي " التأويل النحوي " و " التوجيه الإعرابي "؛ فجعل التأويل وسيلة يلجأ إليها عند اصطدام النص بالقاعدة النحوية، و هو مانقصد إليه هنا؛ وجعل التوجيه الإعرابي عبارة عن ذكر الوجوه التي يحتملها النص، و لو لم تصطدم مع القاعدة، وبهذا يكون التوجيه أعمّ من التأويل ⁽⁴⁾. و كان التأويل إحدى الآليات التي اتخذها النحاة طرقاً للتوفيق بين قواعدهم و أقيستهم، و بين النصوص المخالفة لها ⁽⁵⁾.

¹ - الكتاب : 57/1.

² - لسان العرب : مادة (أول).

³ - التأويل النحوي في القرآن الكريم : 12/1 - 13، الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 (1404هـ / 1984م).

⁴ - نظرية النحو القرآني : 59 (الهامش)

⁵ - أصول التفكير النحوي : 261.

و الحق أن هذا خلاف ما كان ينبغي عليهم فعله، من الخضوع للنصوص الثابتة من القرآن، أو من كلام العرب عامّة، و ذلك بإعادة صياغتها، وفق ما تنطق به تلك النصوص التي هي أساسُ بناء القواعد نفسه.

ذلك حق النصوص اللغوية بمختلف مصادرها المعتمّدة، على الدارس لها، و أولى تلك المصادر بهذا الحق القرآن، الذي يجب أن لا يكون موضعاً للتأويلات البعيدة والموغلة ما لم تكن هناك ضرورة تدعو إلى ذلك⁽¹⁾.

و مما يؤيد أن حرص النحاة على أطّراد قواعده مع النصوص سبّب اتكائهم على التأويل، أمران : أولهما نقص الاستقراء الذي بنوا عليه أصولهم، وقعدوا على أساسه قواعدهم؛ فقد طبعوا ما جمعوا من مرويات، أو مسموعات، بطابع الشمول، فحدث أن خالف بعضها ما عقدوه من أقيسة و أحكام، فلم يجدوا إذ ذاك وسيلة للحفاظ عليها غير التأويل⁽²⁾.

و أما الأمر الثاني الذي دفعهم إلى الاستعانة بالتأويل فهو نفسيّ، إذ عزّ عليهم أن يتركوا تلك الأقيسة و المعايير، و يتجاوزوها إلى غيرها مما جاءت به الآثار الثابتة، حتى و إن كانت نابعة من القرآن⁽³⁾.

ونلتفت الآن إلى كتاب سيبويه، لنستخرج منه ما يثبت ما ذهبنا إليه من تأويل النحاة، و منهم سيبويه، للنصوص ابتغاء موافقتها لأصولهم التي قرّروها.

أولاً : نبداً بما أشرنا إليه في الفصل السابق، من موقف سيبويه القاضي بقبح تقدّم الأسماء على الأفعال مع حروف الشرط التي يسميها حرف الجزاء. يقول : " و اعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدّم الأسماء فيها قبل الأفعال، و ذلك لأنّهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا، إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر لأن حروف الجزاء يدخلها " فَعَلَ "

¹ - القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية : 113.

² - مدرسة الكوفة : 45-46.

³ - المرجع السابق : 103 و 108 و 112. و ينظر : مدرسة الكوفة : 53.

و " يفعل "، و يكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء، وتكون بمعنى الذي،...⁽¹⁾ ثم بين تأويلها فيما تقع فيه الأسماء قبل الأفعال مع حروف الشرط، وهو الشعر، فقال : " و اعلم أن قولهم في الشعر: إن زيداً يأتك يكن كذا، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك : إن زيدا رأيته يكن ذاك؛ لأنه لا يُتدأ بعدها الأسماء ثم يُبنى عليها⁽²⁾ .

كذلك رأي سيبويه في تقديم الأسماء على الأفعال في أسلوب الشرط، إنه يقبَح ذلك، ثم يقصره على الشعر، و لا يكتفي بذلك حتى يؤوّل ما جاء في الشعر ، بعكس ما قرّر، و يقدر ما خرج عن قاعدته تقديراً يرده إليها؛ فهل يستند في مذهبه إلى دليل غير ما أصله هو من معايير و أقيسة؟

إن تقديم الأسماء مع حروف الجزاء - كما يسميها سيبويه - جاء كثيراً في القرآن، من ذلك هذه الآيات : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾⁽³⁾، و قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ، وَ إِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ. وَأَلْقَتْ بِمَا فِيهَا وَ تَخَلَّتْ ﴾⁽⁴⁾، و قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ وَ إِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَشَرَتْ وَ إِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ وَ إِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾⁽⁵⁾.

و سيبويه لم يذكر واحدة من هذه الآيات، و لكن الموضوع الذي عالجته هو موضوعها ذاته؛ و ليس أدلّ على ذلك من أنّ السيرافي (ت 368هـ) ذكر أولى تلك الآيات حين شرح كلام سيبويه بقوله : " الذي عند أصحابنا البصريين أن الاسم الذي بعد " إن " يرتفع بإضمار فعل، ما ظهر تفسيره، كأنه قال : و إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، و الفعل الذي بعد " أحد " تفسير الفعل المضمر، و موضع هذا الفعل جزم

¹ - الكتاب : 112/3.

² - المصدر نفسه : 113/3-114.

³ - سورة التوبة : 6.

⁴ - سورة الانشقاق : 1 و 2 و 3 و 4.

⁵ - سورة الانفطار : 1 و 2 و 3 و 4.

و إن كان ماضيا، يقوم مقام الفعل الذي هو تفسيره، و الدليل على ذلك أن الشاعر لما جعله مستقبلا جزمه، فمن ذلك : " فمتى واغل يُنبَهُمْ " (1). تقديره : فمتى ينبهم واغل. وأما الفراء و أصحابه فلا يقدرون فعلا قبل الاسم المرفوع و يجعلون الاسم المرفوع و المنصوب مستحسنين في " إن " خاصة لقوتها (2).

أما أبو الحسن الأخفش (ت 215 هـ)، فقال معربا الآية المذكورة : " فابتدأ بعد " إن "، و أن يكون رفع " أحداً " على فعلٍ مضمّر أُقيسُ الوجهين، لأن حروف المجازاة لا يُبتدأ بعدها، إلا أنهم قالوا ذلك في " إن " لِتَمَكُّنِهَا، وحسنها إذا وليتها الأسماء و ليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ، كما قال: عَاوِذُ هَرَاةَ و إِنَّ مَعْمُورُهَا خَرَبًا... وقال : لا تجزعي إن منفسا... (3).

وقد عرض ابن الأنباري للمسألة في كتابه الذي ألفه في مسائل الخلاف بين النحاة، فنسب المنع للبصريين، و نسب الجواز مع إن خاصة إلى الكوفيين، و الأخفش (4). ثم ردّ على غير البصريين بأمر أربعة، ولكننا لن نعرض إلا لواحد منها لأهميته، أما الثلاثة الأخرى فكلها فلسفة و منطق بعيدان عن طبيعة الدرس اللغوي.

فأما ما نعرض إليه من تلك الردود فيتلخص في عدم دلالة أصالة " إن " في باب الجزاء، على جواز تقديم المرفوع بالفعل عليه، لأنه معدوم النظير في كلام العرب - كما قال - (5). و الواقع الذي تشهد به النصوص الواردة عن العرب لا تعضد قول ابن الأنباري بانعدام نظير ما نحن بصده في كلام العرب، فقد تضافرت تلك النصوص بقدر لافت

1 - هذا جزء من بيت لعدي بن زيد و هو بتمامه: فمتى واغل ينبهم يُحيو ❁ ه و تُعْطِفُ عليه كأسُ الساقى. ينظر الكتاب: 113/3 (الهامش)، و الأمالي الشجرية : 332/1، ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت، د.ط، د.ت.

2 - الكتاب 111/3 (الهامش).

3 - معاني الأخفش : 327/2. و النقاط أصلية في الموضع الأول حسب النسخة المعتمدة لدينا، و القول الأول صدر بيت مجهول القائل، و ذكر صاحب " اللسان " أنه لأحد سكان مدينة هراة : مادة (هرا)، و القول الثاني جزء من بيت للنمر بن تولب كما في الأمالي الشجرية 332/1، و ارتشاف الضرب : 552/2 و هو بتمامه : لا تجزعي إن منفس أهلكته ❁ فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي. و هنا خلاف ما ذكره الأخفش من النصب في (منفس).

4 - الإنصاف : 615-616.

5 - المصدر نفسه : 616.

للنظر و مخرج لهذه الظاهرة عن حدّ القلّة التي كثيرا ما يستند إليها النحاة في عدم إمضائهم بعض القواعد.

و قد قام الدكتور الأنصاري بإحصاء هذه الشواهد، فبلغت ستمائة و تسعة أبيات من الشعر⁽¹⁾، ثم ناهيك بالقرآن الذي ورد بها في كثير من الآيات التي ذكرنا بعضها منها دليلا على ذلك⁽²⁾.

وبعد فراغ صاحب " الإنصاف " من ذكر ردوده، أعلن موقفه المساند لموقف البصريين قائلا : " و بهذا يطل قول من ذهب من الكوفيين و غيرهم إلى أن الاسم بعد "إذا" مرفوع لأنه مبتدأ إما بالترافع أو بالابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ لأن " إذا " فيها معنى الشرط، و الشرط يقتضي الفعل؛ فلا يجوز أن يحمل على غيره، والله أعلم⁽³⁾.

من هذا النقل عن ابن الأنباري، يتّضح أنه ظاهر التمسك بالقاعدة التي وضعها النحاة، و قد جانب ما جاء به أفصح نص لغوي عربي.

على أن أبا البركات لم يكن فذاً في هذا التمسك، فقد فعل فعلته غيره من النحاة الخالفين لسببويه، كالعكبري (ت 616هـ)⁽⁴⁾، و الشيخ خالد الأزهرى (ت 905هـ) الذي صرّح ببصرية مذهبه، فقال : " و هو عندنا - معشر البصريين - ضرورة، و الضرورة تُبيح تقديم الفاعل على المسند⁽⁵⁾ ".

¹ - نظرية النحو القرآني : 206-294.

² - المرجع نفسه : 64-65، و قد أورد الدكتور الأنصاري اثنتين و عشرين آية منها في هذا الموضوع.

³ - الإنصاف: 620.

⁴ - التبيان في إعراب القرآن : 636.

⁵ - شرح التصريح: 271/1، الشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر، د.ط، د.ت.

وللدكتور مهدي المخزومي تحليل عميق لدافع البصريين إلى منع تقديم الفاعل على فعله - وهو مذهب الكوفيين-⁽¹⁾، فقد أرجع ذلك إلى تحديدهم الجملة الاسمية بأنها الجملة التي تبتدئ باسم، و تحديدهم الجملة الفعلية بأنها الجملة المصدرة بفعل⁽²⁾.

بيد أن الذي يراه الدكتور موافقا للحس اللغوي أن تكون كل جملة فعلية مادام " يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، و بعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال و حدها.."⁽³⁾.

و أما الجملة الاسمية عنده فهي " التي يدلّ فيها المسند على الدوام و الثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسماً.."⁽⁴⁾.

ذلك أن البصريين و من تبعهم لما وجدوا تلك الجمل التي أوردنا لأمثالها شواهد قرآنية و غيرها، مبدوءة بـ " إن " الشرطية و كانت عندهم مختصة بالدخول على الأفعال و وجدوا أنها قد أُتبعَتْ أسماء، قدّروا أفعالاً قبل تلك الأسماء زاعمين أن الأفعال التي بعدها مفسّرة لها، و لو أنهم لم يستصحبوا ذلك التحديد الذي حدّثوا به نوعي الجمل في اللغة العربية، و لم يحرصوا على استغراقه جميع حالات الجمل لما لجأوا إلى القول بأن هناك أفعالاً أُضمِرَتْ في مثل تلك الأساليب.

¹ - استدلل الكوفيون لتقديم الفاعل على فعله، ببيت شعري، و هو قول الزّباء : ما للجمال مشيها و نيدا * أجنّذلا يعملن أم حديدا. فجعلوا (مشيها) فاعلاً متقدماً على عامله، و هو (ونيدا) الواقع حالا من الجمال. شرح ابن عقيل : 77/2، ومعه (منحة الجليل لتحقيق شرح (ابن عقيل) لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، ط1 (1402هـ/1982م)، و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 247/1، الأشموني، ومعه حاشية الصبان، صححه و ضبطه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1(1417هـ/1997م).

² - في النحو العربي نقد و توجيه : 39.

³ - المرجع نفسه : 41.

⁴ - المرجع نفسه : 42.

و خلاصة القول في هذا النموذج من نماذج التأويل عند سيبويه، أنه يقحم في النص ما ليس منه، و لا ضرورة لإقحامه إلا المحافظة على المقاييس النحوية الصناعية التي يلجأ أصحابها إلى التأويل و التقدير البعيدين، التماساً لا طردها و استغراقها⁽¹⁾.

نعم، إن التقدير الذي قدره سيبويه هنا يقضي بتكرير الفعل في جملة واحدة، وذلك غير مراد، و إنما المراد مجرد اشتراط وقوعه، أي وقوع الاستحارة من مشرك، للقيام بإجارته.

أما إن اكتفينا بإعراب الاسم فاعلاً مقدماً على فعله، فسوف لن يحتاج إلى ذلك التغيير، الذي قد يُجبر الدارس لهذا الأسلوب على إخراج بعض أجزائه منه، كالفاء مثلاً. و أما قول سيبويه و جماعته، فإنه يُدخل في النص ما ليس منه، مع غياب الحاجة الملحة لذلك، إلا المحافظة على المقاييس التي ابتكروها، و ابتغوا لها الاستمرار و الاطراد في جميع النصوص.

نعم، إن التقدير الذي قدره سيبويه هنا يقضي بتكرير الفعل في جملة واحدة، وهو - أقصد التكرار - غير مراد، و إنما المراد مجرد اشتراطه للقيام بأمر آخر، وهو إجارة المشرك إذا طلبها.

ثانياً : قال تعالى : ﴿ الزانية و الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾⁽²⁾. وقال : ﴿ و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما ﴾⁽³⁾.

كنا قد عرضنا لهاتين الآيتين في الفصل الثاني، في سياق التمثيل لما لم يستشهد به سيبويه من القرآن، و ربما يرى الرائي في ذلك شيئاً من التجوّز، إذا لم يعتبر تناول سيبويه لبعض الآيات بشيء من وسائل الصناعة النحوية، كالتأويل، و ذلك - نعني التناول بأحد

¹ - إحياء النحو : 34، و أصول النحو العربي : 206.

² - سورة النور : 2.

³ - سورة المائدة : 38.

تلك الوسائل -، ثاني مقياسين، حدّدنا هما لإدراج آية من الآيات في النماذج المرادة للتمثيل، أو عدم الإدراج.

و ننقل الآن كلام سيبويه عن الآيتين و غيرهما، يقول : " و أما قوله عزّ و جلّ : ﴿ الزانية و الزاني فاجلدوا كلّ واحد منهما مائة جلدة ﴾ و قوله تعالى : ﴿ و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ فإن هذا لم يُبَيَّنْ على الفعل، و لكنه جاء على مثل قوله تعالى : ﴿ مثُل الجنة التي وُعد المتّقون ﴾⁽¹⁾. ثم قال بعدُ : ﴿ فيها أنهارٌ من ماءٍ ﴾، فيها كذا و كذا. فإنما وُضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخبارا و أحاديث، فكأنه قال : و من القصصِ مثُل الجنة، أو مما يُقصُّ عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار و نحوه. و الله تعالى أعلم.

" و كذلك ﴿ الزانية و الزاني ﴾، كأنه لما قال جلّ ثناؤه : ﴿ سورةٌ أنزلناها وفرضناها ﴾⁽²⁾. قال : في الفرائض الزانية و الزاني، أو الزانية و الزاني في الفرائض. ثم قال : فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع، كما قال : و قائلةٌ : حَوْلَانُ، فانكح فئاتهم⁽³⁾.

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمرُ. و كذلك ﴿ والسارق و السارقة ﴾ كأنه قال : و فيما فرض الله عليكم السارق و السارقة، أو السارقة و السارق فيما فرض عليكم. فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص و أحاديث.

" و يُحمَل على نحوٍ من هذا ومثُل ذلك : ﴿ واللذان يأتيانها منكم فأذوهما ﴾⁽⁴⁾ «⁽⁵⁾. ثم قال بُعِد ذلك : " و قد قرأ ناسٌ : " و السارق و السارقة " ⁽⁶⁾

1 - سورة محمد : 15.

2 - سورة النور : 1.

3 - هذا صدر بيت مجهول القائل، ذكره سيبويه في 139/1 بتمامه و عجزه : و أكرومة الحيينِ خلّو كما هيّا. و البحر المحيط : 477/3.

4 - سورة النساء : 16.

5 - الكتاب : 142/1-143.

6 - قرأ بالنصب عيسى بن عمر ، و ابن أبي عبة. ينظر : البحر المحيط : 476/3.

و " و الزانية و الزاني "⁽¹⁾، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة. و لكن أبست العامة إلا القراءة بالرفع.

" و إنما كان الوجه في الأمر و النهي النصب لأن حدّ الكلام تقديم الفعل، و هو فيه أوجب، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام، لأنهما لا يكونان إلا بفعل".

" و قبّح تقديم الاسم في سائر الحروف، لأنها حروف تحدّث قبل الفعل. و قد يصير معنى حديثهنّ إلى الجزاء، و الجزاء لا يكون إلا خيراً، و قد يكون فيهنّ الجزاء في الخير، و هي غير واجبة كحروف الجزاء فأجريت مجراها. و الأمر ليس يحدث له حرف سوى الفعل، فيضارع حروف الجزاء، فيقبح حذف الفعل منه كما يقبح حذف الفعل بعد حروف الجزاء. و إنما يقبح حذف الفعل و إضمّاره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء.

" و إنما قلت : " زيداً اضربه "، و " اضربه " مشغولة بالهاء لأن الأمر و النهي لا يكونان إلا بالفعل، فلا يستغني عن الإضمار إن لم يظهر "⁽²⁾.

خلاصة كلام سيبويه أن النصب هو الاختيار في الاسم الواقع بعده جملة أمر دون فاء، و تجوز رفعه على الإبتداء و الجملة خبره؛ أما إذا دخلت الفاء، فلا يكون الاسم مبتدأ و الجملة خبره، إلا إذا أُجري مجرى الشرط لشبهه من حيث حاجته إلى الجواب، مثلما يكون ذلك في الموصول بظرف أو جار و مجرور، أو جملة لأداء معنى الشرط. و أما إذا قدّرت الفاء عاطفةً جاز الإبتداء مع حذف الخبر، و جاز الرفع على الخبر مع حذف المبتدأ ⁽³⁾.

¹ - قرأ بالنصب أيضاً عيسى، و يحيى بن عمر، و عمر بن خالد، و أبو جعفر، و شيبه، و أبو السمال، و رويس. البحر : 427/6.

² - الكتاب : 144/1.

³ - الدرا اللقيط من البحر المحيط : 478/3-479.

و قد اختار سيبويه هذا التأويل، لأن النصب يُحوّج إلى تقدير جملة فعلية ليعطف عليها بالفاء التي ليست داخلية في خبر المبتدأ، لأنه ليس بموصول بما يقبل أداة الشرط عنده⁽¹⁾.

و قال في " شرح التصريح " : " و إنما اتفق السبعة عليه، أي على الرفع، في نحو ﴿ الزانية و الزاني فاجلِدُوا كُلَّ واحد منهما مائة جلدة ﴾ لأن الفاء مانعة من حمله على الاستقبال، فإن تقديره عند سيبويه : " مما يتلى عليكم حكم الزانية و الزاني " . فحذف المضاف الذي هو " حكم " و أُقيِمَ المضاف إليه مقامه و هو " الزانية و الزاني " و حذف الخبر و هو الجارّ و المجرور، ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم و هو " فاجلِدُوا " فصرت جملة الطلب مستأنفة، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية، و هي " فاجلِدُوا " عن المبتدأ و هو " الزانية و الزاني "، و لم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى، و هذا التقدير متعين عند سيبويه⁽²⁾.

ولكن من البصريين من خالف سيبويه في هذه المسألة، وهم المبرّد (ت285هـ) و الزجاج (ت310هـ)، فقد أجازوا " أن يكون ﴿ والسارق و السارقة ﴾ مبتدأ و الخبر جملة الأمر، أجروا (أل) * و صلتها بحرى الموصول المذكور، لأن المعنى فيه على العموم، إذ معناه الذي سرق و التي سرقت و لما كان مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذلك تأوّلُهُ على إضمار الخبر، فيصير تأويلُهُ (فيما فُرِضَ عليكم حكم السارق و السارقة) جملة ظاهرها أن تكون مستقلة، ولكن المقصود هو في قوله ﴿ فاقطعوا ﴾ ، فجيء بالفاء رابطة للجملة الثانية بالأولى، موضحة الحكم الأول المبهم في الجملة الأولى⁽³⁾.

ذلك ما أراده سيبويه، لتستقرّ قاعدته التي وضعها، ثم تطلّب لها تواجدًا مطلقًا في جميع النصوص الواردة، فلما لم تسعفه القاعدة، طفق يؤوّل و يُقدّر، و يقدم في النص

¹ - الدرا اللقيط من البحر المحيط : 478/3-479.

² - شرح التصريح : 299/1. الشيخ خالد الأزهرى، ط دار الفكر، د. ط، د. ت.

* - في الأصل (أن) بدل (أل)، و السياق يدل على أن الصواب (أل).

³ - المصدر نفسه : 476/3-477.

و يؤخر، و لو فعل مثلما فعل بعض خالفه، كاللذين ذكرنا، و كالفراء⁽¹⁾، لما كلفه الأمر كل هذا الجهد في التأويل، الذي لا ضرورة له.

فما قال به المبرد و الزجاج و الفراء - مثلاً - أقرب إلى منطق اللغة، وأيسر للفهم، فقد رأوا أنَّ "أل" في السارق و السارقة و الزانية و الزاني موصول حرفي، فهو كالموصول الاسمي الذي أجاز سيبويه دخول الفاء في خبره؛ و إذا كان السببُ في إجازة سيبويه دخول الفاء في خبر "اللذان" و أخواتها تَضَمَّنْهَا معنى الشرط، و قبولها أدواته، فإن "أل" مع صلتها المتمثلة في اسم الفاعل تتضمن معنى الشرط و تقبل أدواته، فالسارق مثلاً تعني: من سرق، و مما يدل على ذلك دخول الفاء في خبره، فالمعنى - على هذا - : من سرق فاقطعوا يده، أي أن السرقة شرط في قطع اليد.

وقد كان الفخر الرازي (ت 605هـ)، ممن رجّحوا هذا الإعراب؛ فقد عرض لمذهب سيبويه، و مذهب الفراء القائل بالرفع على أن ما بعد المرفوع خبرها، ثم ذكر أوجه الترجيح، و هي :

أ- إرادة الجزاء و الشرط بدليل ﴿ جزاء بما كسبا ﴾ .

ب- مناسبة ربط العقوبة، و هي القطع، بالجناية، و هي السرقة، و معاقبة الحكم بالوصل المناسب دليل على أن الثاني علة للأول.

ج- حمل الآية على سارق معين يجعل الآية غير مفيدة للعموم، و تعين السارق هو مقتضى النصب.

د- ترجيح النصب على الرفع هو ترجيح لقراءة غير الرسول -ص-، و هو ترك للمنقول المتواتر من القرآن.

هـ- إن النصب لو كان أولى لقارئ به في ﴿ و اللذان يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا. ﴾ .

¹ - البحر المحيط 427/6.

و- إن إلقاء النصب إلى تقدير الفعل في معنى السارق بـ " من سرق " على معنى " إذا أتى بالسرقه فاقطعوا يده يجعل الرفع الذي لا يكلف ذلك أولى.

ز- النصب لا يدل على وجوب القطع لعدم ترتبه عليه ضرورة⁽¹⁾.

ح- رأي سيويه في أن تقديم الذكر سببه الأهمية و العناية بالمقدم يلزمه ترجيح تقديم ذكر السارق لأن المقصود تقبيح عمله و الزجر عنه⁽²⁾.

و بعد كل هذه الأدلة المرجحة للرفع على الابتداء، يتبين لنا أنه لم يكن هناك من داع يحمل سيويه على ذلك التأويل و التقدير، إلا الخشية على صناعة النحو من أن ينتقض غزلها، وينفطر عقدها.

و مع انعدام هذه الضرورة أو الحاجة للتأويل الذي ركب صاحبنا لجته، وجدنا العكبري يذهب مذهبه، و إن كان قد ذكر غيره من المذاهب فقال : " قوله تعالى: ﴿السارقُ والسارقةُ﴾: مبتدأ. وفي الخبر وجهان أحدهما - هو محذوف تقديره عند سيويه (وفيما يتلى عليكم)؛ و لا يجوز أن يكون عنده ﴿ فاقطعوا ﴾ هو الخبر من أجل الفاء؛ و إنما يجوز ذلك فيما إذا كان المبتدأ الذي و صلته بالفعل أو الظرف؛ لأنه يشبه الشرط، و السارق ليس كذلك. و الثاني - أن الخبر ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ ؛ لأن الألف واللام في السارق بمنزلة الذي؛ إذ لا يراد به سارق بعينه⁽³⁾.

و قال نحوًا من ذلك في إعراب ﴿ الزانية و الزاني ﴾، جاعلاً الفاء حرف استئناف⁽⁴⁾.

أما أبو حيان فاكتفى بذكر القراءات و الأعراب الواردة في هاتين الآيتين، وما شابههما⁽⁵⁾.

¹ - التفسير الكبير : 223/11، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، ط3، د.ت.

² - المصدر نفسه : 224/11.

³ - التبيان في إعراب القرآن : 435.

⁴ - المصدر نفسه : 964.

⁵ - البحر المحيط : 427/6.

و خلاصة الرأي في صنيع سيبويه بهذه الآيات أننا وجدناه يجتهد في نصرة رأيه، ولا يُسيغ تعديل القاعدة التي ارتضاها، مهما كانت مخالفة للشواهد الصحيحة العديدة الواردة عن العرب، حتى وإن كانت آيات محكمة من القرآن المبين. وإذا كنا قد أوردنا مثالين للتأويل البعيد المتكلف الذي مَسَّ شواهد قرآنية، فإننا سندكر نموذجاً آخر مثلاً على التأويل المرتضى، والمستساغ في المنطق اللغوي، والذي قد تدعو إليه ضرورة أو حاجة.

ثالثاً : يقول القرآن : ﴿ لكن الراسخون في العلم منهم و المؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك و ما أنزل من قبلك و المقيمِينَ الصلاة و المؤتُونَ الزكاة ﴾⁽¹⁾.

ويقول سيبويه : " هذا باب ما ينتصب على التعظيم و المدح، و إن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، و إن شئت قطعته فابتدأته. و ذلك قولك : الحمد لله الحميد هو، و الحمد لله أهل الحمد، و الملك لله أهل الملك. و لو ابتدأته فرفعته كان حسناً، كما قال الأخطل :

نقسي فداءً أمير المؤمنين إذا أبدى النواجد يومٌ باسلٌ ذكرُ
الخائضُ الغمرَ و المأمونُ طائرُهُ خليفةُ الله يُستسقى به المطرُ"⁽²⁾

إلى أن يقول : " و سمعنا بعض العرب يقول : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾⁽³⁾، فسألته عنها يونس فزعم أنها عربية. و مثل ذلك قول الله عزَّ و جلَّ : ﴿ لكن الراسخون في العلم منهم و المؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك و ما أنزل من قبلك و المقيمِينَ الصلاة و المؤتُونَ الزكاة ﴾. فلو كان كله رفعا كان جيداً. فأما المؤتُونَ فمحمول على الابتداء "⁽⁴⁾.

¹ - سورة النساء : 162.

² - الكتاب : 62/2-63.

³ - سورة الفاتحة : 1، و النصب قراءة زيد بن علي و جماعته. ينظر البحر المحيط : 19/1.

⁴ - المصدر السابق : 63/2.

و الشاهد في الآية كلمة ﴿المقيمين﴾، فقد خالفت ما قبلها في الإعراب وما بعدها أيضاً، و من خلال كلام سيبويه يَسْتَبِينُ أنه عُنِيَ بهذه الكلمة و توجيهها على الباب الذي أوردها فيه.

ونحب قبل تناول ذلك أن نبين من وردت عنهم القراءة بالنصب، فقد قرأ العشرة ﴿و المقيمين﴾ بذلك، و قيل إنها في مصحف أبي و عثمان كذلك⁽¹⁾، فالقراءة متواترة كما هو واضح من هذا الإسناد.

و لكن الطاعنين على القرآن قالوا : إنها خطأ من الكاتب في خط المصحف، و قد نسبوا ذلك إلى عائشة و أبان بن عثمان، قال أبو حيان ردّاً على هذا الافتراء : " و ذَكَرَ عن عائشة و أبان بن عثمان أن كَتَبَهَا بالياء من خطأ كاتب المصحف، و لا يصحّ عنهما ذلك لأنهما عربيان، فصيحان، و قطعُ النعت أشهرُ في لسان العرب، وهو باب واسع، ذُكِرَ عليه شواهد سيبويه و غيره و على القطع خَرَجَ سيبويه ذلك قال الزمخشري : " و لا يُلْتَفَتُ إلى ما زعموا من وقوعه لَحْنًا في خط المصحف، وربما التفت إليهم من لم⁽²⁾ ينظر في الكتاب، و لم يعرف مذاهب العرب و ما لهم في النصب على الاختصاص من الافتتان⁽³⁾."

وقد استند أحد المستشرقين إلى هذه الرواية في إرجاعه مخالفة بعض القراءات للشائع من العربية إلى سهو النساخ في الكتابة، بالرغم من اعترافه بأنها غير تاريخية بالمعنى الدقيق⁽⁴⁾.

و ندع هذه الافتراءات و المطاعن على نصّ هو أبعد عن كل تحريف أو تبديل، لتتعرّف وجهة نظر سيبويه، التي توضّحها ترجمة الباب الذي عقده ليبين ما يُنصَّب لإرادة

¹ - البحر : 395/3. و الرفع قراءة ابن جبير و ابن دينار و عيسى و الجحدري و غيرهم، و ينظر : الكشف : 552/1.

² - لم ترد (لم) في كلام أبي حيان، و الصواب وجودها بدليل قوله بعد ذلك : " و يعني بقوله : (لم ينظر) في الكتاب، كتاب سيبويه.. " البحر : 396/3.

³ - البحر : 395/3.

⁴ - مذاهب التفسير الإسلامي : 46-47.

تعظيمه أو مدحه، بعد أن يُقَطَّعَ عن منعوته⁽¹⁾.

و ذكر سيويه أن المُعَرَّبَ في مثل هذا التركيب، مختار بين أن يجعله صفة إذا جاء مرفوعا كالذي قبله، و بين أن يجعله مبتدأ، إذا قطعه عن سابقه؛ فإن كان منصوبا على غير و كان سابقه مخالفا له في ذلك، كان نصبه على التعظيم أو المدح - كما يدل على ذلك عنوان الباب-.

و لم تكن الآيتان وحدهما دليلاً سيويه في الموضوع، بل أورد آية ثالثة هي قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ آمَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَ الْمَلَائِكَةِ وَ الْكِتَابِ وَ النَّبِيِّينَ وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينَ وَ ابْنَ السَّبِيلِ وَ السَّائِلِينَ وَ فِي الرِّقَابِ وَ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَ آتَى الزَّكَاةَ وَ الْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَ الصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَ الضَّرَّاءِ وَ حِينَ الْبَأْسِ ﴾⁽²⁾ ثم قال : " و لو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيداً. و لو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيداً. كما ابتدأت في قوله : ﴿ وَ الْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾⁽³⁾.

كما استشهد بالشعر، و من ذلك قول الخرنق⁽⁴⁾ :

لَا يَّعْدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَ آفَةُ الْجُرُزِ
النازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرَكٍ وَ الطَّيِّبُونَ مَقَاعِدَ الْأَزْرِ.

¹ - الكتاب : 62/2.

² - سورة البقرة: 177. و الرفع عطفًا على " المؤفون " قراءة الحسن و الأعمش و يعقوب، كما في البحر : 7/2.

³ - الكتاب : 64/2.

⁴ - المصدر نفسه : 202/1، و 64/2، و شرح أبيات سيويه : 16/2-17، و الأمالي الشجرية : 345/1، و قد ورد (الطيون) فيها بالنصب، و الإنصاف : 468.

و قال : " فرفع الطيبين كرفع المؤتين "⁽¹⁾، ويقصد سيبويه أن الرفع في الطيبين على الابتداء على بعد أن سبقه النصب في "النازلين" على المدح. كالرفع في المؤتين بعد النصب في "الصّابرين" على المدح أيضا.

و قد رُوِيَ البيت الثاني برفع "النازلين" و نصب "الطّيبين"، و هذا الوجه عند يونس مثل وجه النصب في "الصّابرين"، و زعم أن "من العرب من يقول : الظّاعنون و القائلون"⁽²⁾، فنصبه كنصب "الطّيبين" إلا أن هذا شتم لهم و ذمّ، كما أن "الطّيبين" مدح لهم و تعظيم. و إن شأت أجريت هذا كله على الاسم الأول، و إن شئت ابتدأته جميعا فكان مرفوعا على الابتداء. كلّ هذا جائز في ذين البيتين و ما أشبههما، كلّ ذلك واسع "⁽³⁾.

و ذهب الفراء إلى أن "الصّابرين" نُصِبَتْ "لأنها من صفة "من"، و إنّما نصبت لأنها من صفة اسم واحد، فكأنه ذهب به إلى المدح ؛ و العرب تعترّب من صفات الواحد إذا تناولت بالمدح و الذّمّ، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، و ينصبون بعد المدح، فكأنهم يَنُوءُونَ إخراجَ بمدح مجدّدٍ غير متبّع لأول الكلام، و من ذلك قول الشاعر:

لا يبعدن... "⁽⁴⁾.

و يلاحظ على التوجيه و الإعراب اللذين أعطاهما سيبويه و أستاذه الخليل الذي ذهب إلى " أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس و لا من تخاطب بأمر جهلوه.

¹ - الكتاب: 64/2.

² - الرفع في هاتين الكلمتين رواية في بيتين لابن الخطّاط العُكَلِّي، و هما في رواية النّصب للأولى و الرفع للثانية:

و كلّ قوم أطاعوا أمر مرشدهم ❁ إلا نَمِيرًا أطاعت أمر غاويها

الظّاعنين و لمّا يُطِيعُوا أحدا ❁ و القائلون لِمَنْ دَارَ نُحْلِيهَا

ينظر : الكتاب : 65/2.

³ - المصدر نفسه : 65/2.

⁴ - معاني الفراء : 105/1. و قد سبق ذكر بيتي الخرق في نص سيبويه في الصفحة السابقة لهذه.

و لكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً و تعظيماً. ونصبه على الفعل،
كأنه قال : أذكرُ أهل ذاك، و أذكرُ المقيمين، و لكنه فعُلَّ لا يستعمل إظهاره" (1).
يلاحظ أن هذين التأويلين سائغان و متقبَّلان، و ليس فيهما من التكلُّف و البعد ما في
التأويلين السابقين.

ذلك أن ما فسّر به النحويان المذكوران النصب يشدّ السامع إلى المعنى و يصله به،
فالمنصوب في تلك التراكيب ذو ميزة خاصّة، اقتضت له إعراباً خاصّاً يكون منبّهاً على
تلك الخصوصية التي ميزته عن سائر المذكورات في السياق.

و يبدو أن من جاء بعد هؤلاء من النحاة قد استكثروا من وجوه التأويل لهذه
التراكيب و أشباهه فالنحّاس (ت 338هـ) مثلاً ذكر ستة وجوه لـ ﴿المقيمين﴾ (2)،
وذكر خمسة وجوه لـ ﴿الصابرين﴾ (3).

و في "البحر المحيط" (4) عدد يربو عن العدد الذي ذكره النحّاس.

و ننقل -فيما يلي- كلام صاحب "التيان"، في هذه المسألة، إذ قد جمع تلك
التوجيهات في شيء من الإيجاز قائلاً : "... (و المقيمين) : قراءة الجمهور بالياء، و فيه عدّة
أوجه : أحدها : أنه منصوب على المدح، أي و أعني المقيمين، و هو مذهب البصريين،
و إنما يأتي ذلك بعد تمام الكلام. و الثاني : أنه معطوف على (ما) أي يؤمنون بما أنزل
إليك و بالمقيمين و المراد بهم الملائكة، و قيل : التقدير : و بدين المقيمين، فيكون المراد
بهم المسلمين. و الثالث : أنه معطوف على (قبل)، تقديره : و من قبل المقيمين، فحُذِفَ
(قبل) و أُقيِمَ المصاف إليه مقامه. و الرابع : أنه معطوف على الكاف في (قبلك).
والخامس أنه معطوف على الكاف في (إليك). و السادس أنه معطوف على الهاء و الميم

¹ - الكتاب: 66-65/2.

² - إعراب النحّاس: 1 / 505-506.

³ - المصدر نفسه: 1 / 280.

⁴ - البحر المحيط: 3 / 395-396.

في (منهم). و هذه الأوجه الثلاثة عندنا خطأ لأن فيها عطف الظاهر على المضمّر من غير إعادة الجار⁽¹⁾.

و هكذا يتّضح لنا أن تأويل سيبويه و أستاذه، كان أقرب من غيره إلى روح اللغة، و أبعد عن لغة المنطق و الفلسفة، وكان في موضعه لأن له حاجة داعية. و إنما اخترنا هذا النموذج من التأويل بنين أن ليس كل تأويل أوّل سيبويه في كتابه مرذولاً أو مرفوضاً، و أن في تأويلاته ما يُساعُ، و يرتضيه الحسّ اللغوي القائم على البساطة لا على التكلف و التعقيد، و كلّ ما من شأنه أن يُحيل الجرس اللغوي درسا فلسفيا جافاً.

ثالثاً: الرفض و المعارضة:

في الفصل الثاني عرضنا لأمثلة من الآيات التي قدّرنا أنّ سيبويه قد عارضها بما ذهب إليه من أحكام تخالف ما تثبته، و الآن نتناول بعضاً منها بالتفصيل و التحليل.
أ- قال في "الكتاب": "و اعلم أن ما كان في النكرة رفعاً غير صفة فإنه رفع في المعرفة. من ذلك قوله عزّ و جلّ: "﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا و عملوا الصالحاتِ سواءٌ مِياهم و مماتهم.﴾" (2). و تقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه. فكذلك هذا و ما أشبهه. و من أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررت بعبد الله خيراً منه أبوه. وهي لغة رديئة" (3).

ذلك مذهب سيبويه، إنها الرفع في كلمة " سواء "، أما النصب عنده فقبیح بالرغم من ثبوت القراءة به (4).

¹ - التبيان في إعراب القرآن: 407-408.

² - سورة الجاثية: 21.

³ - الكتاب: 33/2-34.

⁴ - نصصنا على أصحاب القراءة و بعض مظاهرها في الفصل السابق.

و قد وردت القراءة بنصب الكلمة نفسها في آية أخرى، هي : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
و يَصْدُونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾⁽¹⁾.

و السؤال الملحّ الآن هو : لماذا تجاوز سيبويه الشاهدين القرآنيين و قد جاء
كلاهما بالنصب؟

لقد عوّدنا سيبويه في كثير من الأحيان أن يأتي بقراءات مختلفة لآية من الآيات،
و يعطي كلاً منها وجهًا إعرابيًا أو أكثر، و لكنّه اقتصر هنا على وجه الرفع، دون وجه
النصب الذي هو كالسابق ثبوتًا نقلًا و صوابًا لغويًا.

غير أن ما لم يفعله سيبويه هنا، فعله غيره من العلماء الذين بذلوا جهودهم في إيجاد
توجيه أو أكثر لكل قراءة تثبت بالرواية؛ فابن خالويه (ت370هـ) الذي ألّف كتابه
"الحجة" لهذا الغرض، نجده يقول محتجًا للقراءتين في الآية الأولى : "قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ
مَحْيَاهُمْ وَ مَمَاتُهُمْ ﴾. يقرأ بالنصب و الرفع. فالحجة لمن نصب : أنه عدّى إليه قوله
" أن يجعلهم " سواءً. و الحجة لمن رفع : أنه جعل قوله ﴿ كالذين آمنوا ﴾ هو المفعول
الأول و رفع " سواءً بالابتداء و "محيّاهم" الخبر. وقد يجوز لمن جعل "كالذين آمنوا"
المفعول الثاني أن ينصب " سواءً على الحال، و يقف عليه "⁽²⁾.

فلننظر كيف أن ابن خالويه أعطى للقراءتين الواردتين في " سواءً"، ماتحتملانه من
وجوه الإعراب، فوجه الرفع على الابتداء، و وجه النصب، الذي جعله سيبويه " لغة
ردیئة " توجيهين : أولهما أن يكون " سواءً " مفعولا ثانيًا، و الأول ضمير الجماعة في
" يجعلهم "؛ و ثانيهما أن تكون " سواءً " حالا من ضمير الجماعة في الفعل و " كالذين
آمنوا " مفعولا ثانيًا.

¹ - سورة الحج : 25.

² - الحجة في القراءات السبع : 325-326. و المستنير في تخريج القراءات المتواترة : 105/3، الدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة الأنوار الأزهرية،
د.ط (1398هـ/1978م).

و بذلك أخرجنا صاحب " الحجة " من المضيق الذي أدخلناه سيويه، حين استردأ النصب.

ثم جاء أبو البقاء، فقلّب الآية على ما تقبله من وجوه العربية، فقال: " قوله تعالى: ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾ يُقرأ " سواء " بالرفع - فمحياهم مبتدأ و مماتهم معطوف عليه، و " سواء " خبر مقدّم. و يُقرأ " سواء " بالنصب، و فيه وجهان: أحدهما - هو حال من الضمير في الكاف أي نجعلهم مثل المؤمنين في هذه الحال، و الثاني أن يكون مفعولا ثانيا لـ " حسب "، و الكاف حال، و قد دخل ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾ على هذا في الحساب، و " محياهم و مماتهم " مرفوعان بسواء لأنه بمعنى مستو، و قد قرئ باعتماده. و يُقرأ " مماتهم " بالنصب؛ أي في محياهم و مماتهم، و العامل فيه " نجعل " أو " سواء ". و قيل : هما ظرفان. فأما الضمير المضاف إليه فيرجع إلى القليلين، و يجوز أن يرجع إلى الكفار، لأن محياهم كمماتهم، و لهذا سُمّي الكافر ميّتا⁽¹⁾.

و قال ابن خالويه في الآية الثانية : " قوله تعالى: ﴿سواء العاكف فيه و البادي﴾. يُقرأ بالرفع و النصب. فالحجة لمن رفع : أنه أراد الابتداء، و العاكف الخبر. و الحجة لمن نصب : أنه أراد مفعولا ثانيا بقوله " جعلناه " و رفع العاكف بفعل يريد به: استوى العاكف فيه و البادي⁽²⁾.

ولما كانت الآيتان مشتركتين في هذا الحكم، قرن الزّجاج بينهما في باب عنوانه: " هذا باب ما جاء في التنزيل و ظاهره يخالف ما في كتاب سيويه "، ثم قال : " و من ذلك قراءة من قرأ : ﴿الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه و البادي﴾ بالنصب، و قوله : ﴿سواء محياهم و مماتهم﴾ بالنصب، و قد قال في الكتاب : لو قلت : مررت برجل سواء أبوه و أمّه، و مررت برجل خيرا منه أبوه، فتجريه على الأول و تُعمله في الثاني

¹ - النبيان في إعراب القرآن : 1152.

² - الحجة في القراءات السبع : 253، و ينظر : المستير في تخريج القراءات المتواترة : 104/2.

كان قبيحا، قال : و الوجه الرفع. إنتهت الحكاية عنه "(1)؛ ثم علّق على ذلك بقوله :
"ومعاذ الله أن تُحمَل قراءة بعض الأئمة على اللغة الرديئة لا سيّما و هم من السبعة"(2).
ثم قال موجّها النصب : " و الوجه في ذلك أن تجعل " سواء " الذي هو المصدر
بمعنى الفاعل أي مستويا محياهم و مماتهم، قال: و هل كُفَلَاثِي في الهواء سواء. أي :
مستوون "(3).

تلك إحدى المسائل التي منعها سيبويه، وأتى بالقاعدة التي تعارضها و القراءة التي
تناسب قاعدته، مع أن هناك قراءة بالنصب في الآية التي اختار قراءة الرفع فيها.
ب- وهذه مسألة أخرى قرّر فيها صاحب " الكتاب " قاعدة خلافا لما ورد به أكثر من
نص قرآني، حيث قال : " و اعلم أن " كفى بنا فضلا على مَنْ غيرُنَا " أجود و فيه
ضعف إلا أن يكون فيه هو، لأن هو من بعض الصلة، و هو نحو " مررت بأئهم أفضل "،
و كما قرأ بعضهم هذه الآية : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ (4). و اعلم أنه يقبَح أن
تقول : " هذا مَنْ منطلق " إذا جعلت المنطلق حشواً أو وصفاً، فإن أطلت الكلام فقلت:
" من خير منك "، حسن في الوصف و الحشو "(5).

و نحاول بدايةً أن نُجيب على تساؤل قد يقوم لدى القارئ للنص المنقول عن
سيبويه، الذي نصّ فيه على أن الرفع في غيرنا أجود، و فحوى التساؤل معرفة الوجه الأقل
جودة من الرفع.

و الجواب : هو الجرّ على الصفة، إذا عُدَّ الموصول " من " نكرة، و كان سيبويه
قد أشار إلى ذلك بقوله : " و قال الخليل - رحمه الله - : إن شئت جعلت " من " بمنزلة

¹ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 917.

² - المصدر نفسه، و الصفحة.

³ - المصدر نفسه، و الصفحة.

⁴ - سورة الأنعام : 154، و هذه قراءة يحيى بن يعمر و عبد الله بن أبي اسحاق و الحسن و الأعمش و قطرب، كما في البحر المحيط : 255/4.

وهي قراءة ابن أبي عبلة و الضحاك و روية بن العجاج، كما في المحتسب : 64/1

⁵ - الكتاب : 107/2-108.

"إنسان" و جعلت "ما" بمنزلة "شيء" نكرتين، و يصير "منطلق" صفة لـ "من" و "مهين" صفة لـ "ما" (1). و زعم أن هذا البيت عنده مثل ذلك، و هو قول الأنصاري :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَانًا (2)

"و مثل ذلك قول الفرزدق (3) :

إِنِّي وَ إِيَاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورٍ (4).

فسيبويه يرجح أن يكون "غيرنا" خبرا لمبتدأ محذوف و هو صدر صلة الموصول "من"، و مع ذلك يتمسك بتضعيفه بل يتعدى ذلك إلى التقبيح.

فالرفع عنده إذا غير جائز، إلا إذا طالت الصلة، كما قال : "فإن أطلت الكلام فقلت : من خير منك، حُسْنٌ في الوصف و الحشو" (5) ؛ و الحشو عنده هنا بمعنى الصلة (6).

و قد لاحظ أحد الباحثين أن هناك ما يوحي بشيء من التحكّم و المماحكة في إشتراط الطول في تجويز حذف صدر الصلة إذا كان مبتدأ، و ما يدل على ذلك ما مثل به سيبويه للطول و هو كلمة "منك" (7).

و الذي في "معاني الفراء" موافق، أو يكاد يكون موافقا لمذهب البصريين، ذلك

¹ - من مثاليين ضربهما سيبويه قبل قول الخليل، و هما : (هذا من أعرف منطلقا و هذا من لا يعرف منطلقا)، و (هذا ما عندي مهينا) : 105/2.

² - اختُلف في نسبة هذا البيت بين حسان بن ثابت و كعب بن زهير و عبد الله بن رواحة، و هو لحسان في ديوانه : 354/1، بتحقيق الدكتور وليد عرفات، دار صادر، د. ط (1974م)، و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 359، ابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، د. ط (1416هـ/1995م).

³ - ديوان الفرزدق : 361/1، ط الخاوي. و شرح أبيات سيبويه : 493/1. و مغني اللبيب : 359.

⁴ - الكتاب : 105-106/2.

⁵ - المصدر نفسه : 108/2.

⁶ - ينظر : المصطلح النحوي : 138.

⁷ - سيبويه و القراءات : 30.

أنه قال عند إعراب قوله تعالى : ﴿ فستعلمون من يأتيه عذاب يُخْزِيهِ ومن هو كاذب ﴾⁽¹⁾ : " و إنما أدخلت العرب " هو " في قوله : ﴿ من هو كاذب ﴾ لأنهم لا يقولون : " مَنْ قائمٌ " و لا " من قاعدٌ " ، إنما كلامهم : " من يقوم و من قام و من القائم " ، فلمّا لم يقولوه لمعرفة أو ل " فعل " أو " يفعل " أدخلوا " هو " مع " قائم " ليكون جميعا في مقام " فعل " و " يفعل " ؛ لأنهما يقومان مقام اثنين . و قد يجوز في الشعر و أشباهه " من قائم " قال الشاعر⁽²⁾ :

مَنْ شَارِبٌ مُرْبِحٌ بِالْكَاسِ نَادِمَنِي لَا بِالْحَصُورِ وَ لَا فِيهَا بِسَوَّارٍ⁽³⁾

و كلام الفراء هذا يخالف ما شاع عن الكوفيين من أنهم يميزون هذا الحذف لصدر صلة الموصول، و يقضي لإستثناء الفراء من هذا التعميم، إذا ثبت أن هذا رأيه في المسألة.

و قال النحاس: عن قراءة ﴿ مثلا ما بعوضة ﴾⁽⁴⁾ بالرفع : " و هذه لغة تميم، جعل " ما " بمعنى " الذي " و رفع بعوضة على إضممار ابتداء و الحذف في " ما " أقبح منه في " الذي " لأن " الذي " إنما له وجه واحد و الاسم معه أطول⁽⁵⁾ .

و من الذين وافقوا البصريين في المسألة الشيخ خالد الأزهرى، فقد وصف كل ما ورد بخالفه من القراءات وغيرها بالشذوذ فقال : " و شذّ قراءة بعضهم، و هو يحيى بن يعمر و ابن أبي إسحاق : " تماما على الذي أحسن " بالرفع، و شذّت قراءة ابن أبي عبلة و الضحّاك ورؤية بن العجاج " مثلا ما بعوضة " برفع بعوضة، أي الذي هو أحسن، و الذي هو بعوضة، و شذّ قوله⁽⁶⁾ :

¹ - سورة هود : 93 .

² - و قاتل البيت هو الأخطل، كما في هامش " المعاني " : 26/2 .

³ - معاني الفراء : 26/2 .

⁴ - سورة البقرة : 26 و هذه قراءة ابن أبي عبلة و الضحّاك و رؤية ابن العجاج، كما في شرح التصريح : 144/1 .

⁵ - إعراب النحاس : 204/1 .

⁶ - شرح الأشموني : 247/1، و هو غير منسوب .

من يُعْنَ بالحمد لم يُنْطِقْ بما سفةً و لا يَحْذُ عن سبيل الحِلْمِ و الكَرَمِ.
أي بما هو سفه، و " يُعْنَ " بالبناء للمفعول من قولهم " عُْنِيتَ بِحاجته أُعْنَى بها " بضم أولهما، و " يحذ " بفتح الياء المثناة تحت و كسر الحاء المهملة بمعنى يعدل، و المعنى من يعتني بحصول الحمد و يرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه، و لا يعدل عن طريق الحلم و الكرم، و الكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة و يقيسون على ذلك المسموع من الآية والبيت ونحوهما .. " (1).

و يلاحظ أن ابن جني الذي سخر كتابه " المحتسب " لنصرة القراءات الشاذة، بتوجيهها توجيهها يبوئها مكانها من الكلام العربي، رأى وجه الحذف هنا ضعيفا في الإعراب، فقال بعد ذكر القراءة وصاحبها : " هذا مستضعف الإعراب عندنا، لحذفك المبتدأ العائد على الذي ؛ لأن تقديره : تماما على الذي هو أحسن، و حذف " هو " هنا ضعيف؛ وذلك أنه إنما يحذف من صلة " الذي " الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها، نحو " مررت بالذي ضربت " أي ضربته، و " أكرمت الذي أهنت " أي أهنته، فالهاء ضمير المفعول، ومن المفعول بُدِّ، و طال الاسم بصلته، فحذفت الهاء لذلك. وليس المبتدأ بنيف و لا فضلة فيُحذف تخفيفاً، ولا سيما و هو عائد الموصول، و أن هذا قد جاء نحوه عنهم " (2).

و ما جاء نحو ذلك عنهم - أي العرب - هو ما حكاه سيبويه عن الخليل من قولهم : " ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً، و بالذي قائلٌ لك قبيحاً " (3).
ثم ذكر أبو الفتح ما جاء من الشعر محذوفاً فيه المبتدأ الواقع صدرًا لصلة الموصول، و هو قول الشاعر عدي بن زيد :

¹ - شرح التصريح على التوضيح : 144/1.

² - المحتسب : 234-235.

³ - الكتاب : 108/2، و في المحتسب : 235، " ما أنا بالذي قائلٌ لك شئياً و سوءاً ".

لم أرَ مثلَ الفتيانِ في غبنِ الـ أيامِ ينسونَ ما عواقبُها⁽¹⁾

و وجهه توجيهها ثانياً فقال : " و يجوز أن يكون (ينسون) معلقة كما علّقوا نقيضتها التي هي (يعملون) ، وتكون (ما) استفهاماً وعواقبها خبر (ما)، كقولك : قد علمت من أبوك وعرفت أيهم أخوك؟، وعلى الوجه الأول حمله أصحابنا⁽²⁾ .

وقال ابن مالك (ت 672هـ) في " التسهيل " : " و لا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ليس خبره جملة و لا ظرفاً، بلا شرط عند الكوفيين، وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة غير " أي " غالباً، و بلا شرط في صلتها⁽³⁾ .

و قال في شرح التسهيل : " و قيّدْتُ جواز حذف العائد المرفوع بكونه مبتدأ احترازاً من غير المبتدأ كالفاعل فإنَّ حذفه و حذف ما أشبهه لا يجوز، و أمّا المبتدأ فإن عاد على "أي" جاز حذفه بإجماع طالّت الصلة أم لم تطُلْ ما لم يكن خبره جملة أو ظرفاً. و إن عاد على غير " أي "، و لم يكن خبره جملة و لا ظرفاً جاز حذفه عند الكوفيين مطلقاً كجوازه في صلة " أي " و لم يَجُزْ حذفه عند البصريين دون استكراه إلا إذا طالّت الصلة، كقول العرب: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً، أراد: ما أنا بالذي هو قائل لك سوءاً، فحسن الحذف لطول الصلة بالمجرور و المنصوب⁽⁴⁾ . ثم قال: " فإن عدمت الاستطالة ضَعُفَ الحذف و لم يمتنع كقول الشاعر: من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بما سفه... البيت. أراد: لا ينطق بما هو سفه. و مثله قراءة "تماماً على الذي أحسنُ " ⁽⁵⁾ .

و من خلال عبارة ابن مالك، فإننا نرى أنه أجاز الحذف مع عدم الطول في الصلة، و لكنه أجازَه على ضعف. و هذا يعني أن الناظم لم يتحرّر تماماً من قيود المعيارية،

¹ - الشعر و الشعراء : 136، و الأمالي الشجرية : 75/1. و شواهد التوضيح : 124.

² - المحتسب : 235/1.

³ - تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد : 35، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، طبع دار الكتاب العربي (1968م).

⁴ - شرح التسهيل : 232/1، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، طبع الأنجلو المصرية، ط1، 1974م

⁵ - المصدر نفسه : 233/1. و شواهد التوضيح و التصحيح : 123-124.

لذلك لم يستطع إطلاق الجواز، كما لم يستطع إطلاق المنع، فوصفه بالضعف في شرح التسهيل، - كما سلف - وبقلة في "ألفيته" فقال عن "أي" :

"أي" كـ "ما" وأعربت ما لم تُضف و صدر وصلها ضمير ان حذف
و بعضهم أعرب مطلقاً وفي ذا الحذف "أيًا" غير "أي" يقتضي
إن يُسْتَطَلَّ وصلٌ، وإن لم يُسْتَطَلَّ فالحذف نَزْرٌ و أبوا أن يُحْتَزَلَ⁽¹⁾

أما ابن عقيل (ت 769هـ) فقد حكم بقلة الحذف دون تضعيف أو غيره، بعد ذكره المواضع حذف العائد من صلة الموصول، و حكايته لمذهبي البصريين و الكوفيين في ذلك⁽²⁾.

والحاصل من كل ما سبق، أن سيبويه رأى حذف المبتدأ من صلة الموصول غير "أي" إذا لم تستطع لغة ضعيفة، و كان ذلك شأن غيره من البصريين. على أننا لا نستطيع أن نجزم بنسبة ذلك إلى الخليل، بسبب ما رواه عن العرب من حذف.

ج- وهذه قضية نحوية ثالثة، تتعلق بالفصل بين الحال و صاحبها، فقد ذكر سيبويه في باب الفصل بضمائر الرفع المنفصلة. أنها لا تكون فصلاً بين الحال و صاحبها، ممثلاً لذلك بقوله : " هذا عبد الله هو خيرٌ منك، و ضربت عبد الله هو قائم "⁽³⁾؛ ثم قال معللاً عدم جواز مجيء تلك الضمائر فصلاً إذا سُبقت بنكرة : " وذلك قولك : ما أظن أحداً هو خيرٌ منك، و ما أجعل رجلاً هو أكرمُ منك، و ما إخال رجلاً هو أكرمُ منك. لم يجعلوه فصلاً و قبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً و لا بدلاً لنكرة، و كما أن كلهم و أجمعين لا يكرران على نكرة، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة، فلم تصير فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً و لا بدلاً إلا لمعرفة "⁽⁴⁾.

¹ - ألفية ابن مالك (باب الموصول)، و ينظر: شرح ابن عقيل: 161/1 و 163.

² - شرح ابن عقيل: 165/1.

³ - الكتاب: 395/2.

⁴ - المصدر نفسه: 395/2-396.

ذلك أنه إن لم يصرّح بمنع الفصل، فقد سكت عن تلحين أبي عمرو له و لمن قرأ به من القُرّاء، و لم يكن حياؤه و التهذيب اللذان عرف بهما مانعين له من نقد أبي عمرو إذا كان يرى غير رأيه؛ كيف و قد كان الأخذ و الردّ، و المناقشة و المخالفة، دَيْدَنُهُ و هو يتلقى عن شيوخه، و لعل أبرز من تظهر معه هذا الحال الخليل أعظم العلماء أثرا في تكوينه العلمي، و في " الكتاب " أمثلة عديدة تُؤيِّد ذلك⁽¹⁾.

ومما يدلّ على موافقة سيبويه لأبي عمرو، نقلُهُ كلاما للخليل في المسألة، يقول فيه: " و الله إنه لعظيم جعلهم " هو " فصلاً في المعرفة و تصييرهم إياه بمنزلة " ما " إذا كانت " ما " لغواً، لأن " هو " بمنزلة " أبوه "، و لكنّهم جعلوها في هذا الموضع لغواً كما جعلوا " ما " في بعض المواضع بمنزلة " ليس "، و إنّما قياسها أن تكون بمنزلة " كأنما " و " إنّما "، و مما يقوّي ترك ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول: " رجل خير منك " . " و يقول : لا يستقيم " أظنُّ رجلاً خيراً منك "، حتى تنفي و تجعله بمنزلة "أحد"، فلمّا خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، لم يجرّ في النفي مجراه لأنه قبيح في الابتداء⁽²⁾.

فهذا النقل الممعن فيه عن الخليل، دون تعقيب أو ردّ أو استدراك، مع تسجيل تلحين أبي عمرو لقراءة النصب قبله، من غير دفاع عن وجه النصب، يرجّح اشتراك الثلاثة في موقف الرّفْض⁽³⁾.

ولا نغادر هذه النقطة، حتى نُلَمِّعَ إلى أن هذا الردّ يمكن أن يكون أحد الأدلّة " على أن المدرسة البصرية كانت أسبق إلى الطعن في القراءات من المدرسة الكوفية"⁽⁴⁾.

¹ - ينظر : الكتاب : 399/2 و 401 و 404 و غيرها من المواضع.

² - المصدر نفسه : 397/2.

³ - التأويل النحوي في القرآن الكريم : 79.

⁴ - سيبويه و القراءات : 47 (الهامش).

و إذا كان سيبويه قد نقل رفض بعض شيوخه لذلك الفصل دون اعتراض عليهم، فإن ابن جنّي قبل القراءة، و لكنه وجّها توجيها غير الفصل، بعدما نسب إلى سيبويه أنه ذكرها و ضعّفها على ذلك التوجيه، و قد ذكرنا مقال أبي الفتح من قبل⁽¹⁾.

و خلاصة ذلك أن يكون " هؤلاء " مبتدأ، و " بناتي هنّ " مبتدأ و خبراً في محل فع، خبراً لـ " هؤلاء "، و تكون " أظهر " حالا من " هنّ " أو من " بناتي "، على هذا لا يكون فصل بين الحال و صاحبه.

و جاء الزجّاج، فنقل رأي أبي عمرو و سيبويه⁽²⁾، و قول الخليل⁽³⁾، ثم نفى أن يكون " هنّ " قد وقع في الآية بين نكرتين، و أنكر أن تكون حجة لأهل المدينة⁽⁴⁾.

و كان الزجّاج قبل نقله لتلك الآراء، قد قرّر " أنه لا يقع الفصل إلا بين معرفتين، أو بين معرفة و ما قارب منه. و لا يقع بين نكرتين، و لا بين معرفة و نكرة.

فقوله : ﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾⁽⁵⁾ " خيراً " مقارب للمعرفة؛ لأن " خيراً " " أفعل "، و " أفعل " يُستعمل معها " من كذا " ظاهراً و مضمراً، فيخصّصه و يوضّحه " ⁽⁶⁾.

و لا بأس من التذكير بأن عيسى بن عمر كان ينصب هذه الآية، و قد طالبه مرّة أبو عمرو بالتمثيل للنصب من كلام العرب بقوله : " هؤلاء بنيّ هم ماذا؟ " فقال عيسى : " عشرين رجلاً "، فأنكرها أبو عمرو⁽⁷⁾.

هذا هو موقف أوائل البصريين أكثرهم من قراءة النصب، التي تلقّاها من قرأ بها من القراء من أفواه رجال ثقات في علمه في قراءة القرآن و لغته و أساليبها.

¹ - ينظر : الفصل الأول.

² - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج : 544.

³ - المصدر نفسه : 545.

⁴ - المصدر نفسه و الصفحة.

⁵ - سورة المزمل : 20.

⁶ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج : 543.

⁷ - طبقات ابن سلام : 20/1، و طبقات الزبيدي : 41.

غير أن القراءة وجدت لها مناصرين، سواء بالتوجيه والتخريج، كما فعل ابن جني، أو بإمضائها على ظاهرها، الذي هو الفصل بين الحال و صاحبها، كما فعل العكبري⁽¹⁾ - مثلاً -.

و عرض الدكتور عبد الفتاح الحمّوز لرأي البصريين هذا، و هو يدرس ظاهرة التأويل في القرآن، معرباً عن عدم موافقة لهم على منع الفصل " لأن القراءة ينبغي أن يقاس عليها "⁽²⁾.

نعم، ينبغي أن يقاس على القراءة متى وردت بالسند الصحيح، حتى وإن كانت قليلة مثل هذه، لأنها تمثل لهجة من اللهجات العربية، و النصب هنا لهجة المدنيين الذين ذكرهم سيويو، ولأن القرآن نزل على اختلاف تلك اللهجات، فلا يصحّ إقصاء أيّ منها مهما كان قليلاً، لأن ذلك ذو أهمية في استكمال جوانب الدراسة اللغوية⁽³⁾.

و- يقول سيويو: " و ممّا يقبح أن يَشْرَكَ المظهر علامة المضمّر المجرور، و ذلك قولك : " مررت بك و زيد، و هذا أبوك وعمرو "، و كرهوا أن يَشْرَكَ المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الدّاخلية فيما قبلها جمعت أنها لا يُتَكَلَّمُ بها إلا معتمدة على ما قبلها و أنها بدل من اللفظ بالتّنين، فصارت عندهم بمنزلة التّنين، فلمّا ضعفت عندهم كرهوا أن يُتَبَعُوها الاسم، و لم يجز أيضاً أن يُتَبَعُوها إياه و إن وصفوا؛ .. "⁽⁴⁾.

منع سيويو أن يعطف الضمير المجرور على الظاهر دون إعادة الجار، و ممن تبعه في ذلك أبو عثمان المازني (ت 248هـ) الذي احتجّ لذلك بقوله: " لما كان المضمّر المجرور لا يعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض، كقولك : مررت بزيد و بك، كذلك تقول :

¹ - ينظر التبيان : 709.

² - التأويل النحوي في القرآن الكريم : 1405.

³ - مدرسة الكوفة : 378.

⁴ - الكتاب : 381/2 (الهامش، و التراكيب غير الصحيحة نوحياً في " الكتاب " : 138، الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د. ط (1985م).

و واضح من هذا النص أن سيبويه استند في منع الفصل بين النكرتين بهذه الضمائر إلى القياس؛ فقد قاس الفصل في النكرة على الوصف و البدل و التوكيد فيها، وكانت حجته أنه لما امتنع وصف النكرة بهذه الضمائر و كذلك إبدالها منها و توكيدها بها لأنها معارف، امتنع أن تكون تلك الضمائر فصلاً للنكرات، و المعارف تفصل بين المعارف لا بين النكرات، كما أن المعارف تصف المعارف و تؤكدُها و تُبدلُ منها، فهذا مقتضى تعليل سيبويه لمنع الفصل بالضمير و قبله نكرة.

لكن الذي يُهمُّ الباحث أكثر في الموضوع قوله بعد ذلك : " و أمّا أهل المدينة فيُنزلون " هو " ها هنا بمنزلة بين المعرفتين، و يجعلونها فصلاً في هذا الموضوع. فرعم يونس أن أبا عمرو و رآه لحناً، وقال : احتبى ابن مروان في ذِه في اللحن. يقول : لحن، و هو رجل من أهل المدينة، كما تقول : اشتمل بالخطأ، و ذلك أنه قرأ : ﴿ هؤلاء بناتي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ ﴾⁽¹⁾، فنصب⁽²⁾.

و هذا النص ظاهره مشكل، لأنه يفهم " أن أهل المدينة يجيزون الفصل إذا كان ما قبل الضمير نكرة، وهو غلط لأنهم لم يُؤثّر عنهم ذلك، إلّا أن القارئ حين يُكمل قراءة النص و الاستشهاد بالآية يفهم أن سيبويه يعني أن أهل المدينة أجازوا الفصل بين الحال و صاحبها، و استشهد على ذلك بالآية⁽³⁾.

ولندع مناقشة رأي سيبويه القاضي بمنع الفصل إذا كان قبل ضميره نكرة، إلى منع الفصل بين الحال و صاحبه.

فإذا كان المفهوم من كلام سيبويه - كما قال الدكتور زهير سلطان-، فإنه - نعني سيبويه- يكون قد رفض الفصل الذي أجازته المديون رفضاً ضمناً أو خفياً⁽⁴⁾.

¹ - سورة هود : 78، و قد سبق ذكر من قرأ بالنصب في الفصل الأول :

² - الكتاب : 396/2-397. و قال الزجاج : " و معنى قول أبي عمرو : " احتبى في لحنه " كقولك : " اشتمل بالخطأ، و تمكّن في الخطأ؛ و نحو هذا مما يوجب تثبيت الخطأ عليه، و إحاطته به "، ينظر : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : 544/2.

³ - المواخذات النحوية : 126.

⁴ - سيبويه و القراءات : 52.

مررت بك و بزيد، فتحمل كل واحد منهما على صاحبه⁽¹⁾.
وكذلك فعل المبرد⁽²⁾، و ابن خالويه⁽³⁾، و العكبري⁽⁴⁾.
وقد وردت عدة آيات و قراءات بالجر الممنوع عند البصريين، و الذي ذكر أن
الكوفيين أجازوه مع تقييحهم له⁽⁵⁾.
و لكن أكثر الذين تناولوها، حكموا بعدم جواز ذلك، أو ضعفه⁽⁶⁾، أو قصره
على الشعر اتباعا لسيبويه، كابن عصفور (ت 669هـ)⁽⁷⁾، بل وجد منهم من عدّه سمجاً
مردوداً في الشعر نفسه⁽⁸⁾، و إذا كان ابن الأنباري قد جعل المسألة خلافية بين البصريين
و الكوفيين⁽⁹⁾، فإن الأستاذ محمد خير الحلواني يخالف هذا التصنيف، و يرى أن الكوفيين
أنفيهم لا يخرجون عن رأي البصريين، و أن بعض الكوفيين كانوا أكثر تساهلاً منهم⁽¹⁰⁾،
مستدلاً على ذلك بأن الفرّاء منع ذلك العطف حين قال عن قراءة الجرّ في قوله تعالى :
﴿ تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾⁽¹¹⁾ : " و فيه قبح؛ لأن العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض
و قد كُنِّي عنه، و قد قال الشاعر في جوازه :
نعلّق في مثل السّوّاري سيوفنا و ما بينها و الكعب غوط نعانق⁽¹²⁾
و إنما يجوز هذا في الشعر لضيقه⁽¹³⁾ .

1 - الكتاب : 381/2 .

2 - الكامل في اللغة و الأدب : 45/2، المبرد ، مؤسسة المعارف، بيروت، تصحيح لجنة من المحققين، دط، د.ت.

3 - الحجة في القراءات السبع : 118-119 .

4 - التبيان في إعراب القرآن : 109 .

5 - مجالس الزجاجي : 246 .

6 - الكامل : 45/2 .

7 - ضرائر الشعر : 149، ابن عصفور، تحقيق الدكتور السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة و النشر، بيروت، ط2 (1402هـ-1982م).

8 - الكشف : 494/1 .

9 - الإنصاف : 463، و الأشياء و النظائر : 293/2-294 .

10 - الخلاف النحوي بين البصريين و الكوفيين : 265 .

11 - سورة النساء : 1 .

12 - البيت مجهول القائل، و هو غير منسوب في الكتاب : 392/2، و الإنصاف : 464، و البحر المحيط : 158/3، و الكامل : 45/2 .

13 - معاني الفرّاء : 252-253 .

و الحق أن هذا الرأي يصحّ - في رأينا - لو أنه علّل بأن الخلاف فيه أوسع من أن يُحصَر بين الفريقين، لأن من بين الذين أجازوا العطف المذكور البصريين كيونس والأخفش وقطرب وغيرهم⁽¹⁾.

على أننا إذا اتصلنا بمصدر رأي الأخفش في المسألة، نجده يقول: " وقال بعضهم : ﴿و الأرحام﴾⁽²⁾، جرّ، و الأول أحسن، لأنك لا تُجري الظاهر المجرور على المضمّر المجرور"⁽³⁾.

وهذا يجعلنا لا نصّف الأخفش في صفّ المجيزين، إلا على سبيل التّضعيف، فقد نصّ على أن الوجه الأول - و يقصد النصب - أحسن و أرجح من الجرّ عطفاً على الهاء في " به ".

و أيّا كان الصواب في نسبة هذا الرّأي، فإن المؤكّد أن جمهور البصريين يقولون به، و يتبنّون أشدّ التّبني، و هذا لا يمنع أن يشاركهم كوفيون في ذلك.

و من الذين أجازوا العطف على المضمّر المجرور دون إعادة جاره ابن مالك، الذي ذكر في " شواهد التوضيح "، كثيراً من مؤيّداته، من القرآن و الحديث و الشعر⁽⁴⁾، ثم ردّ على المانعين حجّتهم⁽⁵⁾، بقوله : " و الحجّتان ضعيفتان. فأما الأولى فيدل على ضعفها أن شبه الضمير بالتنوين ضعيف، فلا يترتّب عليه إيجاب و لا منع. و لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده و من الإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكّد و لا يُبدلُ منه. و ضمير الجرّ يؤكّد و يُبدلُ منه بإجماع. فللعطف عليه أسوة بهما.

¹ - الإنصاف: 464، و شواهد التوضيح و التصحيح: 53، و التسهيل: 178، و ارتشاف الضّرْب: 658/2، و البحر المحيط: 147/2.

² - سورة النساء: 1.

³ - معاني الأخفش: 225/1.

⁴ - شواهد التوضيح و التصحيح: 53 و 54-56.

⁵ - الحجّتان التان اتكأ عليهما المانعون هما: أ- أن ضمير الجرّ شبيه بالتنوين و معاقب له، و ذلك يمنع العطف على الضمير كما يمنع التنوين العطف عليه. ب- أن ضمير الجرّ لا يصح أن يحل محل المعطوف عليه دون إعادة الجار، و حلول كل من المعطوف و المعطوف عليه من مقتضيات العطف. شواهد التوضيح و التصحيح: 53.

" و أمّا الثانية، فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محلّ الآخر، شرطاً في صحّة - لم يجوز : " ربّ رجل وأخيه ". و لا : " أيّ فتى هيجاء أنت و جارّها ". و لا : " كم ناقة لك و فصيلها ". و لا : " الواهب الأمة و ولدها ". و و لا : " زيد و أخوه منطلقا ". و أمثال ذلك، من المعطوفات الممتنع تقدّمها و تأخر ما عطفت عليه، كثيرة.

" و كما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في : " مررت بك و زيد "، ونحوه. و لا في «إنما مثلكم و اليهود و النصارى» (1)» (2).

وقمل ابن جنّي الجرّ في الآية على حذف الجارّ بعد أن تقدم ذكره في نحو " قولك : " بمن تمرر أمرر، و على من تنزل أنزل "، و لم تقل : " أمرر به " و لا " أنزل عليه "، لكن حذف الحرفين لتقدّم ذكرهما (3)، بعد أن نفى أن يكون الجرّ بالعطف على المجرور المضمر في " به "، و تبعه في ذلك ابن هشام (4).

و من العجيب أن نجد مفسّراً كبيراً، كالطبري يصف القراءة بعدم الفصاحة والضعف، و يقصر وجهه على الشعر " و أما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق، و الرديء في الإعراب منه، و مما جاء في الشعر من ردّ الظاهر مكني في حال الخفض قول الشاعر : نعلق في مثل السواري سيوفنا ... " (5).

و قال ابن جرير بعد ذلك : " و القراءة التي لا نستجيز للقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك النصب : ﴿ و اتقوا الله الذي تساءلون به و الأرحام ﴾ بمعنى : و اتقوا الأرحام أن

1 - حديث استشهد به ابن مالك قال على المسألة : 53، و تمته «... كرجل استعمل عمّالا»، و هو في صحيح البخاري : كتاب الإجارة -

باب الإجارة إلى صلاة العصر. شواهد التوضيح و التصحيح : 53.

2 - شواهد التوضيح و التصحيح : 53-54.

3 - الخصائص : 285/1-286.

4 - مغني اللبيب : 620.

5 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 226/3.

تقطعوها، لما قد بينّا أن العرب لا تعطف بظاهر الأسماء على مكنيّ في حال الخفض، إلا في ضرورة شعر، على ما قد وصفت قبل⁽¹⁾.

و عرض صاحب " البحر " إلى آية " النساء " و آية " البقرة "، و هي : ﴿ قل قتال فيه كبير و صدُّ عن سبيل الله و كفرٌ به و المسجد الحرام ﴾⁽²⁾، و خرّج على الجرّ الممنوع عند البصريين آيات أخرى⁽³⁾.

و رجّح أبو حيان ذلك في الكلام مطلقاً لأن السماع و القياس يعضدانه " أما السماع فما رُوِيَ من قول العرب : " ما فيها غيره و فرسه "، عطفاً على الضمير في " غيره "، و التقدير : ما فيها غيره و غير فرسه، و القراءة الثانية في السبعة : ﴿ تَسَاءَلُونَ به و الْأَرْحَامِ ﴾ أي و بالأرحام، و تأويلها على غير العطف مما يُخرِجُ الكلام عن الفصاحة فلا يُلتَفَتُ إلى التأويل⁽⁴⁾.

يقول الدكتور الأنصاري : " و بعد فلعلك توافقني أيها القارئ الكريم على تعديل هذه القاعدة استناداً إلى الوارد من الشواهد، و على رأسها النصوص القرآنية المتعددة، و في مقدّمها قراءة حمزة بخفض " الأرحام " في سورة النساء⁽⁵⁾.

ثم يتساءل قائلاً : " ماذا علينا لو سلّمنا بكل الوارد من الشواهد، و عدّلنا القواعد بحيث تشمل جميع النصوص الواردة؛ و جعلناها قسمين: كثيرة و أكثر -أو كثيرة و قليلة - إلى آخر ما هنالك من تقسيمات علمية منهجية تتيح للوارد من الشواهد أن يدخل في القاعدة و يندرج تحتها دون نهمل شيئاً من القراءات المحكمة كما رأينا ذلك في القراءة

¹ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 228/3.

² - سورة البقرة : 217.

³ - من هذه الآيات : " و جعلنا لكم فيها معاش و من لستم له برازقين "، سورة الحجر : 20، و قوله تعالى : " و يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن و ما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء "، سورة النساء : 127، و ينظر : البحر المحيط : 148/2 و 159/3-160.

⁴ - البحر المحيط : 147/2 و 148، و ينظر المهذب : 150/1.

⁵ - نظرية النحو القرآني : 78.

السبعية من سورة النساء وغيرها من الآيات البينات، و من الشعر و النثر العربي على السواء⁽¹⁾.

إن ما ينادي به الدكتور من تصنيف للشواهد اللغوية بحسب نسبة ورودها و دورانها في الكلام العربي يكفل للدرس اللغوي مزية منهجية أساسية، قوامها استعاب الوارد من تلك الشواهد جميعاً، مع إعطاء كل وارد حجمه من الانتشار في ساحة اللسان العربي. كما أنه يعطي فرصة أوسع للإحاطة بالظواهر اللغوية المختلفة، وذلك بأخذه جميع الوارد باعتبار معيّن.

هـ- و مثل هذه المسألة الفصل بين المتضايقين، و قد ذهب سيبويه إلى أنه " لا يجوز : " يا سارقَ الليلة أهل الدار " إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجارّ و المجرور⁽²⁾. و الجارّ و المجرور تعبير من سيبويه على المضاف و المضاف إليه⁽³⁾.

و قد تواترت أكثر من قراءة بهذا الفصل الذي منعه سيبويه و أكثر البصريين و من تبعهم.

من ذلك قوله تعالى : ﴿ و كذلك زَيْنَ لَكثيرٍ من المشرّكين قَتَلَ أولادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ ﴾⁽⁴⁾، فإنه " يُقرأ بفتح الزاي و نصب " قتل " و رفع " شُرَكَاءُهُمْ "، و بضمّ " الزاي " و رفع " قتل " و نصب " أولادِهِمْ " و خفض " شُرَكَائِهِمْ " " ⁽⁵⁾. و الشاهد في القراءة الثانية، و هي " و كذلك زَيْنَ لكثير من المشرّكين قتلُ أولادِهِم شركائِهِم "، فقد فصل فيها بين المضاف " قتل " و المضاف إليه " شركاء " بمعمول " قتل " لأنه مصدر، و معموله " أولاد ".

¹ - نظرية النحو القرآني : 78.

² - الكتاب : 176/1-177.

³ - المصطلح النحوي : 145.

⁴ - سورة الأنعام : 137.

⁵ - الحجة : 150، و التبيان : 541، و البرهان : 218/1، البحر المحيط : 228/4-229، و هي قراءة بن عامر .

و منها قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى : ﴿ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾ ⁽¹⁾ ،
بالفصل بين المضاف " مُخْلِفَ " بمفعول له و هو " وَعْدَهُ " و بين المضاف إليه " رُسُلِهِ " ⁽²⁾ .
ومع ذلك كله قرّر سيبويه أنه لا يُفصلُ بين المتضايقين، في غير الشعر، لأنهما
كالشيء الواحد بدخول الأول في الثاني ⁽³⁾ .

و وافق صاحب " الكتاب " في رأيه هذا كوفيّون كالكسائي ⁽⁴⁾ و الفراء ⁽⁵⁾ ، على
ما بينهم من اختلافات لا تنفي المعيارية عما ذهبوا إليه .

وقد استدللّ الدكتور الحلواني بهذه الموافقة على أن هذه المسألة ليست خلافية بين
الفريقين، لأن الكوفيين كانوا هم المنكرين لذلك الفصل، و أن جيل البصريين المتقدّمين
كيونس و سيبويه لم يشارك فيها برأي يُنسب إليه ⁽⁶⁾ .

غير أنا نرى أن الأستاذ محجوجاً بنص سيبويه على المنع في كتابه، والذي نقلنا
بعضه قبل سطور، و أنها من التراكيب التي لم ييحها إلا للشعر ⁽⁷⁾ ، وما يلفت النظر هنا
أن سيبويه كان قد احتجّ بقراءة شاذّة على المسألة حذف الفعل إذا دلّ عليه دليلٌ، وهي :
" و كذلك فرّين لكثير من المشركين قتلٌ أولادهم شركاؤهم " ⁽⁸⁾ ؛ كما ذكرها صاحب
" المحتسب " و احتجّ لها ⁽⁹⁾ ، و لكنه - أي لحج سيبويه - لم يذكر القراءة المتواترة المناسبة
لإثبات الفصل الذي ذهب إلى امتناعه في غير ضرورة الشعر .

¹ - سورة إبراهيم: 47.

² - لم نجد في مصادر القراءات التي اطلعنا عليها نسبة هذه القراءة.

³ - الكتاب : 175/1.

⁴ - معاني الفراء : 82/2.

⁵ - المصدر نفسه : 358/1 و 82-81/2 و 86، و ينظر في تفصيل حالات الفصل بين المضاف و المضاف إليه : أوضح المسالك : المجلد : 2، ج1/135-147.

⁶ - الخلاف النحوي : 251.

⁷ - التراكيب غير الصحيحة نحوياً في " الكتاب " : 176.

⁸ - الكتاب : 290/1، وهذه قراءة الحسين و السلمي و أبي عبد الملك صاحب ابن عامر. البحر : 229/4.

⁹ - المحتسب : 230-229/1.

ذلك أنه إذا لم تجد في المتواتر من القراءات ما يثبت به حذف الفعل المشار إليه¹ في مثل ذلك التركيب، ولجأته الحاجة إلى التماس الحجة في الشاذ، فإن الشُّفي الفصل بين المتضايقين أقرب منها في أمر الحذف² و مع ذلك لم يسلكها سيوييه، و ذلك هو المَلَفَت و المستغرب.

ولما لم تحظى هذه القراءة بالذكر عنده، انفتح الباب أمام اللاحقين من النحاة لردّها، و إنكارها، كما فعل الزمخشري الذي رأى ما وردت به من الفصل سمجاً مردوداً حتى في الشعر⁽¹⁾، وقد رُدَّ عليه - كما مرَّ - في مدخل هذا البحث.

فقد حكم ابن جنِّي على ذلك بالقبح و أنه من ضرورة الشعر مستشهداً بثلاثة أبيات، أحدهما لذي الرمة، وهو :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهَنَّ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ⁽²⁾

و الثاني لأبي حية النميري، وهو :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ⁽³⁾

و الثالث قول القائل :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةً فَدَعَاهُمَا⁽⁴⁾

ثم قال بعد إيراد قراءه ابن عامر: " و هذا في النثر و حال السَّعة صَعَبٌ جَدًّا، لَا سِيَّمًا و المفصول به مفعول لا ظرف⁽⁵⁾."

بيد أن ابن عصفور وقف موقفًا مخالفًا لموقفه من العطف على الضمير المجرور، فقبل الفصل الذي جاءت به القراءة، و قال في " ضرائره " : " .. و لا ينكر مجيء الفصل بين المضاف و المضاف إليه بغير ظرف و لا مجرور في الكلام، وإن لم ينقَس ذلك. فقد

¹ - الكشف : 54/2.

² - الكتاب: 179/1، و الخصائص : 404/2. و شرح ابن عقيل : 83/3.

³ - الكتاب: 180/1، و الخصائص : 404/2. و الخزانة : 419/4.

⁴ - الخصائص : 407/2.

⁵ - المرجع نفسه، و الصفحة.

حكى أبو عبيدة عن أبي سعيد، و هو أعرابي لقيه أبو الدُقَيْش، أنه سمعه يقول : " إن الشاة تسمع صوت - قد علم الله - ربّها، فتقبل إليه و تَغُو " يريد : صوت ربّها قد علم الله، فقدّم الجملة و فصل بها بين المضاف و المضاف إليه. و قراءة ابن عامر أسهل من هذا "(1).

و يرى الأستاذ الدكتور عبد الجليل مرتاض أن التركيب الذي يحمل هذه الظاهرة اللغوية، مسند إلى لهجة عربية قديمة، تكون قد اندثرت بزوال استعمال الناس لها، أو ضيق مجال انتشاره، استغناءً عنها بغيرها من القواعد الأخرى (2).

وقد لا يبعد هذا الرأي عن الصواب، إذا كان ذلك الإندثار حاصلًا بعد نزول القرآن، أي خلال ما يقرب من أربعة عشر قرنًا، لأن القرآن نزل مخاطبًا العرب بلغتهم التي يتكلمونها حين نزول الوحي نفسه.

و النتيجة التي يجب أن نصل إليها بعد تحليل هذه القضية، و رأي المانعين للفصل فيها بين المتضايقين، - حسب مؤلف " نظرية النحو القرآني " - هي أن تعدّل القاعدة لتصير إلى عكسها، فيصبح الفصل الممنوع جائزًا، و لاسيما بامفعول الذي وردت به قراءة متواترة عن جمع من القراء (3).

و- قال سيبويه : " و اعلم أن الفاء لا تُضمَرُ فيها أن في الواجب، و لا يكون في هذا الباب إلا الرفع، و سُنِّيْنُ لِمَ ذلك، و ذلك قوله : إنه عندنا فيحدثنا، و سوف آتية فأحدثه ليس إلا، إن شئت رفعتَه على أن تُشركَ بينه و بين الأول، و إن شئت كان منقطعًا؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع. و قال عزّ و جلّ : ﴿ فلا

¹ - ضرائر الشعر : 199.

² - العربية بين الطبع و التطبيع : 80، الدكتور عبد الجليل مرتاض، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1990م.

³ - نظرية النحو القرآني : 158.

تَكْفُرُ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴿١﴾ فارتفعتْ لأنه لم يُخبر عن الملكين أنهما قالا : لا تكفر فیتعلمون، ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فیتعلمون. و مثله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٢)، كأنه قال : إنما أمرنا ذلك فيكونُ " (٣).

و قال السيرافي : " فيكون ليس بجواب لِكُنْ، لأن الكلام الأول و جوابه - جميعا من كلام واحد غير منقطع أحدهما من الآخر. و لم يُرد الله عزّ و جلّ أنه - يقول للشيء : كُنْ فيكون، و " كن فيكون " مقولان للشيء و الذي قيل للشيء : كُنْ حسب. ثمّ خبر عنه أنه يكون، فصار يكون كلاماً منفرداً مستأنفاً، ودخلت عليه الفاء لأنه عطف جملة على جملة " (٤).

تلخيص ما ذهب إليه سيويوه، و شرحه السيرافي، أن الفاء لا يُنصَب الفعل بعدها بـ " أن " إلا إذا كان جواباً لأحد أساليب الطلب السبعة كالأمر و الاستفهام و النهي، و المضارع الذي سبق بالفاء هنا ليس كذلك - كما قال سيويوه - لأنه إخبار منقطع عما قبله، و الفاء حرف استئناف أو عطف، و ذلك لكون ما بعدها و ما قبلها من كلام واحد - كما قال السيرافي -.

و تقرير سيويوه تعيّن الرفع في الآية يصطدم بقراءة سبعة لقارئين كبيرين هما : ابن عامر و الكسائي (٥).

و طبعي ألا يورد القراءة التي تخالف ما يريد الذهاب إليه من إثبات قاعدة أو نفيها، لكي لا تكون ملزمة له، أو يقع في تناقض بين ما يُقرّره و ما يسوقه من شاهد أو دليل.

١ - سورة البقرة: 102.

٢ - ذكرنا مواضع هذا التركيب القرآني في الفصل الثاني

٣ - الكتاب : 38/3-39

٤ - المصدر نفسه : 39/3 (الهامش).

٥ - ينظر : الحجة : 88 و 110 و 211 و 300 و البحر المحيط : 365-366، و الدر اللقيط : 365/1، و النشر : 220/1.

و قد صنّف الأستاذ الأنصاريّ قراءة النصب ضمن ما عارضه سيويه معارضة خفيّة⁽¹⁾، و ذلك أنه لم يذكر القراءة المعارضة، بل ذكر القاعدة التي تعارضها، و التي وضعها هو و صحبه⁽²⁾، ثم حمل عليها القراءة التي تناسبها و هي قراءة الرفع. و أنصارُ المدرسة البصريّة و نحاتها، و بخاصّة سيويه، لا يقبلون إطلاق هذا الحكم عليهم.

فالدكتور شوقي ضيف - مثلاً - يرى أن " سيويه لا ينكر القراءة التي تخالف القياس، بل عادة لا يعرض لها، و ممّا وقف عنده الآية الكريمة: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ و كان ابن عامر يقرأ " يكون " بالنصب، و هو بذلك - يخالف القياس، لأن المضارع لا يُنصب بعد الفاء مع الأمر، على نحو ما يقرّر سيويه، إلّا إذا كان جواباً له، و لم يُرد في رأيه أنه يقول للشيء: كن فيكون، و إنما أراد أنه يقول للشيء: كن فحسب، ثم أخبر أنه يكون، و معنى ذلك أن قوله ﴿ فَيَكُونُ ﴾ كلام مستقل لا مترتب على الأمر⁽³⁾.

و لسنا ندري ماذا يكون مصدر هذا القياس الذي خالفه ابن عامر و الكسائي في هذه القراءة؟ فإن كان مصدره النص فإن القارئ قد تلقى النص مشافهة، ثم رويها كما سمعها، ثم إن مارويها من قراءة القرآن ينبغي أن يكون هو الحاكم على قواعد النحو، لا أن تكون القواعد المصطنعة الحاكمة عليه.

و إن كان مصدر القياس القوانين السابقة الوجود ذات الحدود الضيقة و القيود القياسية، الآتية من خارج الواقع الذي تحكيه اللغة بحقائقها الماثلة، فإن بين تلك القوانين و الحدود و ظواهر اللغة الحية بعد المشرقين.

إن مهمة العالم اللغوي أن يستنطق النصوص و يستلهمها، فيقرّر بصدق كلّ ما وجد فيها من ألفاظ و تراكيب و تعابير، دون أن يُقصي أيّاً منها، أو يضرب عليها بسور

¹ - ينظر : مبحث " المعارضة الخفية للقراءات " في كتاب سيويه و القراءات : 39-105.

² - البحر : 365/1، و الدرّ : 365/1،

³ - المدارس النحوية : 80.

من القيود المجلوبة من مَصْدَرٍ آخر غير الناطقين بها، المستعملين لتلك التعابير، ثُمَّ يُقَعَّدُ القواعد، و يُصَدِّرُ الأحكام.

و نبقى مع المدافعين عن آراء سيبويه و الناصرين له، و لسائر البصريين، لننقل نصًّا لآخر يُرَرُّ فيه صاحبه صنيع إمام النحاة، بقراءة النصب في الآيات المشار إليها سلفاً؛ يقول الأستاذ الكيش: " و قيل أن نُقِرَّ لسيبويه بحِجَّةِ الذكاء، وخصب الخيال، لدى تناوله هذه المسائل التطبيقية و القضايا الاستنتاجية، أرى لزماً علينا أن نعرِّف بأنه لم يُخطئ قراءة ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ بالنصب، و لا قراءة ﴿ فَلَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُوا ﴾ في السياق المتقدم؛ لأن هاتين الآيتين وقع الفعل المنصوب فيهما - على قراءة النصب - بعد أمر ونهي، و كلاهما طلب يصحَّ حمل الكلام عليه فينصب الفعل المضارع في جوابهما، و على الإيجاب فيرفع المضارع أيضاً ⁽¹⁾ .

ثم قال بعد مباشرة: " فليس قول سيبويه المتقدم: " وهو ضعيف في الكلام ⁽²⁾ منصَّباً على قراءة النصب في هاتين الآيتين، و إنما هو موجهٌ إلى قوله فيما بعد، و في نفس الموضع: " و قد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشَّعر، و نصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، و ذلك أنك تجعل " أن " العاملة ⁽³⁾ .. ⁽⁴⁾ .

ونقول: إننا لا نوافق في قوله بعدم تخطئة سيبويه لقراءة النصب؛ صحيح أنه لم يذكرها نصًّا، ولكنه ذكر القراءة التي تؤيد القاعدة المعارضة للنصب، وعلَّل للرفع بما رآه علَّة بعد أن أصدر قراره الجازم في أول كلامه قائلاً: " واعلم أن الفاء لا يُضمَر فيها أن في الواجب، و لا يكون في هذا الباب إلا الرفع ⁽⁵⁾؛ و ما دام الحاصل شيئاً واحداً فإن ذكر القراءة وعدمه سيان، لأن الإشارة تُغني عن العبارة.

¹ - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة: 315.

² - الكتاب: 40/3.

³ - المصدر نفسه: 39/3.

⁴ - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة: 315.

⁵ - المصدر السابق: 38/3.

على أننا نرى أنه من الإنصاف لسيبويه أن نسجل له إعطاءه الرفع الذي ذهب إليه دون النصب توجيهين، الأول هو القطع و الاستئناف، والثاني هو العطف الذي عبر عنه بالاشراك⁽¹⁾؛ وهذا توسيع في التوجيه الإعرابي - على الأقل - يُحمدُ لسيبويه.

أما التعليل الذي ذكره الأستاذ، فلسنا نرى وجهًا للاستدلال به على عدم تخطئة سيبويه للنصب، لأنه لا يكون عنده في الباب - كما قال - إلا الرفع، فلا يصلح إيراده - أي التعليل - في معرض الدفاع عن صاحب الكتاب في هذا الموقف، الذي أعرب عنه في أسلوب من أقوى أساليب الإثبات في اللغة العربية.

فلو أن صاحب "الكتاب" قال: "و يكون في هذا الباب الرفع" أو نحوًا من هذا، لأفاد التعبير أن الرفع أحد الوجوه الجائزة في المضارع الواقع بعد الفاء إذا لم يكن جوابًا، دون أن يمنع ذلك إمكان النصب. ولكن استعمال سيبويه لأسلوب الحصر ب: "ما" النافية و"إلا" المستثنية، يُخرج كل ما عدا الرفع، ولا أدل من هذا على رفض سيبويه لما سوى الرفع.

كما نخالف الأستاذ الكيش في ذهابه إلى أن قول سيبويه: "وهو في ذهابه إلى أن قول سيبويه: "وهو ضعيف الكلام" موجهٌ إلى قوله: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر..."؛ لأن سيبويه بعد إجازته النصب في الشعر للضرورة أراد أن يؤكد على أن ذلك من خصائص الشعر، وأنه لا يجوز في النثر أو الكلام - كما قال - إلا ضعيفًا، لأن النثر موضع اختيار لا اضطرار فيه.

و لعل سبب فهم الأستاذ لِعَوْدِ التضعيف على جواز النصب في الشعر أن التضعيف جاء تاليًا له في الذكر، مفصلاً بينه وبين الحديث عن النثر، بالرغم من أن في العبارة المضعفة ما يدل على المقصود بذلك.

¹ - الكتاب : 48/3.

وذهب مؤلف "معاني القرآن" إلى أن الرفع في موضعَي "النحل" و "يس" جائز على أن يكون المضارع "كلامًا تامًّا ثمَّ تُخْبِرُ بأنه سيكون، كما تقول : للرجل :
"إنما يكفيهِ أن أمره ثمَّ تقول : " فيفعل ذلك بعد ما يُؤمَر " (1).

ولنستفتِ الآن بعض كتب الاحتجاج و إعراب القرآن في توجيه نصب، مبتدئين بالفراء الذي حمل النصب في "النحل" و "يس" على العطف (2)، و أنكره في "البقرة" و "الأنعام" و رجَّح الرفع عطفًا على "يقول"، و تقدير ذلك عنده "فإنما يقولُ فيكونُ" (3).

و الذي يبدو من توجيهات الفراء للنصب، و رفضه له في بعض المواضع و ترجيحه الرفع عليه فيها، أنها توافق ما ذهب إليه سيبويه الذي رفض النصب مطلقًا، و وجَّه الرفع بالعطف و القطع، و قد صنع الفراءُ مثله، فرفض النصب في "البقرة" و "الأنعام"، ووجه الرفع على القطع في "النحل" و "يس"، و على العطف في "البقرة" و "الأنعام".
وثنَّي بـابن خالويه الذي يقول : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ قرأه ابن عامر بالنصب. و الحجة له : الجواب بالفاء، وليس هذا من مواضع الجواب، لأن الفاء لا تنصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ ﴾ (4). ومعناه : فإن تفتروا يُسْحِتْكُمْ. وهذا لا يجوز في قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ، لأن الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئًا معدومًا. ودليله حسن الماضي في موضعه، إذ قلت : "كُنْ فكان". و قرأه الباقر بالرفع و الحجة لهم ما قدّمناه من القول (5).

و بادٍ من النص أن ابن خالويه وقع أسير الصناعة النحوية، و لم يستطيع من قيودها فكّاكًا، و هو في مقام الاحتجاج لقراءة مسندة ثابتة تنتمي إلى أسرة السبع.

1 - معاني الفراء : 100/2.

2 - المصدر نفسه : 100/2، و 75/1.

3 - المصدر نفسه : 74/1.

4 - سورة طه : 61.

5 - الحجة : 88 و 110.

وذهب العكبري في تخريج طريقة فلسفية فقال : " الجمهور على الرفع عطفًا على يقول، أو على الاستئناف؛ أي فهو يكون. و قرئ بالنصب على على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف لوجهين: أحدهما أن "كن" ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكوّن، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوّن لا يرد على الموجود لأن الموجود متكوّن، و لا يرد على المعدوم لأنه ليس بشيء، فلا يبقى إلا لفظ الأمر، و لفظ الأمر يرد و لا يُراد به حقيقة الأمر كقوله : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾⁽¹⁾ وكقوله : ﴿ فليمدد له الرحمن مَدًّا ﴾⁽²⁾.

" و الوجه الثاني : أن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر، إما في الفعل أو في الفاعل، أو فيهما، فمثال ذلك قول : " اذهب ينفعك زيد " فالفعل و الفاعل في الجواب غيرهما في الأمر، و تقول : " اذهب يذهب زيد " - فالفاعلان متفقان و الفاعلان مختلفان وتقول : " اذهب تنتفع " فالفاعلان متفقان و الفعلان مختلفان. فأما أن يتفق الفعلان و الفاعلان فغير جائز، كقولك : " اذهب تذهب "، و العلة فيه ان الشيء لا يكون شرطًا لنفسه⁽³⁾.

و لم يخالف أبو حيان و ابن مكتوم عادتهما في نصرة القراءات الثابتة، فشدد أولهما النكير على من لحنها حتى خشي عليه الكفر⁽⁴⁾، و اكتفى الثاني بتخطئته موجدًا للنصب تخريجًا جميلًا مستوحى من روح العربية، فقال : "... و قرئ برفع (فيكون) أي فهو يكون، و بالنصب على جواب الأمر، شبه الأمر المجازي بالأمر الحقيقي، إذ الأمر الحقيقي ينتظم منه شرط و جزاء، فلا بد من التغاير، إذ لا يصحّ تقدير (إن يكن يكن). و من قال: إن النصب لحن فهو مخطئ، و القراءة في السبعة"⁽⁵⁾.

¹ - سورة مريم : 38.

² - سورة مريم : 75.

³ - التبيان في إعراب القرآن : 109.

⁴ - البحر المحيط : 366/1.

⁵ - الدر اللقيط : 365/1، و ينظر: المستنير في تخريج القراءات المتواترة : 35/1.

و بعد هذا، يمكننا أن نقول : إنه ثبت بالأدلة الراسخة أن سيبويه خالف العديد من الآيات و القراءات الثابتة في بعض القواعد التي قرّرها، و الأحكام التي أثبتها، و أما المعاذير التي التمسها بعض الباحثين لصاحب "الكتاب"، فقد سبقت مناقشتنا لبعضها، وردّنا عليها في الفصل الثاني، و نتناول أمرا آخر من تلك المعاذير و هو الترتيب الذي احتجّ أحد الدارسين به لأولوية القرآن في الاحتجاج عند سيبويه، بمقتضى ابتدائه غالبا بالآيات و تثنيته بكلام العرب و تثليثه بالشواهد الشعرية⁽¹⁾.

و نقول: إن الترتيب المذكور بين الأدلة المختلفة، لم يكن سيبويه ملتزما به دائما، بحيث يُعدّ سمة من سمات منهجه في الاحتجاج، بدليل أنه قد عكسه في كثير من المواضع في كتابه⁽²⁾.

ثم إن هناك قضايا ما ذكر فيها الشاهد القرآني، إلا يُمثّل به للقاعدة المرفوضة التي جاء هو موافقا لها⁽³⁾؛ و على هذا فلا يكون الترتيب الذكري حجة قوية على أن القرآن كان مصدر سيبويه الأول في مجال الاحتجاج للقضايا النحوية.

كما أن الشكل الذي ألّف عليه "الكتاب" ينفي كون ترتيب الأدلة و المواضيع مقصودا ليكون إشارة إلى أهمية الدليل بحسب رتبة ذكره، ذلك أننا وجدنا المؤلف بدأ بالقضايا النحوية، ثم ثنى بالقضايا الصرفية، ثم ثلث بالصوتية، و ربما عاد إلى القضايا التي سبق تناولها قبل في موضع تال، و كان المفروض عكس هذا الترتيب في تناول مسائل اللغة، انسجاما مع تدرّج مستويات التحليل اللغوي.

و ظاهرة الاستطراد ذات نصيب وافر في "الكتاب"، فباب المبتدأ و الخبر -مثلا- نجده في أوله⁽⁴⁾، ثم يلقانا في غرضه⁽⁵⁾.

1 - أثر القرآن، في أصول مدرسة البصرة: 305.

2 - الكتاب: 62/2 و 91 و 136، و في هذا الموضع توسطت الآية شاهدين من الشعر، و 147.

3 - المصدر نفسه: 108/2.

4 - المصدر نفسه: 23/1-24.

5 - المصدر نفسه: 126/2-156.

و أما القول بأن النحوي الطاعن في قراءة قرآنية لا يطعن في القرآن، " و إنما هو ناقد لرواية ما، في ضوء معيار أو ضابط النحوي، ثبتت صحته عنده " فنناقشه من ثلاث زوايا.

أولها ما يُوحى به من فصل بين القرآن و قراءاته يكاد يكون مطلقاً، ذلك أنه يصح أن يقال ذلك إذا كانت القراءة غير متواترة النقل، سقيمة السند، فإنها حينئذ تكون مرفوضة فلا تثبت قرآنيته. أما إن كانت متواترة النقل فإنها تُعد قرآناً ووحياً منزلاً و قد أفضنا في الحديث عن هذا الأمر في صدر الفصل الثاني.

و ثانية الزوايا تتصل بكون النحوي ناقدًا للرواية التي نُقلت بها القراءة؛ و هذا يوهم أن القراءات -أو المتواترة منها على الأقل- يعوزها التوثيق لمصدر نقلها، مع أن الأمة تناقلت كتابها بالمشافهة، جيلاً عن جيل، و ظلت عندهم القراءة من الصحف والأوراق سبباً علمية، و كانوا ينهون عن أخذ العلم عن " الصحفيين "، و القرآن عن " المصحفين " (1).

والعجيب أن الأستاذ الكيش قال ما قال قبل أن يعترف بأن " القراء في جهودهم الساعية إلى ضبط النص القرآني من جميع نواحيه قد عُنُو بذلك عناية لا مزيد عليها لمستريد، و أعانهم على ذلك أن قراءات القرآن كانت متواترة بالتلقي الشفهي المحفوظ في الصدور " (2).

و أما ثالثة الزوايا، فتخص نقد النحوي للرواية بضابط صحت نسبته عنده، والسؤال هنا : ماذا يكون مصدر هذا الضابط الذي صحَّ عند النحوي ثم ارتضاه معياراً لنقد آية أو قراءة تمثل وجهاً كلامياً في لغة العرب؟

إن ذلك المصدر ينبغي أن ينبع من اللغة ذاتها، و يصدر عن حقائقها، و إلا جاءت القواعد المستنبطة غير معبرة عن حقائقها الحية، و ليس ذلك هدف الدراسة اللغوية.

¹ - ينظر : اللهجات العربية في التراث : 358/1.

² - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة: 177.

و لعل من حاول أن يتفهّم هذا الكلام الذي اعتذر به لسيبويه و من لفّ لفّه، يكاد يحسب صاحبه مؤيِّداً لتحكيم المعايير الجاهزة في الظواهر اللغوية، و إلا لم ير في ذلك مبرراً لما فعله أولئك النحاة بالشواهد القرآنية.

نكتفي بهذا القدر في مناقشة بعض الآراء في احتجاج سيبويه بالقرآن، و نحاول فيما يلي معرفة الأسباب و الدوافع التي أدّت باللغويين و النحاة - وفيهم سيبويه - إلى الاستكثار من الشعر و التركيز عليه أكثر من القرآن و غيره من المصادر اللغوية.

لغة القرآن و لغة الشعر في "الكتاب" :

خلصنا في ثاني فصول هذه الدراسة إلى أن الشعر كان أكثر عدداً من القرآن في كتاب سيبويه، و قد لاحظ كثير من العلماء و الباحثين هذه الكثرة في "الكتاب" و غيره من كتب النحو، و لفت انتباههم هذا الميل الشديد من النحاة إلى هذا النوع من الأدلة اللغوية عموماً.

يقول الفخر الرازي، و هو يعلّق على منع سيبويه و غيره العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ في غير الشعر : "و العجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين"⁽¹⁾، و لا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة و مجاهد، مع أنهما كانا من أكابر السلف في علم القرآن"⁽²⁾.

و أكّد الأستاذ الأفغاني أن من ينعم النظر في معاجم اللغة يجدها أوفر حظاً من الشعر و النثر على السواء في إثبات استعمال الكلمات الكلمات و شرح معانيها، في

¹ - البيتان هما : فاليوم قرّبت تهجونا و تشمتنا فاذهب فما بك و الأيام من عجب نعلق في مثل السواري سيوفنا و ما بينها و الكف غوط نعانق.

و ليس في "الكتاب" بتحقيق الأستاذ هارون : 392/2، إلا أولهما، و هو في الإنصاف : 464، و البحر : 158/3. و معه الثاني، و هو أيضاً في الكامل : 45/2.

² - التفسير الكبير : 164/9، الفخر الرازي، ط دار إحياء التراث العربي، ط3، د.ت.

وقت الذي يلغي الشعر في كتب النحاة يكاد يستأثر بأوسع مجال فيها إذا قوبلت بالشواهد النثرية⁽¹⁾.

و إلى مثل هذا مال الأستاذ الحلواني في أحد كتبه⁽²⁾، و لكنه في موضع آخر من الكتاب نفسه قال كلاماً يناقض الأول، فذهب إلى أن سيبويه " كان يعول على كلام العرب المحكيّ - و هو نثر - أكثر مما يعول على الشعر، فإذا اجتمع ما جاء من شواهد القرآن، و ما ورد من كلام العرب، أربت الشواهد النثرية في " الكتاب " على شواهد الشعر، و مثل سيبويه، الكسائي، و الفرّاء و الأخفش⁽³⁾.

ونحن نرى أن الأستاذ قد وضع القرآن و النثر في جهة، و وضع الشعر في جهة أخرى، فظهر أن ماعدا الشعر من الشواهد النحوية أكثر عدداً منه. و لكن المنهجية تقتضي - في فهمنا - الفصل بين عدد كلّ نوع من أنواع الشواهد، و ذلك كفيل بإعطاء الباحث الصورة الدقيقة لمدى انتشار أيّ نوع في ساحة الاحتجاج.

وما يجدر بنا درسه هنا هو أسباب هذا التفاوت بين اعتماد لغة القرآن و لغة الشعر في تراث الدرس النحوي العربي، و من نماذجه كتاب سيبويه.

يقول الدكتور الحلواني : " إن النحاة لم يكونوا يجرؤون على استقراء اللغة المدوّنة من غير أن تعرض عليهم بصيغة الرواية و المشافهة⁽⁴⁾ ".
و هذا يفسّر في نظره مانحن بصدد تحليل أسبابه و دوافعه⁽⁵⁾.

ثم قال متحدثاً عن طريق أخذ القرآن : " أما القرآن الكريم فلا يأخذ من الصحف، بل من أفواه المقرئين، وهم ليسوا من أهل البادية، إلا أن ثقة النحوي كانت

1 - في أصول النحو : 59.

2 - أصول النحو العربي : 31.

3 - المرجع نفسه : 77.

4 - المرجع نفسه : 29.

5 - المرجع نفسه : 31.

تنصبّ على صحة نقل المقرئ عن شيوخه، و صحة نقل شيوخه عن شيوخهم، حتى تصل الرواية إلى رسول الله ﷺ (1).

و الذي لا نكاد نجد له اتفاقاً أو مناسبة في هذا الرأي أن - صاحبه عدّ لغة القرآن مدونة، ثم قرّر بنفسه أن القرآن - وإن كان مكتوباً في الصحف - إلا أنه لا يؤخذ منها، بل من أفواه المقرئين، و هذه هي القاعدة التي ما فتى علماء القرآن يقرّرونها بشأن قراءته، أنه لا يؤخذ إلا مشافهة عن أخذة مشافهة، و هكذا دواليك، حتى تصل سلسلة الإسناد إلى الرسول ﷺ.

و مرادنا من هذا أن القرآن يجمع بين الرواية أو الحكاية، وبين التدوين أو الكتابة، ولا يصحّ وصف لغته بأحد الوصفين - على ما فهمنا من الكلام السابق -، و هذا يجعلنا نستبعد هذا التعليل لكونه غير مُسلّم.

على أن الخطب في المسألة أعمق من هذا، فتعبير " اللغة المكتوبة " مجاز لا حقيقة له في مفهوم " اللغة " ذات الطبيعة الصوتية، و ذلك ما فهمه قدماء اللغويين العرب كابن جنيّ منذ قرون. وليست الكتابة بعد ذلك إلا رموزاً بصرية " ناقصة و ملبسة في كثير من الأحيان " (2).

و نرجّح أن قول الأستاذ عن المقرئين : "... و هم ليسوا من أهل البادية " هو الدافع للنحاة على ذلك الارتكاب، يؤيد ذلك أن أساس الأخذ عن المتكلمين عندهم كان عراقته في البداوة، و إيغاله في البعد عن الحواضر.

فإذا قيل : إن القرآن ليس بكلامهم، وإنما هم له نقلة و رواة، قيل : إنه لا يؤمن على القرآن أن يُغيّروا فيه حين ينقلونه بألسنتهم لأنهم " ليسوا من أهل البادية "، كأن هؤلاء المقرئين سوقة أو رعا ع من عامّة الناس وليس لهم من الفصاحة و الضبط و الحفظ

¹ - أصول النحو العربي: 31.

² - مقدّمة كتاب " موجز تاريخ علم اللغة " : 9، الدكتور أحمد عوض.

و العلم بالقرآن و لغته و الأمانة في النقل و الورع في الحديث ما عُرِفوا به بين الخاصّ
والعامّ، مما سجلته لهم كتب الطبقات و التاريخ التي ترجمت لهم.

أما انصباب ثقة النحوي على صحة النقل عن شيوخه، وصحة نقلهم عن
شيوخهم حتى تصل الرواية إلى الرسول ﷺ فأولى به الأشعار التي زِيدَ فيها و نقص
منها، و نُجِلَ كثير منها لغير قائله، و صحَّفَ و حُرِّفَ منها ما صحَّفَ و حُرِّفَ، أمّا
القرآن فإنه أغنى النصوص حفظاً و توثيقاً.

و القرآن بمقوماته التي تميّزه عن غيره من ضروب الكلام، يجب ألاّ يُستبعدَ من
ميدان الدرس اللغوي، بحجّة اعتماد اللغويين المعاصرين اللغة المحكيّة⁽¹⁾، لأن لغة القرآن
تجمع بين صفتي الحكاية و التدوين - كما تقدّم -.

و بسبيل البحث عن دوافع انصراف النحاة إلى الشعر، و تجنّب الاستشهاد بالقرآن
إلا نادراً، يقول الدكتور محمد عيد - بعد ملاحظته الانقسام بين إقرارهم بحجّية القرآن
وعدم العمل بمقتضاه - يقول : " إن الذي يفسّر كلّ ذلك سبب واحد هو " التحرّز
الديني "، و مع هذا السبب لم يستطع أحد من علماء اللغة الذين تحدّثوا عن الاستشهاد
بنص القرآن أن ينكر حُجّيته، ثم يعلن هذا في آرائه أمام أحد "⁽²⁾.

ذلك أن دراسته النص اللغوي كانت تفرض آنذاك، كما تفرض اليوم، أعمال
الذهن فيه، و تعدد الآراء في فهمه، و قد رأوا أن " النص القرآني لا يحتمل ذلك و لا
يطيقه، فكان لابدّ لهم من موقف دراسي يحفظ للقرآن قدسيته الدينية في نفوسهم و في
نفوس غيرهم، و يحقق لهم في الوقت نفسه رغبتهم في التصرّف الحرّ بالنصّ
المدرّس... "⁽³⁾.

¹ - أصول النحو العربي : 31.

² - الرواية و الاستشهاد في اللغة : 126.

³ - المرجع نفسه : 127.

نقول : إن هذا التفسير يبعث على غير قليل من الاطمئنان، لأن له - عندنا - مصاديق في كتاب سيبويه نفسه. ولعل من أقواها موقف سيبويه من قراءة الرفع المتواترة في قوله تعالى : ﴿و السارقُ و السارقةُ فاقطعوا أيديهما﴾⁽¹⁾؛ فقد استغرق في توجيه الرفع ما يزيد عن الصفحتين، و قال عن النصب : "...و هو في العربية على ما ذكرت لك من القوة. و لكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع"⁽²⁾.

فنحن نرى سيبويه في هذا النص يقوّي النصب الذي تواترت القراءة بخلافه، لأن الموضع عنده لا يحسن فيه الرفع لأجل الفاء المتصلة بفعل الأمر، ثم يذكر اجتماع الجمهور على الرفع بأسلوب يوحى بأنه شقٌّ عليه أن يأتي النص بخلاف القاعدة التي قرّرها، مما يرغمه على التأويل و التقدير.

غير أننا لا نسلّم أيضاً بأن " التحرّز الديني " أو التخرج من اعتماد النص القرآني في الدراسة اللغوية و الاستشهاد به كان السبب الرئيس في انصراف النحاة عنه، بدليل أن سيبويه - على ما عرف به من التهذيب و الدين و الحياء - قد تلقى قراءات وآيات عديدة برفض ما تحمل من قواعد، و قد رأينا نماذج صالحة للتدليل على ذلك.

هناك أمر آخر، يراه الأستاذ عید من عوامل الإقبال على الشديد على الشعر من النحاة، و ذلك أن اعتمادهم على التراكيب جعل أخذهم للنصوص الواردة كاملة أمراً لازماً لهم، و قد جاء معظم تلك النصوص شعراً⁽³⁾.

و الجواب على هذا أنه قد يُعدُّ مبرراً للإقبال على الشعر لو لم يكن بجانبه ما هو ماهو أوثق منه، و أغنى و أبلغ، هو القرآن. أما و الأمر كما هو، فإن كثرة الشعر يمكن أن ترد على النثر الذي قلّ ما وصل منه مقارنة بصنوه⁽⁴⁾.

1 - سورة المائدة : 38.

2 - الكتاب : 144/1.

3 - المرواية و الاستشهاد في اللغة : 138.

4 - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة : 347.

و مثل ذلك ما كانوا يعتقدونه من أن رواية الشعر أوثق من رواية النثر، وأن احتمال تغييره و تبديله أقلّ منه في مرويات النثر، لأنه أهون و أسهل للحفظ⁽¹⁾.

فكل ما ذكرناه من أمور، رآها بعض الباحثين أسباباً في استيلاء الشعر على معظم مجهودات النحاة الأوائل - خاصة - لا يرقى في رأينا إلى أن يكون محرّكاً باعثاً على هذا الصنيع.

و الذي يقوّى في الذهن و النفس أنه ذلك المحرّك الباعث أمران سجّلهما الدكتور الكيش، و هو يبحث " أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية ".

أولهما : ما كان للشعر في نفوس العرب من تأثير بالغ و منزلة عظيمة قبل الإسلام وبعده⁽²⁾، فكانوا لا يصبرون عن سماعه لإشباع نهمهم الفنّيّ فرمما حلّ عندهم محلّ أكلة الرغيف أو شربة الماء.

وقد نتج عن ذلك تأثر العلماء بهذا الجو المفعّم بحبّ الشعر و الهيام بسحره، فأكبّوا عليه يُثبتون القواعد باستعمالاته المختلفة حذارَ أن يُوصَفوا بالشذوذ على ما تعارف عليه الناس، إذ إتخذوا - أي العلماء - مصدراً آخر للإحتجاج و التقعيد، و تُردّد عليهم قواعدهم و قوانينهم⁽³⁾.

و الثاني : أن النحاة كانوا لشدة تمسّكهم بأصولهم و اعتزازاتهم بالمقاييس التي وضعوها يرون في الشعر أعلى مقامات التعبير عند العرب، و لما كان موضع قيود ضرورات، وجد النحاة في تأويله و تخريجه طبقاً لقواعدهم متنفساً يتحرّكون في رحابه⁽⁴⁾، بحيث يمحضون قواعدهم دون التفريط في تلك الأشعار، وهو شيء لا يمكنهم فعله مع آيات القرآن بهذه الحرية.

¹ - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة : 347.

² - المرجع نفسه : 346.

³ - المرجع نفسه : 348.

⁴ - المرجع نفسه : 351.

و بهذا نكون قد وصلنا إلى ما يمكن أن يشكّل فكرة أقرب إلى الإنصاف و أدنى إلى الموضوعية، فيما يخصّ مسألة احتجاج سيبويه بالقرآن؛ إنه حاكمٌ كثيراً من التراكيب القرآنية إلى علل النحاة، و أوّل العديد منها تأويلات تتسم بالبعد عن منطق اللغة أحيان كثيرة، و خالف طائفة أخرى منها مخالفة مباشرة وغير مباشرة، و حمل تراكيب عدة على الضرورة الشعرية.

الختام

إذا كان لكل عمل ثمار تُرجى بعد الفراغ منه، و تدفع - قبل ذلك - إليه، فهذا أوان ذكر ما نرى من ثمار هذا البحث.

فأما المدخل فقد عرّفنا فيه معنى " القرآن " اللغوي و الاصطلاحي، وكذلك القراءات التي هي أوجه أداء ألفاظه، وقد خلصنا إلى أن الشرط في إثبات القرآن النقل الصحيح المتواتر، و أن النص القرآن حَظِيّ بتوثيق لم يحظ به غيره من النصوص، ممّا جعله بعيداً عن كلّ مطعن أو تهمة، إلّا ما كان ذوي الأغراض المشبوهة أو العقول الكليّة؛ كما انتهينا إلى إعجاز القرآن للمخلوقين جميعاً، وقد تبين أن مَكْمَن ذلك طريقة نظمه وتأليف مكوّناته، وذلك ما حوّلته المنزلة الأرفع في ميدان الاحتجاج في علوم اللغة العربية و كسائه أهمية فائقة.

و حاولنا في الفصل الأول إبراز أثر القرآن في نشأة الدراسات اللغوية عند العرب، فاتّضح لنا بالدلائل عروبة القرى التي تجعله موافقاً لكلام العرب بالضرورة، و إلّا لاستحال فهمهم له.

و بسبيل البحث في نشأة الرواية اللغوية، وجدنا السبب الأساسي لها نزول الكتاب، لضرورة فهمه من لدن المؤمنين به؛ أما غيره من الأسباب المذكورة فتبع له.

و قد وقر عندنا أن النحو العربي وُضع بدافع تيسير فهم القرآن أساساً، ثم بدوافع أخرى كاللحن و رغبة الأعاجم في تعلّم اللغة العربية ، إيجاد مكانة لهم في المجتمع الجديد. و ترجّح لنا أن أبا الأسود واضع أسس النحو و أصوله الأولى، و أثبتنا احتمال التأثير بالأنحاء الأخرى بعد تقريرنا أصالة النحو العربي و مصطلحاته و ظروف وضعه.

كما رصدنا الحركة اللغوية الأولى في تاريخ العرب في ثلاثة معالم أساسية، جمع اللغة، و المجالس العلمية، و الاحتجاج؛ و في المعلمين الأخيرين ظهر أثر القرآن قوياً، بحيث كانت الموضوعات المدروسة فيها تدور في فلكه و تنهل من موارده الثرّ.

و قصدنا في الفصل الثالث إلى تكوين فكرة عامّة عن الاحتجاج النحوي بالقرآن، في أول أثر نحوي يصلنا كاملاً، أو أدنى إلى الكمال، و قد تمّ بما نقلناه من احتجاجات لقضايا نحوية عديدة بالقرآن و قراءاته الثابتة، و ظهر بذلك أن " الكتاب " يحوي كثيراً من القواعد النحوية القائمة على أساسٍ من شواهد القرآن.

و وقفنا إلى ذلك على نماذج أخرى، اتضح بالأدلة أن سيبويه ذهب فيها مذهباً مخالفاً لما وردت به تراكيب مختلفة تنتمي إلى بابها، و كان من نتيجة ذلك تلبية مطلب منهجي، وهو الاتصال المباشر بالمصدر الذي اختير ميداناً لهذا البحث و نعي به " الكتاب " .

كما حررنا القول في عدة الشواهد القرآنية الواردة " الكتاب " ، فأدأنا ذلك إلى الحكم بقلتها، بالنظر إلى عدد الآيات كلها، و أولوية الاستشهاد بها و قياساً إلى عدد الشواهد الشعرية الذي بلغ ضعفي عدد التراكيب القرآنية أو تجاوزه.

و خرجنا من الفصل الثالث بنتيجة عامة، هي تقييد القياس النحوي بالصناعي لعملية الاستشهاد بالنصوص اللغوية بعامة، و القرآنية بخاصة، و قد منع ذلك التقييد الإفادة من الكثير منها.

و مظاهر التقييد الأساسية تجلّت - عندنا في ثلاثة أمور : التعليل، و التأويل، و المعارضة أو المخالفة.

على أن نتيجة توظيف هذه المفاهيم تكاد تكون واحدة و تلك تعطيل الاحتجاج بالنص المتناوّل كلياً، أو حمله على الشذوذ الذي يمنع بناء القاعدة عليه، أو الضرورة الشعرية، أو غير ذلك من عوارض الصناعة النحوية.

و قد تبين وجود تعليقات بعيدة عن المنطق اللغوي في " الكتاب " ، و إن لم يؤيد هذا من الشواهد القرآنية إلاّ باثنين حاملين لتركيب واحد، و ذلك لأنّه لم يُمكننا الوقوف على غيرهما.

كما استبان لجوء سيبويه إلى تأويل ما لم يتفق مع قاعدته من القرآن و قراءاته في حالات كثيرة، و كثر ما كان تأويله سبباً في تقديرات موعلة في البعد عن الواقع اللغوي الذي يُعبّر عنه النصّ عادة.

و أما المخالفة المباشرة لنصوص القرآن، فكانت أمثلتها أكثر في العدّ و أقوى في الدلالة، و ذلك ما أزال كلّ غبش على القول بحدوثها في كتاب سيبويه.

و قد ثبت عندنا - تبعاً للنتائج السابقة - أن منهج سيبويه و سائر البصريين في الاحتجاج بالقرآن و القراءات يتسم بالقلّة و تقديم القياس و القاعدة الصناعية على الشاهد القرآني في كثير من الحالات، و بخاصة في المستوى النحوي الذي خُصّ بهذه الدراسة، و أن هذا النوع من أدلة النحو أخضع للتأويل، فإن لم يمكن ذلك خولفَ جزمًا بتلميح أو تصريح.

و بعد محاولة معرفة الدوافع التي أدّت إلى استكثار النحاة خاصّة من الشعر، ترجّح عندنا تفسير ذلك بمنزلة الشعر في نفس العربي، ممّا حمل أولئك العلماء على اعتماده اعتماداً قوياً في تقنين القواعد اللغوية، انسجاماً مع الجوّ المفعّم بحبّ الشعر؛ كما رأينا إمكان تفسير تلك الظاهرة بكون الشعر عندهم أرفع مقامات التعبير و البلاغ، و أن كونه موضع ضرورات و قيود أوجد للنحاة فسحاً يتنفّسون منها بحرية في التأويل و التخرّيج، يعزّز وجود نظيرها في القرآن.

و حاصل تلك النتائج أن القرآن لم يكن المصدر الأول لسيبويه، و هو خلاف ما كان يجب وقوعه منه، و هذا يُعزّز الدعوة إلى وضع القرآن موضعه اللائق به في ذلك، و تبويبه المكانة التي هو حقيق بها.

يضاف إلى ذلك تحكيم النصّ في دراسته اللغة دون قيد أو شرط، عدا ثبوته و صحّة نقله، دعماً للمنهج الوصفي الأقدر على نقل الصورة الكاملة لأيّ واقع لغويّ.

و إن كان لنا أن نقترح شيئاً - و نحن ننهي هذه الدراسة - فإننا نقول : إن هناك مواضيع في " الكتاب " مازالت تنتظر البحث و الدرس العميقين، فيمكن أن تبحث - مثلاً - قضية الاحتجاج باللهجات في " الكتاب "، فتُحصى اللهجات التي احتجّ بها فيه، و يدرس منهج سيبويه في التعامل معها، و نظرتة إليها من حيث قيمتها اللغوية.

و هذا اقتراح ثانٍ، فحواه تقرير مادّة " القراءات على طلبة اللغة العربية، على غرار المعمول به في سائر الجامعات العربية، و ذلك لما تحمله من ثروة نحوية غنيّة و ربطاً للنحو بالقرآن، ففي ذلك توثيق له و إثراء و نماء و تنوّع.

و آخراً نقول : هذا ما استطعنا تحصيله من هذه الرحلة مع سيبويه في كتابه، فإن كنّا
وُفّقنا إلى مطلبنا، فلله الشكر و المنّة و الفضل، و إن قصرنا دون و عثرنا في الطريق، فذلك
إحد تجلّيات النقص الذي لا ينفكّ عنه بشر، و حسبنا أن تُعدّ في موردنا مواضع الكدر،
و أما الصفوف فندعه للقارئ النصف، داعين إياه إلى أن يتكرّم فيشرب منه و لو شربة واحدة،
و الله من وراء القصد.

الفهارس العامة

- أ- فهرس الآيات.
- ب- فهرس الأحاديث و الآثار.
- ج- فهرس الأبيات الشعرية.
- د- فهرس أنصاف الأبيات.
- هـ- فهرس الأمثال.
- و- فهرس المصادر و المراجع.
- ز- فهرس الموضوعات.

أ- فهرس الآيات

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
141	الفاتحة	1	﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾
7	البقرة	3	﴿ الصلاة ﴾
151	البقرة	26	﴿ إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضةً فوقها ﴾
89	البقرة	65	﴿ و لقد عَلِمْتُم الذين اعتادوا منكم في السَّبْتِ ﴾
78	البقرة	98	﴿ من كان عَدُوًّا لله و ملائكته و جبريل و ميكائيل ﴾
167، 166، 169	البقرة	102	﴿ فلا تكفرْ فيتعلَّمون ﴾
88	البقرة	102	﴿ و لقد عَلِمُوا لَمَسَّنْ اِشْتَرَاه ما له في الآخرة مِنْ خَلَاقٍ ﴾
95	البقرة	112	﴿ بلى من أَسْلَمَ وجهه لله و هو محسِن فله أجره عند ربِّه و لا خوفٌ عليهم و لا هم يَحْزَنون ﴾
167، 106، 169، 168 171	البقرة	117	﴿ كن فيكون ﴾
90	البقرة	124	﴿ و إذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلماتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾
94	البقرة	135	﴿ و قالوا كونوا هودًا أو نصارى تهتدوا قل بل مِلَّةُ إبراهيمَ حَنِيفًا ﴾
94	البقرة	138	﴿ صيغة الله و مَنْ أَحْسَنُ من الله صيغة ﴾

143	البقرة	177	﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ آمَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ﴾
162، 102	البقرة	217	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ فِيهِ كِبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾
74	البقرة	271	﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾
97	البقرة	280	﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾
167، 106، 169، 168 171	آل عمران	47 و 59	﴿ كُنْ فِيكَون ﴾
110	آل عمران	142	﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾
72	آل عمران	195	﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ ﴾
159، 102، 161، 160 162	النساء	1	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾
139، 136	النساء	16	﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا ﴾
89	النساء	53	﴿ فَإِذَنْ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾
93	النساء	155	﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾
97	النساء	157	﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾

141	النساء	162	﴿ لكن الراسخون في العلم منهم و المؤمنون يؤمنون بما أنزل من قبلك و المقيمين الصلاة و المؤتون الزكاة ﴾
93	المائدة	13	﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾
135، 107، 138، 136 179، 140	المائدة	38	﴿ و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كسبا نكالا من الله ﴾
34	المائدة	35	﴿ و ابتغوا إليه الوسيلة ﴾
34	المائدة	48	﴿ شِرْعَةً و مِنْهَا جَاءَ ﴾
91	المائدة	69	﴿ إن الذين آمنوا و الذين هادوا و الصّابئون و النصارى من آمن بالله و عمل صالحا فلا خوف عليهم ﴾
84، 83، 70	الأنعام	27	﴿ فقالوا يا ليتنا نُردُّ و لا نكذبُ بآيات ربنا و نكونُ من المؤمنين ﴾
167، 106، 169، 168 171	الأنعام	73	﴿ كن فيكون ﴾
34	الأنعام	99	﴿ إذا أُمِرَ و يَنْعِهِ ﴾
76	الأنعام	109	﴿ و ما يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
1، 103، 16 164، 63	الأنعام	137	﴿ و كذلك زَيْنَ لَكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ﴾
149، 108	الأنعام	154	﴿ ثم آتينا موسى الكتابَ تمامًا على الذي أحسنَ و تفصيلاً لكل شيء ﴾
34	الأعراف	26	﴿ قد أنزلنا عليكم لباساً يُوارِي سَوآتكم و ريشاً و لباس التقوى ذلك خير ﴾
92	الأعراف	82	﴿ و ما كان جوابَ قومه إلا أن قالوا ﴾

96	الأعراف	186	﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَ نَذَرُهُمْ فِي طَعْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾
93	الأنفال	42	﴿ وَ الرِّكْبُ أَهْلٌ مِنْكُمْ ﴾
89	الأنفال	60	﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾
76،73،43	التوبة	3	﴿ وَ أَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولُهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسُولُهُ ﴾
131،109	التوبة	6	﴿ وَ إِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾
43	التوبة	24	﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَ أَبْنَاؤُكُمْ وَ إِخْوَانُكُمْ وَ أَزْوَاجُكُمْ وَ عَشِيرَتُكُمْ وَ أَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَ تِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَ مَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ ﴾
7	التوبة	98	﴿ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾
6	التوبة	100	﴿ وَ أَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾
6	التوبة	111	﴿ يَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَ يُقْتَلُونَ ﴾
14	التوبة	128	﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾
113	هود	42	﴿ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا ﴾
7	هود	44	﴿ وَ غِيْضَ الْمَاءِ ﴾
76	هود	72	﴿ وَ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾
72،71،5، 112،75 155	هود	78	﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾
151	هود	93	﴿ فَسَتَعْلَمُونَ مِنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَ مِنْ هُوَ كَاذِبٌ ﴾
28	يوسف	2	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾
95	يوسف	4	﴿ رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾
68	يوسف	12	﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَ يَلْعَبْ ﴾

125،90	يوسف	31	﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾
73	يوسف	111	﴿ وَ لَكِن تَصَدِيقَ الَّذِي بَيْن يَدَيْهِ وَ تَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَ هَدًى وَ رَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾
28	إبراهيم	4	﴿ وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾
164	إبراهيم	47	﴿ فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ﴾
94	إبراهيم	52	﴿ هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَ لِيُنْذَرُوا بِهِ ﴾
12	الحجر	9	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾
167،106، 169،168 171	النحل	40	﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
7	الإسراء	17	﴿ خَبِيرًا بَصِيرًا ﴾
89	الإسراء	76	﴿ وَ إِذْنٌ لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾
88	الكهف	16	﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾
88	الكهف	19	﴿ فَلْيَنْظُرْ أَتَيْهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾
167،106، 169،168 171	مريم	35	﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
172	مريم	38	﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَ أَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾
172	مريم	75	﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾
7	طه	9	﴿ وَ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ﴾
171	طه	61	﴿ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾
67	طه	87	﴿ قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلَكِنَا ﴾
78	الأنبياء	3	﴿ وَ أَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾
104	الأنبياء	30	﴿ وَ جَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا ﴾

95	الأنبياء	33	﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُون ﴾
107، 108، 146، 147، 148	الحجّ	25	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾
71	الحجّ	35	﴿ وَ الْمُقِيمِ الصَّلَاةِ ﴾
6	المؤمنون	8	﴿ وَ الَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَ عَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾
76	المؤمنون	52	﴿ وَ أَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَ أَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾
	النور	1	﴿ سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَ فَرَضْنَاهَا ﴾
107، 135، 136، 138، 140	النور	2	﴿ الزَّانِيَةُ وَ الزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾
77، 99	الشعراء	15	﴿ كَلَّا فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾
28	الشعراء	192 و 193 و 194، 195	﴿ وَ إِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾
43	الشعراء	210	﴿ وَ مَا نَنْزَلَتْ بِهِ مِنَ الشَّيَاطِينِ ﴾
95	النمل	18	﴿ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾
91	النمل	56	﴿ وَ مَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾
105	القصص	71 و 72	﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِيضَاءً أَوْ لَيْلًا تَسْمَعُونَ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بَلَيْلًا تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾
94	الروم	6	﴿ وَ عَدَا اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾
76	الأحزاب	31	﴿ وَ مَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ تَعْمَلْ صَالِحًا ﴾
88	سبا	6	﴿ وَ يَرَى الَّذِينَ أُتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ ﴾

73	سبأ	10	﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾
5	سبأ	19	﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾
102	فاطر	33	﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤَا ﴾
110	فاطر	36	﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا ﴾
74	يسّ	14	﴿ فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾
93	يسّ	32	﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٍ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾
6	يسّ	35	﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾
98-97	يسّ	43 و 44	﴿ وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴾
6	يسّ	29 و 53	﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِحْحَةً وَاحِدَةً ﴾
167، 106، 169، 168 171	يسّ	82	﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
43	ص	1	﴿ ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾
99، 77	ص	21 و 22	﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذَا تَسُورُوا الْمِحْرَابَ. إِذَا دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ : لَا تَخَفْ حِضْمَانُ ﴾
167، 106، 169، 168 171	غافر	68	﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾
77	الشورى	46	﴿ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾
110	الشورى	51	﴿ وَ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِي بآذَنِهِ مَا يَشَاءُ ﴾

100	الشورى	52 و 53	﴿ وَ إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾
107، 108، 146، 147	الجاثية	21	﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾
92	الجاثية	25	﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾
94	الأحقاف	35	﴿ كَانَهُمْ يَوْمَ يَرُونَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ ﴾
136	محمد-ص-	15	﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ﴾
38	محمد-ص-	31	﴿ وَ لَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾
7	الفتح	6	﴿ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾
6	الطور	37	﴿ أَمْ الْمُصِيطِرُونَ ﴾
73	القمر	10	﴿ قَدْ دَعَا رَبِّي أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرُ ﴾
78	الرحمان	68	﴿ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَ نَخْلٌ وَ رُمَّانٌ ﴾
84	الواقعة	22 و 23	﴿ وَ حُورٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ﴾
92	الحديد	29	﴿ لِفَلَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾
125	المجادلة	2	﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾
74	الحاقة	25 و 26	﴿ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَّةً وَ لَمْ أُدْرِ مَا حَسَابِيَّةً ﴾
74	الحاقة	28 و 29	﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهِ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةً ﴾
6	المعارج	32	﴿ وَ الَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَ عَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾
33	المعارج	37	﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَ عَنِ الشَّمَالِ عَزِيزٍ ﴾
157	المزمل	20	﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾
12	القيامة	16 و 17 و 18 و 19	﴿ وَ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُجْعَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَ قِرْآنَهُ فَإِذَا قُرْآنَاهُ فَاتَّبِعْ قِرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾

131، 109	الانفطار	1 و 2 و 3 و 4	﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ وَ إِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ وَ إِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ وَ إِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾
133، 131	الانشقاق	1 و 2 و 3 و 4	﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَ أُذِنَتْ لِرَبِّهَا وَ حُقَّتْ وَ إِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَ أَلْقَتْ مَا فِيهَا وَ تَخَلَّتْ ﴾
93	الطارق	4	﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾
87	البلد	14 و 15 و 16	﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَرْتَبَةٍ ﴾
98	الليل	1 و 2 و 3 و 4	﴿ وَ اللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى وَ النَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى وَ مَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَ الْأُنْثَى إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾
6	القارعة	5	﴿ وَ تَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ ﴾

ب - فهرس الأحاديث والآثار

1	(أرشدوا أحاكم فإنه قد ضلّ)	48، 39
2	(أقراني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده و يزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)	4
3	(أنا من قريش و نشأت في بني سعد، فأني لي اللحن)	40، 39
4	(إنما مثلكم و اليهود و النصارى ..)	161
5	(إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه)	4
6	(... ولعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ...)	39
7	(رحم الله امرأ أصلح من لسانه)	48
8	(نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شافٍ كافٍ فاقرأوا كيف شئتم)	5
9	(نعمّا المال الصالح للرجل الصالح)	74

ج - فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	الأبيات الشعرية
47	فَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِي يَقُولُ فَيُعْرِبُ
34	إِنَّ الرِّجَالَ لَهُمُ إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ إِنْ يَأْخُذُوكَ تَكْحَلِي وَتَخْضَبِي
34	لَقَدْ نَطَقَ الْمَأْمُونُ بِالصَّدَقِ وَ الْهَدَى وَبَيْنَ لِلْإِسْلَامِ دِينًا وَ مِنْهَا
165	كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهَنَ بِنَا أَوَاخِرَ الْمِيسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ
107	سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا
70	إِذَا جَاوَزْتَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ثَنِيَّةٍ فَقُلْ لِأَبِي قَابُوسٍ: مَا شَأْنُ فَارْعُدِ
68	وَلَا يَرْهَبُ ابْنُ الْعَمِّ مَا عَشَتْ صَوْلَتِي وَلَا أُحْتَتِي مِنْ صَوْلَةِ الْمُتَهَدِّدِ
68	وَأَنِّي إِذَا أَوْعَدْتَهُ أَوْ وَعَدْتَهُ لِمُخْلَفِ إِيْعَادِي وَ مِنْجَزِ مَوْعِدِي
71	فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ
124	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَ إِذْ مَا مَثَلَهُمْ بَشْرُ
141	نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا أَبْدَى النُّوَاجِذَ يَوْمَ بَاسِلٍ ذِكْرُ
141	الْخَائِضِ الْغَمْرِ وَ الْمَأْمُونِ طَائِرُهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ
69	قَدْ كُنَّ يُكْنِىَنَّ الْوُجُوهَ تَسْتَرًّا فَالآنَ حِينَ بَدَأَ لِلنُّظَارِ
34	فَرَشَنِي بِخَيْرِ طَالٍ مَا قَدْ بَرِيتَنِي وَ خَيْرِ الْمَوَالِي مِنْ يَرِيشَ وَ لَا يَبْرِي
72	بَطَلِ النَّحْوِ جَمِيعًا كُلَّهُ غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِ
72	ذَاكَ إِكْمَالُ وَ هَذَا جَامِعُ فَهُمَا لِلنَّاسِ شَمْسٌ وَ قَمَرُ
150	إِنِّي وَ إِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا كَمَنْ بَوَادِيَهُ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورِ
118، 69	مُسْتَقْبَلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبِ كَنْدِيفِ الْقَطَنِ مَنْشُورِ
118، 69	عَلَى عِمَائِمِنَا تُلْقَى وَ أَرْحُلِنَا عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مَخْهَارِيرِ
143	لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعِدَاةِ وَ آفَةُ الْجُزْرِ

143	و الطَّيِّبُونَ مَقَاعِدَ الْأَزْرِ	و النّٰزِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ
69	دُ فَمَا وَعِيدُكَ لِي بِضَائِرُ	أَبْرَقُ و أَرْعَدُ يَا يَزِيدُ
74	و إِذَا تُشَدُّ بِنَعَشِهَا لَا تَنْبَسُ	أَجْدُ إِذَا ضَمَرْتَ تَعَزَّزَ لَحْمُهَا
132	فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي	لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِّسًا أَهْلَكَتَهُ
69	شُعُوبُ النَّوَى وَ الْهَوَجُلُ الْمَتَعَسِّفُ	إِلَيْكَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ رَمَتْ بِنَا
69	مِنَ النَّاسِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مَجْلَفُ	و عَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
18	و لَكِنْ أَتَاهُ الْمَوْتُ لَا يَتَأَبَّقُ	فَذَاكَ وَ لَمْ يُعْجِزْ عَنِ الْمَوْتِ رَبُّهُ
132	هُ وَ تُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي	فَمَتَى وَاغِلٌ يُنَبِّهُهُمْ يُحْيُو
165	يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ	كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا
71	قَتَلَا الْمُلُوكَ وَ فَكَّكَ الْأَغْلَالَ	أَبْنِي كُلَّيْبٍ إِنْ عَمِّيَ لِلذَّا
42	إِذَا غَيَّرَ السُّلْطَانُ كُلَّ خَلِيلٍ	فَتَى زَادَهُ السُّلْطَانُ فِي الْوُدِّ رِفْعَةً
152	وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَ الْكَرَمِ	مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهَ
165	إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةَ فِدْعَاهِمَا	هَمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مِنْ لَا أَخَا لَهُ
150	حَبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا	فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا
34	يَكُونُوا حَوْلَ مَنْبَرِهِ عَزِيزِنَا	فَجَاؤُوا يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ حَتَّى
39	قَلَمًا عَلَى عُسْبٍ ذُبْلَنَ وَ بَانَ	مَتَعَوِّدٌ لِحَنًا يَعِيدُ بِكَفِّهِ
153	أَيَّامَ يَنْسُونَ مَا عَوَاقِبُهَا	لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غِبْنِ الْ
74	أَوْجَعَنِي وَ قَرَعَنَ مَرَوْتِيَهْ	إِنَّ الْحَوَادِثَ فِي الْمَدِينَةِ قَدْ
91	بِثْهَلَانٍ إِلَّا الْخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُهَا	و قَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَهَا

د- فهرس أنصاف الأبيات

- 149 و هل كُفَلَائِي فِي الْوَفَاءِ سِوَاءُ
132 عَاوِدُ هَرَاةَ وَ إِنِّ مَعْمُورُهَا خَرِبَا

هـ- فهرس الأمثال

97 ❀ إن لا حظيَّة فلا أليَّة ❀

و- فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أ- المطبوعات :

- 1- الآداب السامية، محمد عطية الإبراشي، دار الحديث، بيروت، ط2 (1984).
- 2- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.
- 3- أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري، الدكتور عبد الله الكيش، منشورات كلية الدعوة الإسلامية و لجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ليبيا، ط1 (1413هـ/1992م).
- 4- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، د.ط (1937م).
- 5- أخبار النحويين البصريين، السيرافين تحقيق الدكتور طه الزبيني، و الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، د.ط (1955م).
- 6- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النّماس، مطبعة المدني، القاهرة، ط1 (1408هـ/1987م).
- 7- إرشاد الأريب لمعرفة الأديب (المسمى معجم الأدباء)، ياقوت الحموي، تصحيح مرجليوث، مطبعة هندسية بالموسكي، مصر، ط2 (1923م)، و طبعة البابي الحلبي (1936م)، وطبعة السعادة (1906م).
- 8- أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1 (1415هـ/1995م)، الأشباه و النظائر، السيوطي، مراجعة الدكتور فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط1 (1404هـ/1984م).
- 9- أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، د.ط (1392-1393هـ/1973م).

- 10- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1405هـ/1985م).
- 11- أصول النحو العربي، الدكتور محمد خير الحلواني، مطبعة الشرق، حلب، د.ط، (1979م).
- 12- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار الهدى، عين مليلة، د.ط (1992م).
- 13- إعراب القرآن المنسوب المنسوب إلى الزجاج، تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، ط3 (1406هـ/1986م).
- 14- إعراب القرآن، النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط2 (1405هـ/1985م).
- 15- الأغاني، الأصفهاني، تحقيق لجنة من الأدباء، دار الثقافة بيروت، ط6 (1404هـ/1983م).
- 16- ألفية ابن مالك.
- 17- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، مصر، ط1 (1976م).
- 18- الأمالي، ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.
- 19- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، د.ط (1407هـ/1987م).
- 20- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، ط1، د.ت.
- 21- إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر، القباقي، تحقيق الدكتور فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط (1995م).
- 22- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط4 (1402هـ/1982م).

- 23- الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، دار التراث القاهرة، ط3 (1399هـ/1979م).
- 24- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر، ط1 (1328هـ).
- 25- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، دار المعرفة، ط2 (1972م).
- 26- بؤادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، الدكتور عبد الجليل مرتاض، مؤسسة الأشرف، بيروت، ط1 (1988م).
- 27- البيان و التبيين، الجاحظ، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، د.ط، د.ت، وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط (1968م)، و طبعة إحياء التراث العربي، القاهرة، د.ت، و طبعة الخانجي بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ط3 (1388هـ/1968م)، وهي المرادة عند الإطلاق.
- 28- الأويل النحوي في القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1 (1404هـ/1984م).
- 29- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، ط2 (1401هـ/1981م).
- 30- تاريخ آداب العرب، الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4 (1394هـ/1974م).
- 31- تاريخ توثيق نص القرآن الكريم، خالد عبد الرحمان العك، تقديم الشيخ حسين خطّاب، دمشق، د.ط (1987م).
- 32- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق علي محمد البحراوي، دار الجيل، ط2 (1407هـ/1987م).
- 33- تحليل النصّ النحوي، لدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط1 (1418هـ/1997م).
- 34- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمان، مؤسسة الرسالة، ط1 (1406هـ/1986م).

- 35- التراكيب غير الصحيحة نحويًا في "الكتاب"، الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط (1985م).
- 36- تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق الأستاذ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، د.ط (1968م).
- 37- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تصحيح الشيخ خليل و الميس، دار القلم، بيروت، د.ط، د.ت.
- 38- تقريب الوصول إلى علم الأصول، ابن جُزَي، تحقيق محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي، حيدرة، الجزائر، ط 1 (1410هـ/1990م).
- 39- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، تصحيح المستشرق أوتوير تزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 (1416هـ/1996م).
- 40- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، د.ط (1405هـ/1985م).
- 41- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتب، د.ط (1354هـ/1935م).
- 42- حاشية الصبّان على شرح الأشموني، تصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط 1 (1417هـ/1997م).
- 43- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، د.ط (1971م).
- 44- الحصيلة اللغوية، الدكتور أحمد محمد المعتوق، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، ط 1 (1996م).
- 45- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، د.ط (1967م).
- 46- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة و النشر، بيروت، ط 2، د.ت.

- 47- الخلاف النحوي بين البصريين و الكوفيّين و كتاب الإنصاف، الدكتور محمد خير الحلواني، دار الأصمعي و دار القلم العربي، حلب، ط 1 (1971م).
- 48- دراسات في فقه اللغة، الدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط 9 (1981م).
- 49- الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث، الدكتور محمد حسين آل ياسين، دار الحياة، بيروت، ط 1 (1400هـ/1980م).
- 50- الدرّ اللقيط من البحر المحيط، ابن مكتوم القيسي، مطبوع بهامش البحر المحيط.
- 51- دروس في المذاهب النحويةن الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت، دط (1980م).
- 52- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية و الدكتور فايز الداية، دار قتيبة، ط 1 (1403هـ/1983م).
- 53- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
- 54- ديوان حسان ابن ثابت، تحقيق الدكتور وليد عرفات، دار صادر، د.ط (1974م).
- 55- ديوان الفرزدق، بشرح إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، لبنان، ط 1 (1983م).
- 56- رواية اللغة، الدكتور عبد الحميد الشلقاني، دار المعارف، مصر، د.ط (1971م).
- 57- الرواية والاستشهاد في اللغة، الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، د.ط (1972م).
- 58- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط 2 (1400هـ/1980م).
- 59- سيبويه إمام النحاة، الدكتور علي النجدي ناصف، نهضة مصر، الجفالة، د.ط، د.ت.
- 60- سيبويه و القراءات ، الدكتور أحمد مكّي الأنصاري، دار المعارف، د.ط (1392هـ/1972م).
- 61- شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دط (1979م).

- 62- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1417هـ/1997م).
- 63- شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث-مطابع المختار الإسلامي، القاهرة، ط20 (1400هـ/1980م).
- 64- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمان السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1 (1974م).
- 65- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، دار الفكر، دط، دت.
- 66- شرح ديوان الأخطل، صنعة إيليا الحاوي، دار الثقافة، بيروت، دط (1968م).
- 67- شرح عيون كتاب سيويه، الجريطي، تحقيق الدكتور عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان، القاهرة، ط1 (1404هـ/1984م).
- 68- شرح "قواعد الإعراب" لابن هشام، الكافيحي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار طلاس للدراسات و الترجمة، دمشق، ط1 (1989م).
- 69- شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
- 70- الصاحبي في فقه اللغة و العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، (1414هـ/1993م).
- 71- صحيح البخاري، ومعه حاشية السندي، دار إحياء الكتب العربية (الخلي)، دط، دت.
- 72- صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، بيروت، ط2 (1392هـ/1972م).
- 73- ضحى الإسلام، أحمد أمين، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، دط (1357هـ/1938م) و (1365هـ/1946م)، و ط دار الكتاب العربي، ط2، دت.
- 74- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق الدكتور السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط2 (1402هـ/1982م).
- 75- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجهمي، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دط (1394هـ/1974م).

- 76- طبقات النحويين و اللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل، دار المعارف، مصر، دط(1973م)، و ط السعادة (1383هـ/1954م).
- 77- ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقاتها في القرآن الكريم، الدكتور أحمد سليمان ياقوت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1(1983م).
- 78- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1(1974م).
- 79- العربية بين الطبع و التطبيع، الدكتور عبد الجليل مرتاض، ديوان المطبوعات الجامعية، دط(1993م).
- 80- العربية، دراسات في اللغة و الأساليب و اللهجات، المستشرق الألماني يوهان فك، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، دط(1400هـ/1980م).
- 81- العقد الفريد، ابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين و رفيقه، لجنة التأليف و الترجمة و النشر، القاهرة، دط(1956م).
- 82- علم اللغة، الدكتور علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، ط6(1387هـ/1967م).
- 83- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني، تحقيق الدكتور محمد قرقزان، دار المعرفة، ط1(1408هـ/1988م).
- 84- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي و تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر، بيروت، دط، دت.
- 85- فقه اللغة، الدكتور علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر، دط، دت.
- 86- الفهرست، النديم، تحقيق الدكتور مصطفى الشومبي، الدار التونسية للنشر - المؤسسة الوطنية للكتاب، دط(1406هـ/1985م).
- 87- في أصول النحو، الأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر، دط(1964م).
- 88- في النحو العربي، نقد و توجيه، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2(1406هـ/1996م).

- 89- في نحو اللغة و تراكيبيها، منهج و تطبيق، الدكتور خليل أحمد عمارة، دار المعرفة، ط1(1404هـ/1984م).
- 90- القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية، الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار المعارف، دط(1965م).
- 91- الكامل في اللغة و الأدب، المبرّد، تصحيح لجنة من المحققين، مؤسسة المعارف، بيروت، دط، دت.
- 92- الكتاب، سيبويه، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1(1411هـ/1991م).
- 93- الكشف، الزمخشري، و بهامشه الإنصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال لابن المنير، دار الفكر، ط1(1397هـ/1977م).
- 94- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر - دار بيروت، ط2(1388هـ/1968م).
- 95- لغة القرآن الكريم، الدكتور عبد الجليل عبد الرحيم، مؤسسة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن، ط1(1400هـ/1981م).
- 96- لغة القرآن لغة العرب المختارة، الدكتور محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، بيروت، ط1(1408هـ/1988م).
- 97- اللغة بين المعيارية و الوصفية، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دط(1400هـ/1980م).
- 98- اللغة و النحو، الدكتور حسن عون، مطبعة رويال، الإسكندرية، دط(1952م).
- 99- لمحات في علوم القرآن و اتجاهات التفسير، الدكتور محمد علي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2(1406هـ/1986م).
- 100- اللهجات العربية، الدكتور إبراهيم أنيس، دار الكتاب العربي، دط، دت.
- 101- اللهجات العربية في التراث، الدكتور أحمد علم الدين الجندبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، دط(1398هـ/1978م).

- 102- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية، الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط1 (1994م).
- 103- المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، الدكتور أحمد جمال العمري، مكتبة الخانجي، دط (1410هـ/1990م).
- 104- مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9 (1402هـ/1982م).
- 105- مجالس العلماء، الزجاجي، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط2 (1403هـ/1983م).
- 106- مجمع الأمثال، الميداني، دار مكتبة الحياة، بيروت، دط (1961م).
- 107- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق الأساتذة علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلي، و عبد الحليم النجار، لجنة إحياء التراث، القاهرة، دط (1386هـ/1966م).
- 108- المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الإرشاد السورية، دمشق، دط (1960م).
- 109- مختصر علوم القرآن، الدكتور فتحي الرديني، دار الشهاب، باتنة، دط (1987م).
- 110- المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط2 (1968م).
- 111- مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، الدكتور مهدي المخزوني، دار الرائد العربي، ط3 (1406هـ/1986م).
- 112- مذاهب التفسير الإسلامي، المستشرق المجري إجنس جولدا تسيهر، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، دار اقرأ، بيروت، ط5 (1413هـ/1992م).
- 113- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى و رفيقيه، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، دط (1408هـ/1987م).
- 114- المستنير في تخريج القراءات المتواترة، الدكتور محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، دط (1398هـ/1978م).

- 115- المصطلح النحوي، نشأته و تطوره، حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2(1983م).
- 116- معاني القرآن، الأخفش، تحقيق الدكتور فائز فارس، دار البشير- دار الأمل، الكويت، ط3(1401هـ/1981م).
- 117- معاني القرآن، الفراء، تحقيق الأستاذين أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2(1980م).
- 118- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الجليل، دط(1408هـ/1988م).
- 119- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار الجليل، ط1(1411هـ/1991م).
- 120- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار المعارف، ط2(1393هـ/1973م).
- 121- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، دط(1416هـ/1995م).
- 122- المفصل في تاريخ النحو العربي (قبل سيبويه)، الدكتور محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1(1399هـ/1979م).
- 123- مقدمتان في علوم القرآن، ابن عطية ومؤلف مجهول، تحقيق الدكتور آرثر جفري، مطبعة السنة المحمدية، دط، د.ت.
- 124- مقدمة الدكتور أحمد عوض لكتاب " موجز تاريخ علم اللغة في الغرب " (سيأتي توثيقه بعد).
- 125- مقدمة الأستاذ هارون لـ " الكتاب ".
- 126- المهذب في القراءات العشر و توجيهها من طريق طيبة النشر، الدكتور محمد سالم محيسن، دار الأنوار للطباعة، مصر، ط2(1389هـ/1978م).
- 127- موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، روبرت هنري روبنز، ترجمة الدكتور أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، دط(1418هـ/1997م).

128- المولّد في العربية، الدكتور حلمي خليل، دار النهضة العربية، بيروت، ط2 (1405هـ/1985م).

129- النحو العربي والدرس الحديث، الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، دط (1406هـ/1986م).

130- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تحقيق محمد أبي الفضل، القاهرة، دط (1967م).

131- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تصحيح محمد علي الصيّاغ، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، د.ت.

132- نظرات في اللغة و النحو، طه الراوي، المكتبة الأهلية، بيروت، دط (1962م).

133- نظرية النحو القرآني، الدكتور أحمد مكّي الأنصاري، دار القبلّة الإسلامية، ط1 (1405هـ/1984م).

134- هدى الفرقان في علوم القرآن، الدكتور غازي عناية، دار الشهاب، باتنة، دط (1988م).

ب- المخطوط :

دراسات سانتكسية في اللهجات العربية، الدكتور عبد الجليل مرتاض، رسالة دكتوراه ، مقدمة إلى معهد اللغة العربية - جامعة تلمسان (1415هـ/1995م).

ج- المجلّات و الدوريات :

1- مجلة الرسالة، مصر، عدد سنة (1943م).

2- مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، المجلد 12، ج1، عدد سنة (1395هـ/1975).

3- مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، المجلد 16، ج1، عدد سنة (1398هـ/1978).

ز - فهرس الموضوعات

أ-ح	المقدمة :
1	المدخل : القرآن الكريم
2	تعريفه
11	توثيقه
18	إعجازه
20	أهميته في الاحتجاج اللغوي
26	الفصل الأول : القرآن و أثره في نشأة الدراسات اللغوية عند العرب
27	عروبة القرآن
32	نشأة الرواية اللغوية بعد الإسلام
37	ظهور اللحن على الألسنة
54	وضع النحو العربي
60	الحركة اللغوية بعد جيل الدؤلي حتى يونس بن حبيب
80	الفصل الثاني : الاحتجاج النحوي بالقرآن في الكتاب (الصورة العامة)
81	مصطلح "القرآن" في الاحتجاج النحوي
86	التراكيب القرآنية المحتجّ بها في الكتاب
101	التراكيب القرآنية غير المحتجّ بها في الكتاب
111	شواهد سيبويه القرآنية من حيث العدد

117	الفصل الثالث: الاحتجاج النحوي بالقرآن في الكتاب (نظرة تحليلية نقدية)
118	القرآن و القياس النحوي في الكتاب
175	لغة القرآن و الشعر في الكتاب
182	الخاتمة :
187	الفهارس العامة :
188	فهرس الآيات
197	فهرس الأحاديث و الآثار
198	فهرس الأبيات الشعرية
200	فهرس أنصاف الأبيات
201	فهرس الأمثال
202	فهرس المصادر و المراجع
213	فهرس الموضوعات